



مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

[www.drsc-sy.org](http://www.drsc-sy.org)

## الورشة الثالثة

التدخلات الدولية والإقليمية في سوريا

(الحرب والمفاوضات)



# التدخلات الدولية والإقليمية في سوريا (الحرب والمفاوضات)

كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

المشاركون (حسب الأحرف الأبجدية)

تقديم أوراق ومشاركة في حلقة البحث: أ. رائد جبر - د. عبد الله تركماني - د. غياث

نعيسة - أ. منار رشواني - د. هيثم خوري

شارك في حلقة البحث: د. راتب شعبو، أ. منير الخطيب

تنسيق

طارق عزيزة

إشراف

يوسف فخر الدين

صورة الغلاف رسم للفنان محمود سلامة

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

## فهرس المحتويات

٣	ورقة خلفيّة.....
٤	مؤتمرات وقراراتٍ دوليَّة.....
١٢	أوراق المشاركين.....
١٢	قراءة في الموقف الروسيّ.....
١٥	نقاش حول العمليّة السياسيّة في سوريا.....
١٩	ورقة نقاش حول "العمليّة السياسيّة في سوريا".....
٢٢	أخطار التوافق الدوليّ والإقليميّ على مستقبل سورية.....
٢٦	مصير جنيف (٣) في خضمّ التجاذبات المحليّة والإقليميّة والدوليّة.....
٣٣	حلقة البحث (جولات النقاش والحوار).....
٣٣	الجولة الأولى.....
٥٠	الجولة الثانية.....
٦٥	الجولة الختامية (خلاصات وتوصيات).....

## ورقة خلفية

ورقة الخلفية نشرت على شكل تقدير موقف في موقع المركز: <http://goo.gl/SHq0CH>

## مؤتمرات وقرارات دولي

يوسف فخر الدين - طارق عزيزة

### مدخل

على الرغم من أن الهدف المعلن لحركة قوى "المعارضات" السورية المختلفة واجتماعاتها في الفترة الماضية كان تشكيل وفد "معارض" موحد للتفاوض مع "النظام السوري"، إلا أن ما حصل هو أن مؤتمرين من المؤتمرات الثلاثة الأخيرة التي عُقدت في هذا التوقيت، كانا نوعاً من إعادة صياغة لتحالفات المتقاتلين على الأراضي السورية، باستبعاد الأطراف التي لا تقبل مرجعيات القوى الإقليمية والدولية و"وثيقة جنيف"، بينما كان الثالث، المنعقد في دمشق، استمراراً بأئساً لمحاولة "النظام السوري" طرح بعض مولاته معارضةً لسحب الشرعية من الآخرين أو إضعافها.

يناقش هذا التحليل، إذا كان ما جرى هو إعادة هيكلة التحالفات المتصارعة بناءً على إعادة تموضع داعمها بتحالفات جديدة تسعى إلى التصدي للتحديات الناتجة عن مجريات الصراع فيما بينها، وكذلك بناءً على سلطات الأمر الواقع التي تحوزها، لخوض غمار جولة أخرى من الصراع العسكري والسياسي. بصياغة أخرى، اختبار فرضية تقول إن ما يظهر اليوم هو مشهد سياسي "جديد" إنما بعناصر "قديمة" أنتجت خلال سنوات الصراع الراهن وقد أعيد ترتيبها بحيث تكون قابلة للتجاوب مع حاجات الحرب والتسوية في آن.

### الإستراتيجية الأمريكية

اللافت أن الإدارة الأمريكية مازالت تدير الصراع السوري بناءً على الأسس نفسها التي ظهرت منذ انتقال الصراع في سوريا إلى طوره المسلح، حتى إنها حرصت من خلال القرار الدولي الذي صدر أخيراً على تثبيت رؤيتها للأزمة، وثم ترك المتصارعين لخوض جولات إضافية من الإنهاك المتبادل، قبل أن يكونوا جاهزين للتنازل أكثر والقبول بالتسوية التي ترتضيها واشنطن. في الوقت نفسه، تترك الفرصة لروسيا وإيران للقتال ما شأوا القتال، طالما أنهم ينزفون من خاصرة تحالفهم السوري الرخوة، ويجدون أنفسهم متنازعين أحياناً ضمن إطار تحالفهم السوري، ولاسيما في ضوء التنسيق الروسي الإسرائيلي. على مستوى آخر، تحرص الإدارة الأمريكية على إبقاء الصراع ضمن حدود الأراضي السورية، ودعم جهود "الحرب على الإرهاب". وهذا يدفع للعودة من جديد إلى اعتبار ما تريده الولايات

المتّحدة عنصراً محورياً في الإجابة عن سؤال هل اقترب الصراع السوريّ من الحلّ؟ وهو مما يحاول تقدير الموقف الذي بين أيديكم مقاربتة.

ومعلوم أن حملات "الحرب على الإرهاب" تتصاعد، سواء من طيران التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة أو الطيران الروسيّ المساند للنظام، وأضيف إليها حديثاً الإعلان عن "تحالفٍ إسلاميّ من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب" تقوده السعودية. بينما تسعى روسيا، في سياق محاولتها ملء الفراغ الذي خلفه الأمريكيون، إلى توسيع دائرة الصراع باتجاه تركيا عبر دعمها لحزب العمال الكردستانيّ، في الوقت الذي تحاول بدورها إيجاد معادلات في سوريا تراعي مصالح أطراف مختلفة منها السعودية.

### الإطار الدوليّ

منذ أن تمّت الاستعاضة عن المجلس الوطنيّ المعارض بالائتلاف الوطنيّ كمثلٍ للمعارضة السوريّة، تبين أنه قد أسقط من حساب الإدارة الأمريكيّة أن يكون أيّ منهما ممثلاً وحيداً للشعب السوريّ (هذا إن كان هناك لديها مثل هذا القرار مسبقاً)، وفي السياق ذاته دفعت الإدارة الأمريكيّة لتشكيل حكومةٍ شكليةٍ للمعارضة. ليتبين أن الأمريكيين إنما يصنعون بنىً تهدد باستبدال شرعية "النظام السوري" لتكون عوامل ابتزازٍ له ولحلفائه لا أكثر، في حين هم يحرصون إلى الآن على بقائه ومنع انهياره.

وإذ كان السعي لفهم مبررات هذا التوجّه الأمريكيّ شاغلاً دائماً للاعبين، والمحللين السياسيين، فرمّا التركيز على النتائج بوصفها جزءاً من حزمة الأهداف الأمريكيّة يساعد في ذلك، وفي تفسير مسار السياسة الأمريكيّة حيال الصراع في سوريا. ومن هذه النتائج على الصعيد الإقليميّ، والدوليّ، عودة دول المنطقة، والدول صاحبة المصالح فيها، إلى منازعاتهم بعد أن كانوا تحت ضغط المغامرات العسكريّة لإدارة الرئيس السابق جورج بوش، قد نحوا خلافاتهم جانباً، وصنعوا تحالفاتٍ صارت عبئاً على المصالح الأمريكيّة، وتهدد مكانتها بما هي الدولة العظمى الوحيدة. فبين الأوضاع التي كانت إبان الورطة الأمريكيّة في العراق، وأفغانستان، وتلك التي تسود الآن بونّ شاسع. بين أن تتخبط الولايات المتّحدة في المستنقعين العراقيّ، والأفغانيّ، في وقت تنشأ تحالفات إقليمية هنا وهناك على أرضية العداء لها، ويعيش حلفاؤها التقليديون نعيم العلاقات الوديّة مع أعدائها (العلاقات التركيّة الإيرانيّة، والروسية، في تلك الفترة خير مثال)، وبين أن تتصارع تلك الدول، بما فيها التي في تحالف واحد، بون شاسع.

ثم إن المزعج للولايات المتّحدة في "النظام السوري" صار أثراً بعد عين، وهو يفسر أن تميل الإدارة الأمريكية للاستثمار بما تبقى منه طالما أن ذلك سيمنع من فرص تشكّل طرفٍ منتصرٍ بيني سوريا بما يتناسب معه ومع داعمه الإقليميّ. الأمر الذي تجسّد عبر مسيرة حرص الإدارة الأمريكية على تشجيع الجميع، ومنع انتصار أيّ منهم في آن.

ونتيجة إعادة التوضع الأمريكيّ، كانت مصالح الدول، كما سبقت الإشارة، تتعارض بشدة؛ فالعلاقات المصلحيّة الإيرانيّة التركيّة التي كانت تنتعش على هامش الوجود الأمريكيّ المباشر، وتتغذى من العقوبات الأمريكيّة/ الغربية على إيران، تحوّلت اليوم إلى حربٍ بالوكالة في سوريا، وتهديدات متبادلة علنيّة، ولا يخفى الخطر الذي كانت تشعر به دول الخليج، ولاسيّما السعودية، من انتصار أيّ منهما في سوريا، وأثر ذلك على دورها الإقليميّ. لتعيش سوريا، بأثر هذا الصراع، جمودَ الحلول حتى ربيع (٢٠١٥) حين هدّد تقدم "جيش الفتح" في إدلب وسهل الغاب بقلب الموازين، نظراً لاحتمال متابعته الزحف باتجاه الساحل، معقل سلطة الأسد، لتتدخل روسيا عسكرياً بشكلٍ مباشرٍ، وتغطي ضعف سلاح الطيران لجيش سلطة الأسد. التدخل الذي أدى لفتح داعمي "المعارضة" قنوات الدعم العسكري نسبياً، وإعطاء الضوء الأخضر لأطرافٍ مسلّحةٍ مرتبطة، على نحو ما، بالأمريكيين لاستخدام صواريخ "التاو" المضادة للدروع، وصولاً إلى إسقاط سلاح الجو التركيّ الطائرة الروسيّة.

وبوصول الاحتكاك بين الداعمين إلى مرحلةٍ حرجيةٍ تهدد بالانتقال من الحرب بالوكالة إلى التصادم العسكريّ المباشر، وبعد أن أوضحت تركيا خطوطها الحمراء وتراجعت بشكلٍ ملحوظٍ لتوضيب بيتها الداخليّ، وفضلت الالتفات للعرض الأوربيّ بإعادة التفاوض على دخولها النادي الأوربيّ، والتركيز على علاقاتها مع الدول صاحبة المشكلات مع روسيا، ثم الانضواء في تحالفٍ تقوده السعودية، دخلت الولايات المتّحدة على الخط لتمنح روسيا فرصة استعادة ماء الوجه كدولةٍ عظمى ذات مصالح وطموحات، وللاستفادة من نقطة الذروة التي بلغت الأوضاع. وجاء تجاوب روسيا مع المبادرة الأمريكيّة، في الوقت الذي تعمل على تكريس وجودها العسكريّ في سوريا، وتدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تركيا وفي سوريا، ما أفضى إلى إصدار القرار (٢٢٥٤) عن مجلس الأمن، بهدف نقل عناصر من اتفاق جنيف إلى نطاق القرار الدوليّ.

في النتيجة، يوجد اليوم هيمنة روسية على قرار النظام السوري بغطاءٍ دوليّ، واستعدادات إقليميةٍ لجولةٍ أخرى من الحرب يتخللها جولاتٌ استطلاعيةٌ لإمكانية إجراء تسوية، تعمل الأطراف الدوليّة على تثبيت مصالحها فيها على أنها قرارٌ دوليّ.

## المشهد السوري

تجاوباً مع هذا المشهد الدولي الإقليمي المستجدّ، بدأت "المعارضات" السوريّة سعيها للتكيّف. ذلك أنّه مع تقدّم المملكة السعوديّة الصفوف عن جبهة أعداء "النظام السوري"، بعد إجرائها توافقاتٍ مع تركيا، انتقل مركز "المعارضة" إلى الرياض، وجاء انتخاب مقربين من الإمارات العربيّة المتّحدة (رياض حجاب، رياض نعلان آغا) لقيادة هيئة المفاوضات التي انتخبها مؤتمر الرياض، كنوعٍ من تطميناتٍ سعوديّة للإمارات. ومع تقدم روسيا صفوف حماة "النظام"، والتراجع النسبي لتأثير إيران، واسقاط تركيا طائرة روسية، برزت أولوية الصراع الروسي مع تركيا؛ الأمر الذي أضعف أهمية إيجاد شركاء عرب لحزب العمال الكردستاني، وجناحه السوري (حزب الاتحاد الديمقراطي)، من وجهة نظر الروس، فتمّ الاكتفاء بشراكة عدد محدود منهم "هيثم مناع" لإنشاء مظلة سياسية باسم "مجلس سوريا الديمقراطيّة" للمجموعات العسكريّة التابعة لحزب العمال الكردستاني للاستفادة منها في هذا الصراع.

مع ملاحظة أن السياسة الأمريكيّة، ومراهقاتها، أدت لبقاء تسمية "النظام السوري" بهذا الاسم على الرغم من تراجع سلطته على الأرض لتصبح محصورةً على نحو (٢٠%) من سوريا، وعلى الرغم من تراجع أدوار مؤسسات رهينته، الدولة، وانتهاء أخرى (هل يمكن مثلاً الحديث عن وزارة نفط، ومثلها الكثير)، وتفكك الكثير من مكوناته أو انحصارها بتسمياتٍ دون مبنى. وكذلك استمرار وصف "المعارضة" بهذا الاسم، على الرغم من أن المؤثرين من بينها صاروا سلطات أمر واقع على مناطق متفرقة من سوريا.

## المؤتمرات

مؤتمر الرياض، الذي عُقد في العاصمة السعوديّة (٩ ديسمبر/كانون الأول)، وضمّ طيفاً واسعاً من "المعارضة" السياسيّة السوريّة (١٠٤ شخصية سورية ممثلين عن قوى وأحزاب سورية منها: الائتلاف الوطني، وهيئة التنسيق، والمجلس الوطني الكردي، وتيار بناء الدولة، وعدد من المستقلين)، والمسلحة (نحو ١٨ فصيلاً عسكرياً بينها "أحرار الشام"، و"جيش الإسلام"، و"الجبهة الجنوبية"). كان البارز فيه انتقال مركز تحالف "المعارضة" الرسميّة إلى الرياض، في المملكة العربيّة السعوديّة، لتكون الأخيرة ضامنة الاتفاقات بينهم بالتكافل مع تركيا، ويبدو أن استبعاد حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي)، المتحوّل إلى سلطة أمرٍ واقعٍ في بعض مناطق الشمال السوري، كان أحد الأثمان التي حصلت عليها تركيا مقابل هذا الانتقال.



ويُظهر هذا الانتقال المكانة التي أصبحت تحوزها السعودية في الصراع مع النفوذ الإيراني، وهو ما يُفسر بعدم وجود اعتراض أمريكي أو أوروبي، أو روسي، على دور لها، فهو مهما تعاضم لا يمكن ان يحتوي سوريا، أي لكون دورها سيبقى بنهاية الأمر توافقي مع الآخرين؛ ولاعتماد القيادة السعودية الجديدة سياسةً وسطيةً ما بين الدول الداعمة للإخوان (ابرها: قطر، وتركيا) وتلك التي تعتبر الحرب عليهم مسألةً مصيريةً (ابرها: الإمارات العربيّة المتحدة، ومصر). ما يؤهلها لترعى تسوياتٍ ما بين الدول المهجوسة بالنفوذ الإيراني، بما يقتضيه ذلك من "ترويض" بعض فروع الإخوان المسلمين، والقوى السلفية المدعومة من السعودية.

وكما التحالف الراعي للمؤتمر يُبرز تلاقاتٍ كانت حتى وقتٍ قريبٍ صعبة التصوّر، حيث وكلاء أطرافه المسلحون كانوا يتصارعون على مناطق النفوذ، كذلك يُبرز لقاءً أطرافٍ "معارضة" سورية طبعت صراعاتها السياسيّة والإعلاميّة "المعارضة" السوريّة بطابعها طوال السنوات الخمس الماضية. وهو ما يؤشر إلى تخفيض الأطراف المهيمنة في "المعارضة" سقف طموحاتها، ولاسيما الإخوان المسلمون وحلفائهم من القوى والمستقلين، وتراجع اعتقادهم - ولو إلى حين - بإمكانية الفوز بالسلطة وحدهم، وإلى توافق جميع المشاركين على "مبدأ اللامركزية الإدارية". في هذا الصدد يمكن عدّ تبوّء مقرّبين من الإمارات العربيّة المتحدة (رياض حجاب، ورياض نعيان آغا)، وقياديّ رئيس من هيئة التنسيق (صفوان عكاش)، المواقع الرئيسيّة في هيئة المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض ضمانات إضافية قدمت للدول المشاركة في تحالف الداعمين، تدلّ على أن الإخوان المسلمين جاهزون للمشاركة وتخلّصوا من فكرة الاستئثار.

مؤتمر "سوريا الديمقراطيّة"، الذي عُقد في مدينة المالكية في محافظة الحسكة شمال شرق سوريا (٩ ديسمبر/كانون الأول)، ونظمه حزب الاتحاد الديمقراطيّ (الواجهة السوريّة لحزب العمال الكردستانيّ التركي)، شارك فيه ممثلون عن الحزب المذكور و"تيار قمح" برئاسة هيثم مناع، إلى جانب عددٍ من الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، وممثلين عن "قوات سوريا الديمقراطيّة"، التحالف العسكريّ الذي يضمّ الوحدات المقاتلة لحزب الاتحاد الديمقراطيّ وسلطة الحكم التابعة له "الإدارة الذاتية"، وحلفاء محدودين. ومعلومٌ أن هذه القوات مدعومةٌ من روسيا، كما تلقى دعماً من الولايات المتحدة التي تنظر إلى المقاتلين الأكراد كشريكٍ أساسيٍّ في قتال تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش).

ويتعدّى الهدف من تزامنه مع مؤتمر الرياض التشويش عليه، أو سحب شرعية المجتمعين، إلى تأكيد منظميه على سلطة الأمر الواقع التي يحوزونها، وسعيهم إلى الخروج بمظلةٍ سياسيّةٍ لها تؤهلهم لحضور التسويات المقبلة كطرفٍ يسعى لتكريس الحكم الذاتي للمناطق الواقعة تحت سلطته ولمناطقٍ أخرى يطمع بضمّها. وفعلاً انتهى المؤتمر إلى

الإعلان عن تشكيل "مجلس سوريا الديمقراطيّة"، وانتخاب إلهام أحمد وهيثم مناع لرئاسته، ليتخلّى لأخير بذلك عن تأدية دور "المهاتما غاندي" في سوريا، ذلك أنّ المجلس المذكور هو غطاءً سياسيّاً لجسمٍ عسكريّ، مارس كغيره من الميليشيات المنخرطة في الحرب السوريّة انتهاكاتٍ بحقّ المدنيين في مناطق سيطرته.

ويتلقى القائمون على المؤتمر (حزب العمال الكردستانيّ عبر جناحه السوريّ)، والغطاء السياسيّ الذي نتج عنه (مجلس سوريا الديمقراطيّة)، دعماً روسياً صريحاً، وآخر أوروبياً وأمريكياً وإن كانا مشروطين. فهذا التشكيل الجديد يناسب روسيا لجهة عدائه لتركيا وتحالفه مع "النظام السوريّ"، وهو أيضاً يناسب بتطلعاته المعلنة المقاربات الغربية لاحتمال الحلّ الفدراليّ في سوريا، إذ تحدّث بيانه الختاميّ عن "نظامٍ سياسيّ تعدديّ لامركزيّ" دون أن يحدد شكل هذه اللامركزيّة، إضافة إلى موقف حزب الاتحاد الديمقراطيّ نفسه بشأن "سوريا اتحادية". وهو الحلّ الذي تسعى الولايات المتّحدة للتوصّل إليه، وتترك الصراع على الأرض ليقنع الأطراف بحدوده الجغرافية والسيادية. ومما قد يساعد على بلورة حلّ كهذا انسداد آفاق الحلول السياسيّة المطروحة وتنامي الميول الانفصاليّة، وحرص أصحابها على الإبقاء على الوضع الراهن من تقاسم مناطق السيطرة. هذه السلطات الفعلية لها حضورٌ وازنٌ على الأرض، وسوريا اليوم تتوزّع فعلياً على مناطق نفوذٍ واضحة المعالم تسيطر عليها قوى أمر واقع متعدّدة، لكلّ منها رعاتها الإقليميون والدوليون.

## القرار الدولي

كان قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤) تطوّراً سياسياً من حيث إن الولايات المتحدة استطاعت تكريس رؤيتها لصراع مستمرّ في قرارٍ دوليّ. حيث أنه لا يذهب باتجاه "تسوية نهائية" في الوقت الراهن، بل يعتمد استراتيجية "الخطوات الصغيرة" لتكريس وقائع جديدة، ما يعني تركه باب الصراع المسلح مفتوحاً.

من جهتها، لا تخفي إدارة أوباما رغبتها في تشجيع الدول المتضررة من روسيا على منازعتها في غير مكان من العالم وتعود لتطرح مسألة توسيع حلف الناتو لهذا الهدف، وكذلك تعمل بشأن الخلافات الإقليمية العالقة بين دول المنطقة، بما يساهم في تخفيف حدّة الصراع في سوريا إلى الحدود المقبولة أمريكياً. والملفات الدوليّة والإقليمية العالقة عديدة، بدءاً من أوكرانيا، والقرم، وليس انتهاءً بالملف النووي الإيراني، واليمن. في هذا الإطار يمكن قراءة تزامن انطلاق "مبادرات السلام" في سويسرا بشأن اليمن والإعلان عن وقف إطلاق النار هناك، مع لقاء "لافروف" و"كيري" في موسكو قبل أيام من إصدار قرار مجلس الأمن حول سوريا؛ فبالإضافة إلى الملف السوريّ، المحور الرئيس للمحادثات، تطرّق "كيري" إلى الدور الروسيّ في المفاوضات النوويّة الإيرانيّة، وكذلك إلى الموضوع

الأوكرانيّ. في السياق نفسه لا عجب أن تراجُع تركيا النسبيّ في سوريا أعقبه تصعيدٌ من قبلها ضدّ الروس عبر خاصرتهم الأوكرانيّة، فقد أكّد رئيس الوزراء التركيّ، أحمد داوود أوغلو، بأنه سيقوم بزيارةٍ رسميّةٍ إلى أوكرانيا التي يحتلّ الروس جزءاً من أراضيها، مشدداً على أن "أنقرة ستقوم بتقديم الدعم السياسيّ، والاقتصاديّ، لأوكرانيا للحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية".

في ضوء ذلك كلّه، تعمل الولايات المتحدة على "إدارة الأزمات" مستفيدةً من عدم تورطها عسكرياً، فتقوم بتبريد صاعق الانفجار كلما بدا أن الضغط عليه وصل إلى مرحلةٍ حرجة، وتقدم عروضاً تضمن مصالحها، وتضع مصالح خصومها في تعارضٍ مع بعضها، لتعود إلى جولةٍ أخرى من توزيع أوراق اللعب.

### خاتمة

هكذا، يغدو من المشكوك به إمكانية التوصل في المدى المنظور إلى حلّ في سوريا، التي تحوّلت ساحة صراعٍ خلفيّةٍ للأطراف الإقليمية والدوليّة. وطالما أنه لا صيغة توافقات دوليّة، وإقليميّة، بعد، على العديد من الملفّات المفتوحة، فستجد الأطراف في ساحة المعركة المتاحة فرصة لـ"الكباش"، وهو ما يغذي اتّساع الهوة بين السوريين إلى درجة لم يعد من السهل ردمها.

على هذه الحقيقة يراهن المتطرفون على جانبي الصراع السوريّ، فكلّ منهما يستثمر في طول أمد الصراع، فبينما تراهن جبهة النصرة على كسب جمهور منافسيها إلى صفها، هؤلاء الذين يدفعهم الإحباط إلى مزيد من التطرّف، لازالت سلطة الأسد تراهن على اعتمادها في "الحرب على الارهاب" الذي ساهمت في اطلاقه. ذلك أن القوى الإسلاميّة كما "النظام الأسدّي" ليس لديها قدرةٌ على التشارك، وهنا يكمن عجزها عن الحلّ السياسيّ بما هو خلق أرضيّة مشتركةٍ وتقديم تنازلاتٍ متبادلةٍ والاستعداد للتوافق بشأنها، فهي إما أن تفرض سلطتها بالكامل أو أن تستمرّ في القتال. علاوةً على ذلك، فهذه الأطراف لا تمتلك القدرة على تقديم ما يطمح إليه الشعب السوريّ ولا حتّى تلبية احتياجاته الراهنة، وبالتالي، لم تعد تستمدّ قيمتها سوى من استمرار الصراع على اعتبارها تقاتل "الطرف الآخر"، وحين توافق على وقف القتال ستجد ذاتها (بما فيها "النظام السوريّ") وقد فقدت مبرر وجودها واستمرارها.

لقد صار للحرب في سورية آلية ديمومة ذاتيّة ومجموعات مصالح متكاملة تغذيها. وفي غياب قوى معارضة ديمقراطيّة مقاتلة، حيث ركز الطرفان على تصفية إمكانيتها، يصبح من المعقول جدّاً توقع أن يكون التطرّف هو الراجح الوحيد في ظلّ استمرار الكارثة السوريّة.



## أوراق

(حسب الأحرف الأبجدية)

رائد جبر - د. عبد الله تركماني - د. غياث نعيسة - أ. منار رشواني - د. هيثم خوري

قراءة في الموقف الروسي

رائد جبر

أودّ التركيز في هذه الورقة على أبعاد الموقف الروسيّ ومحاولة قراءة مسارات التطوّر المحتملة عليه. نظراً لأن ورقة العمل المقدّمة تضمّنت رؤيةً وافيةً ودقيقةً للموقف الأميركيّ.

أولاً: تجب الإشارة إلى وجود قناةٍ راسخةٍ لدى مطبخ القرار الروسي بأنّ أيّ تسويةٍ ممكنةٍ في سورية ستكون نتيجة تقاهماتٍ مباشرةٍ بين موسكو وواشنطن، بمعنى أن أدوار الأطراف الإقليمية مهما تعاضمت سوف يتوجب أن تبقى تحت هذا السقف ليتمكن ضمّها إلى السياق العامّ الذي تتفق عليه روسيا مع الولايات المتّحدة، والذي لم يعد يقتصر على البعد السوريّ بل تعدّى ذلك ليتخذ شكلاً يشمل النظام الإقليمي الجديد كلّهُ.

ولا تبدو إمكانات تحقيق تقدّمٍ من هذا النوع متاحةً خلال الفترة المتبقية من ولاية الرئيس باراك أوباما، لذلك تفضّل موسكو مواصلة المشاركة في إدارة الأزمة في سورية بدلاً من المساهمة في وضع مسارٍ للخروج منها. بهذا المعنى فإنّ القرار الدوليّ هو اتفاقٌ ضمّنيّ بين موسكو وواشنطن على مواصلة توجيه الصراع.

لكنّ ذلك لا يعني أنّ موسكو تتجه لإبرام صفقةٍ مع واشنطن، تحصل فيها على ضماناتٍ غربيّةٍ باحترام المصالح الروسيّة، لأنّ فريق "الصقور" في الكرملين الذي انفرد منذ صيف العام الماضي بمفكّر إدارة الأزمة الروسيّة مع الغرب عموماً والمسألة السوريّة خصوصاً، ينطلق من فكرة أن الضمانات الغربيّة التي قُدّمت لروسيا في أوقاتٍ سابقة (عدم توسيع الأطلسي، عدم التدخّل في الفضاء السوفييتي، الخ) تمّ التراجع عنها، ويرى هذا الفريق أنّ على روسيا أن تتقدّم بنفسها وتعمل على قلب المعادلات لتكريس أمرٍ واقعٍ جديدٍ يفرض رؤيتها ومصالحها (جورجيا، أوكرانيا، الملف الإيرانيّ، سورية، الخ).

بذلك يكون التدخّل العسكريّ في سورية ليس مرتبطاً فقط بفكرة إعادة تحقيق توازن على الأرض، أو منع انهيار دراماتيكيّ كان محتملاً للنظام، بل يدخل في إطار بناء تحالفاتٍ طويلة الأمد، تدعم تطّعات روسيا.

لكنّ واحدةً من أبرز نقاط الضعف الداخليّة في السياسة الروسيّة، هي غياب الرؤية الشاملة أو عدم اكتمال بناء إستراتيجيّة واضحةٍ في الشرق الأوسط. وهذا أمرٌ طُرِحَ أكثر من مرّةٍ خلال الفترة الأخيرة على مستوى مستشارين وكان السؤال: ماذا عن الخطوة التالية؟

لذلك تطرح فرق الخبراء والمستشارين المقرّبين من الكرملين سيناريوهات عدّة لسورية وللمنطقة، بينها خيار التقسيم باعتباره خطة (ب) قد تضطرّ روسيا إلى اللجوء إليها.

عودة إلى القرار الدوليّ ومسار المفاوضات، فإنّ موسكو تنطلق من عدّة اعتبارات:

أولاً: النجاح في كسر احتكار الائتلاف لتمثيل المعارضة السوريّة، تلقى نكسةً في الرياض، وكانت التوقعات مبنيةً على أساس فشل السعودية في هذه المهمّة. لذلك تُظهر موسكو تعتناً في التعامل مع لائحة المفاوضات، وهي تقصّل إرجاء إطلاق عملية التفاوض إذا لم يحسم هذا الأمر.

ثانياً: لا يمكن القبول بمبدأ وقف النار الشامل. بمعنى أنّ العمليات الروسيّة سوف تتواصل لضمان نوعٍ من التوازن في ميزان القوى. وفي هذا الإطار يدخل الإصرار على إدراج عددٍ من الفصائل المسلّحة وعلى رأسها جيش الإسلام وأحرار الشام في لائحة الإرهاب، وهذا بالإضافة إلى أنه يحقق الأهداف الميدانيّة لموسكو فهو في الوقت ذاته يندرج ضمن مساعي هدم مخرجات الرياض.

ثالثاً: تتجه موسكو إلى فرض معادلةٍ جديدةٍ في أولويات العمليّة التفاوضيّة تقوم على تقديم الإصلاحات الدستوريّة على الاستحقاقات الانتخابيّة (رئاسة وبرلمان) وهي أنجزت الجزء الأول من هذا المدخل عبر تغييب المبدأ الأساسي لبيان جنيف حول تشكيل هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات الكاملة عن القرار الدولي (٢٢٥٤).

وهذا السيناريو قد يوفّر من وجهة نظر مطبخ صنع القرار مجالاتٍ لتجاوز بعض العقد الأساسيّة وبينها مصير الأسد، باعتبار أن جانباً من الإصلاحات الدستوريّة قد يتجه نحو تحويل سورية إلى نظامٍ برلمانيّ.

رابعاً: تؤدّ روسيا المحافظة على مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش والأجهزة الأمنيّة، لأنها تربط تواجدتها الدائم (أو طويل الأمد) في سورية بالمحافظة على تماسك الدولة، لكن مبدأ استمرار التواجد يتقدّم على مبدأ المحافظة على وحدة سورية.

خامساً: لم يعد الحديث عن الحسم العسكريّ في سورية ممكناً بعد التدخّل الروسيّ. وهذا أمرٌ لا ينسحب على سورية وحدها، بل إن التحرك الروسيّ أسقط من وجهة نظر الكرملين مبدأ "التدخّل الإنسانيّ" في أيّ بقعةٍ ساخنة، وهذا مكسبٌ لا ترغب موسكو الفلقة على الأوضاع في بعض بلدان الرابطة المستقلّة في التراجع عنه.

عموماً يمكن القول إن الظروف لم تتضح، كما توحى التحركات الروسيّة لإيجاد حلٍّ نهائيٍّ للأزمة في سورية، وإن مسار المفاوضات، في حال انطلق، سيكون طويلاً ومتعرجاً ومليناً بالمطبات، لأن المنطلقات السابقة يشكّل كلّ منها نقطةً خلافيّةً كبيرةً. وفي هذه الظروف فإن شعار الحرب على الإرهاب سيظلّ طاغياً في ظلّ غياب أو تغييب فرص توحيد الجهود بشكلٍ عمليٍّ لمواجهة داعش وملحقاته.

وتعكس تحركات الدبلوماسية الروسيّة في إطار "التحضير لجنيف" أن موسكو لن تتراجع عن المبادئ الأساسيّة التي وضعتها لنفسها، وفي هذا السياق تأتي مناورة تقديم "فريقين" عن المعارضة للتفاوض، لكلٍّ منهما الصلاحيات والقوة القانونيّة نفسها، وهذه إضافة إلى أنها فكرةٌ غير عمليّة وتترك موسكو صعوبة قبولها من جانب "ستيفان دي

ميسثورا" أو من الأطراف الأخرى، فهي إلى جانب مجموعة من النقاط الخلافية الأخرى تدخل التحضيرات لجنيف في نفقٍ طويلٍ من السجلات.

نقاش حول العملية السياسية في سوريا

د. عبدالله تركماني



يبدو أنّ الحالة السوريّة قد خرجت من أيدي السوريين، سواء كانوا نظاماً أو معارضةً، وبانت قضيةٌ تبحث مصيرها قوىٌ إقليميةٌ ودوليّةٌ لها مصالحٌ، ليس في سورية فقط بل في المنطقة العربيّة ككلّ.

### (١)

لأوّل مرّةٍ ينجح تضافر جهود القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في وضع خطةٍ تفصيليّةٍ للحلّ لوضع حدٍّ للمحنة السوريّة المستمرّة منذ نحو خمس سنوات. وهي تمتحن إرادة المنادين بالحلول السياسيّة، وتختبر نياتهم ومدى جدّيتهم. فالبنود التسعة وخطة الطريق، التي انبثقت عن اجتماعات فيينا، والمحدّدات السبعة لمؤتمر الرياض، وآليات قرار مجلس الأمن (٢٢٥٤) تلبّي الشروط الأساسيّة لأيّة عمليّة تصبو إلى تحقيق السلام في بلدٍ يسير نحو الاندثار.

إذ ثمة عدّة متغيّراتٍ حصلت في المشهد السوريّ وجعلته أكثر استعداداً للتسويات السياسيّة: أولها، الانخراط الروسيّ المباشر في الصراع السوريّ. وثانيها، تنامي الحاجة لدى حلفاء النظام لتمرير حلٍّ سياسيٍّ يخرجهم من حالة الاستنزاف المنهكة. وثالثها، تزايد الضغط الإقليمي لإطفاء بؤرة التوتر السوريّة، بعد أن أضحى التخوّف على أشده ممّا تخلفه هذه البؤرة من استقطاباتٍ حادّةٍ واحتقاناتٍ مذهبيّةٍ وطائفيّةٍ، ومن أخطارٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ على بلدان الجوار نتيجة الازدياد المتواتر لأعداد اللاجئين السوريين على أراضيها. ورابعها، موجة اللجوء السوريّ نحو أوروبا. وخامسها، تدهور الأوضاع الاقتصاديّة والخدميّة وشيوع رغبةٍ عارمةٍ وضاغطة لدى السوريين بضرورة الخلاص من هذا التردّي المريع في شروط حياتهم وعيشهم وأمنهم، ربطاً بتنامي استعداد المعارضة السياسيّة للتوصّل إلى حلولٍ تخفّف من دوامة العنف وتحفظ وحدة البلاد ومؤسسات الدولة.

### (٢)

تبدو فرص تسوية الأزمة السوريّة أكبر من أيّ وقتٍ مضى. فالقرار رقم (٢٢٥٤) هو القرار السياسيّ الأوّل الذي يتناول حلّ المسألة السورية حلاً مباشراً.

ويبدو أنّ المسار العامّ لتطوّر الموقف الروسيّ من الأزمة السوريّة، والتقارب المتنامي بين واشنطن وموسكو، يؤشّران إلى متغيّراتٍ كبيرةٍ مقبلةٍ في الأزمة السوريّة، وتعزيز قوة الدفع الدوليّة للبدء بمرحلةٍ انتقاليّةٍ جدّيةٍ. ولكن ثمة عقبات تعترض انطلاق الحلّ، بينها استمرار الخلافات على آليات التغيير والفترة الانتقاليّة ودور رأس النظام، وسبل الحفاظ على هياكل الدولة ومؤسساتها بما فيها الجيش والأجهزة الأمنيّة، وتوفير الحقوق والحماية لجميع المكوّنات.

وعليه صارت روسيا أمام اختبار قدرتها على ترشيد النظام السوريّ وحلفائه الإيرانيين وانتزاع التنازلات الضروريّة منهم لإنجاح التسوية وفرض تصوّرها للحلّ، في مقابل أن يفرض الغرب أمراً واقعاً على المعارضة المسلّحة وداعميها ومموليها لوقف النار والإعداد لطاولة المفاوضات.

ولكنّ الروس يقاتلون في سورية، وفي ذهنهم صيغةٌ واحدةٌ للحلّ السياسيّ، صيغةٌ تقوم على استنساخ النموذج الشيشانيّ وتنصيب أدواتٍ لحكم سورية. فسورية التي يقاتلون لأجلها ليست بالنسبة إليهم قاعدةً عسكرية أو مرفأً يريدون حمايته، بل هي نظامٌ محليّ ملحقٌ بهم، ومنظومةٌ إقليميةٌ تتبعهم. وهذان الأمران، النظام والمنظومة، يتيحان لروسيا الإطالة على التوازن الدوليّ من حوض البحر المتوسط، الذي هو قلب العالم وحيث في الإمكان تظهير الضعف الأميركي من خلال الرغبة التي أبدتها إدارة أوباما في عدم التورط بشكلٍ مباشر.

أما النظام وحلفاؤه فهم يسعون إلى فرض وقائعٍ ميدانيّةٍ على الأرض، قبل البدء بأيّة عمليّة تفاوضيّة، بالاستفادة من القوة التدميريّة الروسيّة، وباستغلال تغيّر المزاج الدوليّ بشأن المسألة السوريّة، إذ طغت شعارات محاربة الإرهاب على ما عداها، وأخذ النظام يعرض نفسه شريكاً في الجهد الدوليّ لمواجهة "داعش".

وعليه، لا يُتوقع أن يكون مسار المفاوضات، في حال انعقدت، سهلاً وسلساً، وذلك لعدّة أسباب؛ منها أنّ الحالة السوريّة، بكلّ تناقضاتها وتشعباتها، أصبحت مسرحاً لكلّ التناقضات المحليّة والإقليمية والدوليّة، ممّا يفترض تشكيل الإدارة الدوليّة للمرحلة الانتقاليّة بقرارٍ يتبلور في مجلس الأمن الدوليّ، بإرسال قواتٍ دوليّةٍ تكون الأداة الفاعلة لإدارة عملية الانتقال السياسيّ.

ومن المحتمل، في ظلّ الظروف الحالية، أن يصعب إقامة مفاوضاتٍ بين النظام والمعارضة. فلا يمكن تصوّر تعاونٍ في رعاية المفاوضات المفترضة بين روسيا وتركيا، أو بين إيران والسعودية.

### (٣)

لم يكن اعتماد النظام السوريّ الحلّ الأمنيّ وإنكاره وجود ثورةٍ شعبيّةٍ ذات مطالبٍ مشروعَةٍ تتمثل في الحرية والكرامة، واعتباره كلّ من ينطق باسمها عميلاً خارجياً، مجرد خيارٍ تكتيكيّ بقدر ما كان رهاناً إستراتيجياً وفي العمق.

من هنا لم يكن النظام سعيداً بالقرار (٢٠١٤)، فأخذ يقدم له تفسيراتٍ خاصّة به، من قبيل أنّ الحلّ السياسيّ سوف يجري مع " المعارضة الوطنيّة " التي يحددها هو بالتشاور مع حلفائه الروس والإيرانيين، من دون مشاركة " الجماعات المسلّحة " و " معارضة الخارج "، لتشكيل " حكومة وحدة وطنيّة ".

وبالتوازي مع العمليات العسكريّة، يحاول النظام استكمال سلسلة الهدن والاتفاقات المحليّة لإفراغ مناطق إستراتيجيّة في أطراف دمشق ومحيطها من فصائل المعارضة المسلّحة، وترحيل المقاتلين منهم إلى مناطق أخرى في الشمال والشمال الغربيّ.

#### (٤)

لعلّ التوافق الوطنيّ، الذي انبثق عن مؤتمر الرياض، يعدّل من وضعيّة الحالة السورية، ولاسيّما بعد إعلان المبادئ السبعة: وحدة سورية أرضاً وشعباً، سورية دولة ديموقراطية ومدنية، احتكار الدولة السلاح واستخدامه، رفض الإرهاب بكلّ أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة، رفض وجود المقاتلين الأجانب كافّةً والمطالبة بانسحابهم، التزام مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والشفافيّة والمساءلة وسيادة القانون، والحفاظ على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة الأمن والجيش.

وتبقى الكرة الآن في ملعب من لم تتلخّ أيديهم، من أهل النظام، بدماء السوريين، ومعارضة مؤمنة بالدولة المدنيّة الديموقراطية، وقد فوّضتهم القوى المؤثرة بإعادة بناء دولتهم على أسسٍ جديدةٍ، مع إبقاء عقدة الأسد في دواليب أيّ تقدّم نحو الحلّ، وتحوّله إلى عبء على الجميع. لذلك يجدر بالمعارضة أن تدعّ الأسد يرفض، وأن تتخذ هي مواقف غير عدميّة، قد تفتح الأفق أمام تحقيق أهداف الشعب السوريّ في الحرية والكرامة. ولعلّ الخلاف بين حلفاء الأسد الإيرانيين والروس سيرسم المصير البائس له، طالما أنّ مصيره سيبقى لدى الروس في دائرة "الغموض البناء".

وهكذا، في سياق مواجهة التحديات والأخطار المقبلة، وهي عديدةٌ وعلى كلّ المستويات، ينبغي على قوى المعارضة السوريّة الانتباه إلى نقطةٍ مركزيّة، وهي أنّ هناك حاجةً عالميّةً إلى دورٍ سوريّ، مهما بلغت شدة التدخلات الخارجيّة والإقليميّة. فمن دون هذا الدور، لا يوجد حلٌّ دائم، ولا يمكن تغطية هذا الحلّ برعاية الدول الإقليميّة. لذلك يجب البناء على قرار مجلس الأمن والاستفادة القصوى من التوافق الدوليّ.

### ورقة نقاش حول "العملية السياسية في سوريا"

د. غياث نعيسة

بدايةً أشكر الأصدقاء في مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية على ما يقومون به من نشرٍ لدراساتٍ لها قيمةٌ سياسيةٌ جديّةٌ، وأيضاً قيمةٌ عمليّةٌ حول الأوضاع العامّة في سوريا، ولا بدّ لي من الإشادة بالمستوى المهنيّ الرفيع

لهذه الدراسات. وأخص بالذكر ورقة الصديقين يوسف فخر الدين وطارق عزيزة (مؤتمرات وقرارات...) وهي محور نقاشنا.

سأشير إلى بضع أفكارٍ رئيسة وهي ستشمل، إلى حدٍ كبير، إجاباتي عن الأسئلة المطروحة في ورقة المركز.

الفكرة الأولى: وتخصّ تفسير سياسات الولايات تجاه الوضع العامّ في سوريا، وترتكز على أن اندلاع الثورات "العربية" في نهاية عام (٢٠١٠) ترافق مع فشل صريحٍ بل هزيمةٍ للولايات المتّحدة في العراق، الذي غادرت قواتها في عام (٢٠١١).

هذه الثورات فاجأتنا كما فاجأت كلّ القوى الإقليمية والدولية والأنظمة المحلية، وشكّلت تهديداً كبيراً للنظام الإقليمي الذي رعته وساهمت بتشكيله الولايات المتّحدة نفسها. ولاسيما أن الأنظمة الأولى التي تعرّضت للثورات هي أنظمة موالية للغرب (مصر، تونس، البحرين...). من هنا نفسر ارتباك سياساتها تجاه الثورات، ودعواتها بعد فترة تردّد إلى "انتقالٍ منظمٍ" يحافظ على الأنظمة مع إدخال تعديلاتٍ فوقيةٍ في طاقمها. ليبيا والبحرين كانتا الاستثناء الأمريكي-الغربي في هذه السياسة.

لكن الثورات شملت دولاً "ممانعة" كالنظام السوري، وبلحظة كسرت الثورات اصطفاياتٍ كانت تستخدمها الأنظمة العربية لإدامة سيطرتها، وأسقطت حجة "معاداة الإمبريالية" لبقاء أنظمة قمعيةٍ وفسادة. وهكذا وجدنا أن "النظام الإقليمي العربي" بكامله أصبح مهدداً بالثورات. وهذا جوهر ارتباكات بعض اليسار المحلي والعالمي وتخبّطه الفكري والسياسي، بسبب سقوط نموذج كان يبرر له موقفه.

الفكرة الثانية: إن الطرف الرئيس والأكثر شراسةً للثورة المضادة هو الأنظمة العربية نفسها، مثال وحشية النظام السوري، تأقلم النظام التونسي وانقلاب العسكر في مصر و"درع الجزيرة" في البحرين.

وليس هذا فحسب، بل إن القوى الإقليمية، وجدت، مع الانحسار الأمريكي في المنطقة، فسحةً إضافيةً لهامش تحركها، وهذا ما فعلته؛ حيث وجدنا تحركات (السعودية وإيران وقطر وتركيا) لها وتعاركها بشكلٍ عنيفٍ في اليمن وسوريا، وإلى حدٍ ما في البحرين.

الفكرة الثالثة: إنّ أياً من القوى الإقليمية أو الدولية (بتحالقاتها وتصارعها) لم تكن ترغب بانتصار الثورات بصفتها ثوراتٍ شعبيةً، وعملت إما على سحقها أو تطييفها وأسلمتها، وبكلّ الأحوال إجهاضها.

الفكرة الرابعة: إن الحراك الشعبي والثوريّ الأصيل في سوريا قد سُحق إلى حدّ كبيرٍ وتفكك. أتحدث عن اللحظة الراهنة في سياقٍ ديناميّ وقابلٍ للتغيير، لصالح قوى الثورة المضادّة (النظام وحلفائه والقوى الإسلامية وحلفائها من الدول الإقليمية وتدخلات الدول الإمبريالية ..). التعبيرات المباشرة للحراك الشعبيّ تهشمت ولم تعد موجودةً بشكلٍ منظمٍ وفعال. في حين أن (المعارضات) المكرسة والمرتهنة التي نعرفها (الاتلاف أو هيئة التنسيق وما بينهما) فهي، في حقيقة الأمر ومرارته، أوراق بيد قوىٍ إقليميةٍ ودوليّة، تستجيب بما تقرره الأخيرة. وفي الوقت نفسه فإن ضعف النظام الذي أدى إلى تدخلٍ واسعٍ لحزب الله وإيران ومن ثمّ روسيا، يجعل من النظام، هو أيضاً، أسير إرادات هؤلاء الحلفاء. ما يعني باختصار أن مصير سوريا خرج، إلى حدّ كبيرٍ، من يد السوريين.

لذلك، فإن كلّ ما نراه من مؤتمراتٍ، هي، أساساً، مفاوضات بين قوىٍ إقليميةٍ ودوليّةٍ تتصارع في ما بينها وتعمل على تعديل موازين القوى لصالحها، ولكن على حساب دماء السوريين.

قد تفتح تسوية بمقدار ما تتوافق هذه القوى، ويبدو أن اجتماع فيينا يشكل خطوة، لم تكتمل بعد، لتفاهماتها، ولكن دور القوى (السياسيّة المعارضة) السورية المدعوة للتفاوض دورٌ هامشيٌّ، للأسباب المذكورة أعلاه ولأنها تفتقر إلى سندٍ جماهيريٍّ وشعبيٍّ. ودورها الراهن والمستقبليّ، إن بقي لها وجودٌ لاحقٌ، ليس سوى دورٍ تابعٍ للقوى الإقليمية والدوليّة الراعية لها. ولا يمكن، بأيّ حال، الثقة بها أو الرهان عليها. دورها دور تابع، باستثناء بعض التصريحات من حين لآخر تعبر فيه عن امتعاضها من تبعيتها.

الفكرة الخامسة: واضح أن المشهد السوريّ يؤكد أن القوى المؤثرة ميدانياً هي جميعها قوى الثورة المضادّة: النظام والمليشيات الحليفة له، في مقابل مليشياتٍ سلفيّةٍ جهاديّةٍ رجعيّةٍ، وبعضها فاشيٌّ في أطروحاته وممارساته، جزءٌ هامٌّ منها ممولٌّ ومدعومٌ من تركيا والسعودية وقطر، والطرف الثالث هو القوى العسكريّة لدولٍ "إمبريالية" وإقليميةٍ، ولاسيما روسيا وإيران، وأيضاً التحالف الدوليّ بقيادة الولايات المتّحدة. أما الجيش السوريّ الحرّ، بما يعنيه من حالة مقاومةٍ شعبيّةٍ محليّةٍ فهو أضعف الأطراف بما لا يقارن، مشابه بحالته لحالة الحراك الشعبيّ الذي خفت وتهمّش إلى درجةٍ كبيرةٍ.

على أساس معرفة هذا المشهد يمكن أن نستنتج بأنه لا يمكن الرهان لا على قوة واستقلاليّة أو نزاهة الوفد المعارض للتفاوض، ولا على نوايا نظامٍ مجرمٍ أثبت أنه عصيٌّ على الإصلاح، ولا على نوايا الدول الإقليمية والدوليّة التي توضح بما لا يترك مجالاً للشك أنها غير معنيّة بقضية تحرر الشعب السوريّ.

ما يمكن ويجب عمله، هو إعادة إنهاض القوى الديمقراطيّة والثوريّة الحاملة لبرنامج الثورة، هذه القوى التي تشتت وتفتت لأسبابٍ عدّة. فإعادة توحيدها في تحالفٍ واسعٍ وعمليّ، على أهدافٍ واضحةٍ هي أهداف الثورة مع الحفاظ على استقلاليّة مكوناته، قد يسمح، من جهةٍ، بإعاقة أو منع أو إدانة أيّ تسويةٍ تعيد إنتاج النظام أو إقامة نظام محاصّاتٍ (طائفية أو غير طائفية) ستكون كارثيّةً على مستقبل البلاد. ومن جهةٍ أخرى، يعمل على إنهاض الحراك الشعبيّ من أجل سوريا حرّة وديمقراطية وعلمانيّة، سوريا المساواة والعدل الاجتماعيّ، واستقلاليّة القرار الشعبيّ للسوريين. وكمقدمة لذلك وقف آلة القتل والدمار ورفع الحصار والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين وعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم .

من دون تشكيل تحالفٍ وازنٍ لقوى الثورة الديمقراطيّة واليساريّة، سيبقى مصير بلادنا وشعبنا رهناً لقوى إقليميّة ودوليّة ورجعيّة وفاشيّة معادية بشراسة لأيّ توجّه تحريريّ لشعبنا من كلّ استبدادٍ واستغلالٍ ووصاية.

## أخطار التوافق الدوليّ والإقليميّ على مستقبل سورية

### منار الرشواني

بعد قرابة خمس سنوات على اندلاع الثورة السوريّة، واتخاذها طابعاً مسلحاً يجسد حرب وكالة إقليميّة ودوليّة، وصولاً إلى التّدخل الروسيّ العسكريّ المباشر منذ (٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥)، يبرز اليوم توافقٌ دوليٌّ وإقليميٌّ على ضرورة التوصل إلى تسويةٍ سياسيّةٍ تؤدي إلى إنهاء الصراع في سورية.

وعدا عمّا ينطوي عليه هذا التوافق "الجديد" من أخطارٍ قصيرة المدى على الأقل، بحكم أسبابه ودوافعه؛ فإنه يحجب في الوقت ذاته توافقه، إن لم يكن إجماعاً، دولياً وإقليمياً آخر؛ أكثر رسوخاً وأشدّ تهديداً لمستقبل سورية وشعبها، وقبل ذلك حاضرهما، وهو يتمثل في عدم السماح بوجود سورية قوية متماسكة وديمقراطية.

### التوافق على "سلام" .. لا على "السلام"

شكل التدخل الروسي العسكري المباشر في سورية نقطة التحول الأبرز نحو السعي إلى اتخاذ خطواتٍ عمليّة لإيجاد تسويةٍ سياسيّة للأزمة السوريّة. وقد تمثّلت هذه الخطوات أساساً بمحادثات فيينا في (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي)، والتي تمخّضت عمّا اعتبر "خريطة طريق" لحلّ الأزمة، تمّ تبني بنودها دولياً عبر قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤) في (١٨ كانون الأول/ ديسمبر الماضي).

والحقيقة أن المبعث الأول والأساس لهذا التوافق "النادر"، كما تمّ وصفه، لم يكن إلا خشية الأطراف جميعاً الداعمة لنظام بشار الأسد والداعمة للمعارضة، على حدّ سواء، من الدخول في حالةٍ من التصعيد المتبادل تؤدي إلى تحوّل الحرب السوريّة من حربٍ وكالةٍ إلى حربٍ مباشرة، ستكون أوسع جغرافياً بشكلٍ شبه مؤكّد، بين الفاعلين الإقليميين والدوليين (وهو ما تأكّد مع إسقاط تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي "الناطو"، طائرةً حربيّةً روسيّةً بدعوى خرقها المجال الجويّ التركيّ على الحدود مع سورية).

واستناداً إلى هذه الخشية المتبادلة، يبدو ممكناً القول إن التوافق الدوليّ والإقليميّ هو توافقٌ على إحلال "سلام" وليس على إحلال "السلام" في سورية.

إذ ما تزال القناعة تتمكّك الفرقاء على جانبي الصراع بأن وضع كلّ فريقٍ منهما/ منهم هو الأفضل لفرض مفهومه ورؤيته للسلام والتسوية النهائيّة في سورية، ولاسيّما فيما يتعلّق بمصير بشار الأسد في المستقبل، ومن ثمّ أجهزة نظامه العسكريّة والأمنيّة.

فمن ناحية، تروّج روسيا، أو هي تعتقد فعلاً، أنها صاحبة اليد العليا في فرض التسوية استناداً إلى شروطها وحدها، بحكم وجودها العسكريّ المباشر هناك. إذ يسمح لها ذلك، على الأقل، بإطالة أمد الصراع، بل ولربما تكون موسكو تمارس عن شديد وعي سياسة ابتزاز الغرب عبر تنامي قوة التنظيمات الإرهابيّة والمتطرفة، العابرة للحدود بأيديولوجيتها وأنشطتها، نتيجة سياسة الأرض المحروقة التي تمارسها روسيا في سورية. إذ تستفيد هذه التنظيمات من استهداف الغارات الروسيّة للمدنيين وفصائل المعارضة السوريّة.



في المقابل، فإن داعمي المعارضة أو خصوم روسيا تحديداً، قد يرون أن تدخل روسيا المباشر ليس أكثر من تورّط مكلف؛ إذ هو يؤدي إلى استنزافها مالياً بما يفاقم أزمات اقتصادها المنهك أصلاً بالعقوبات الغربيّة وانهيار أسعار النفط؛ والذي قد تضاف إليه تكلفةٌ بشريّةٌ في حال فشل قوات الأسد والمليشيات الإيرانيّة في تحقيق تقدمٍ إستراتيجيٍّ على الأرض. ومثل هذا الأمر في حال تحقّقه سيؤدي إلى تحجيم وإضعاف التهديد الروسي المتصاعد في أوروبا مثل اندلاع الأزمة الأوكرانيّة وضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا في عام (٢٠١٤).

ضمن هذه الرؤية المتناقضة بين الفرقاء الإقليميين والدوليين، يصير متوقّعا تماماً تصاعد العمليات العسكريّة في زمن "التفاوض على السلام"، كون هذه العمليات هي وحدها المعيار الحاسم في تقرير مفهوم السلام الملغز. ففيما تسعى موسكو إلى خلق حقائق جديدة على الأرض عبر تعديل وحتى قلب ميزان القوى لصالح الأسد بأسرع وقتٍ ممكن، من خلال إيقاع أكبر حجم ممكن من الخسائر بفصائل المعارضة السوريّة المسلّحة؛ فإن داعمي هذه الفصائل سيسعون في المقابل إلى حرمان روسيا من تحقيق أي أفضليّة تسمح لها بادّعاء الانتصار، ولاسيّما في ظلّ تحالفها على الأرض مع إيران التي تمثل التهديد الأساس بالنسبة لكثيرٍ من الدول ولاسيّما دول المنطقة العربيّة.

### روسيا في أزمة العلاقات السعودية-الإيرانيّة

رغم التوقّع العامّ بأن يؤدي تأزم العلاقات السعودية-الإيرانيّة حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلى تعقيد فرص التوصل إلى تسويةٍ سياسيّةٍ في سورية؛ إلا أن هناك احتماليّةً لحدوث العكس تماماً، بحكم موقع روسيا الحالي في قلب الصراع.

فمن البدهي النظر إلى القرار السعودي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران على أنه قرارٌ حاسمٌ ونهائيٌّ بعدم السماح ببقاء حليف هذه الأخيرة؛ بشار الأسد، تحت أيّ ظرف. ومن ثمّ، فقد يدفع ذلك بموسكو إلى تسريع التوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ مقبول خشيّة إيجاد نفسها في خضمّ تصعيدٍ إيرانيٍّ-سعوديٍّ في سورية ستدفع موسكو تكاليفه مباشرةً بالتأكيد، مع احتماليّة حدوث مواجهةٍ مع السعودية وتركيا نتيجة لذلك، تؤدي إلى خروج الأمور عن السيطرة إقليمياً ولربما عالمياً.

### التوافق على سورية ضعيفة غير ديمقراطيّة

إذا كان ممكناً ومتوقّعا التوصل إلى اتفاقٍ دوليٍّ إقليميٍّ بشأن مصير بشار الأسد خلال أو بعد المرحلة الانتقاليّة المفترضة للتوصل إلى تسويةٍ نهائيّةٍ للصراع في سورية، فإن المعضلة الأكبر التي تواجه سورية والسوريين هو

توافق دولي إقليمي آخر أشد تماسكاً وأكثر خطورةً، ويتمثل في حرص جميع الأطراف بلا استثناء، سواء كانت داعمةً للنظام أم للمعارضة، على أن تكون سورية ما بعد الحرب/ الأسد دولة ضعيفة وغير ديمقراطية، باستثناء بعض المظاهر الشكلية تماماً، بل وبما يضمن استدامة عدم الاستقرار.

إذ يمكن القول بشديد ثقة، إن جميع الفاعلين الإقليميين والدوليين، ليسوا أصحاب مصلحة في السماح بظهور نموذج ديمقراطي في المنطقة يُلهم بأي شكل الشعوب العربيّة الأخرى. وكما تمّ استخدام الثمن الباهظ الذي دفعه ويدفعه السوريون في ثورتهم، "فزاعةً" للشعوب العربيّة خصوصاً، يتمُّ بها تحذيرهم من الإقدام على محاولة مماثلة، فإن المتوقع بدهاءة أن تواصل الدول العربيّة تعزيز هذا "الدرس" بادّعاء أن كلّ هذه التضحيات السوريّة لم تؤدِّ إلى أي نتيجة جوهريّة في النهاية.

ضمن ذلك، وبشكل أكثر وضوحاً، تبدو مصلحة جميع الأطراف الإقليمية والدولية في عدم وجود جيشٍ سوريٍّ وطنيٍّ محترف. ينطبق ذلك، بدهاءة، على إيران (وحزب الله) التي شرعت في خلق مليشياتٍ طائفيةٍ موازية للجيش السوري (مليشيا الدفاع الوطني) يسهل السيطرة عليها؛ تماماً كما ينطبق هذا الموقف على الولايات المتحدة وإسرائيل، ودول الجوار بحكم تاريخ علاقتها بسورية المشوب بالشكِّ والخوف (لبنان بطوائفه كافةً، والأردن). وحتى بالنسبة لروسيا، فإنه عدا عن حرصها على إعادة تشكيل/ خلق جيشٍ سوريٍّ تابعٍ لها تماماً، فإنها ستحرص في قيامها بذلك على إرضاء مطالب تل أبيب التي ترتبط بعلاقاتٍ مميزةٍ بموسكو، ولاسيّما في ظلّ التنسيق الحالي منذ التدخل الروسي المباشر في سورية.

## خاتمة

عدا عن الأخطار المتأتية عن سعي الفرقاء الدوليين والإقليميين، خلال المرحلة الحالية، إلى تكثيف عملياتهم العسكريّة، مباشرة وبالوكالة، باعتبار النتائج الميدانيّة لهذه العمليات هي المعيار الوحيد في حسم الخلاف بشأن جوهر "السلام" المطلوب في سورية، يظلُّ الخطر الأكبر متمثلاً في التوافق الدولي والإقليمي على ضرورة عدم وجود سورية ديمقراطية ومتماسكة.

هذه المعضلة لا يمكن التغلب عليها، على مستوى النخب المؤثرة، إلا بوعيها من قبل السياسيين وقادة الفصائل المسلحة الرئيسية، ومن ثمّ السعي إلى إيجاد قواسمَ مشتركةٍ كبرى تضمن عدم إقصاء -كما عدم هيمنة- أيّ تشكيلٍ سياسيٍّ أو عسكريٍّ على أيّ أساسٍ كان.

لكن يبدو أهم من ذلك، خلق مجتمعٍ قويٍّ يعوّض عن غياب الدولة أو يحدّ من قوتها في حال بروز شخصياتٍ مستبدّةٍ. ومن ثمّ، فلا بدّ من العمل منذ الآن على تعزيز حضور وفعالية مؤسسات المجتمع المدني السوريّة الحقيقيّة، التي تهدف إلى تكريس العمل الاجتماعيّ والتطوعيّ والسياسيّ من أدنى مستوى محليّ (الأحياء والبلديات) وصولاً إلى المستوى الوطنيّ الأوسع؛ بما يخلق التربيّة المدنيّة التي تعزز الانتماء على أساس المصلحة في الاستقرار والسلام والازدهار، وضمن ذلك طبعاً حماية الحقوق والحريات الرئيسيّة.

### مصير جنيف (٣) في خضمّ التجاذبات المحليّة والإقليميّة والدوليّة

#### د. هيثم خوري

للبحث في مآلات جنيف (٣) وإمكانية نجاحه أو فشله، لا بدّ لنا من البحث في عدّة مواضيع ذات صلة، ومنها: الوضع الميدانيّ، المؤتمرات والقرارات الدوليّة، الصراعات الإقليميّة، التجاذبات الدوليّة، وأخيراً إستراتيجيات أطراف التفاوض.

#### الوضع الميدانيّ

حققت المعارضة المسلحة انتصاراتٍ مهمّةً في النصف الثاني من عام (٢٠١٤) والقسم الأول من عام (٢٠١٥)، وذلك على ثلاثة محاور. المحور الأول هو محور إدلب حيث سيطر جيش الفتح على كامل محافظة إدلب ريفاً ومدينةً ممتداً إلى مدينة جسر الشغور الإستراتيجيّة ولم يكتفِ بإدلب بل تعداها إلى سهل الغاب، فسيطر على

العديد من القرى فيه. المحور الثاني هو محور درعا الشيخ مسكين، فبعد السيطرة على الشيخ مسكين واللواء (٨٢) أواخر عام (٢٠١٤)، سيطرت قوى المعارضة على معبر نصيب . تلى ذلك دخول قوات المعارضة إلى بصرى الشام في شهر آذار، ثم اقتحام الفوج (٥٢)، ثاني أكبر لواء مشاة في الجيش السوري. أما المحور الثالث هو محور ريف القنيطرة، حيث دخلت قوات المعارضة مع قوات النظام بالعديد من المعارك، خلال مجمل هذه المعارك تقدّمت المعارضة فاستولت على معظم محافظة القنيطرة، ولم يبقَ في قبضة النظام إلا بلدة حضر، مدينة البعث، خان أرنبه، وتل كروم.

شكّل تقدّم المعارضة هذا تهديداً متعدّداً للأبعاد للنظام وحلفائه. فالتقدم في محافظة إدلب جعل من قوات المعارضة على بعد (٤٠ كم) من قرى الساحل حيث الحاضنة الشعبية للنظام، وقطع طريق إمداد اللاذقية- حلب، حيث النظام مازال يحارب قوات المعارضة هناك، وحيث مازالت هذه الأخيرة تحاصر العديد من القرى الشيعية ككفريا والفوعة ونبل والزهراء. أما التقدم في محور القنيطرة، فقد جعل قوات المعارضة بالقرب من الجنوب اللبناني حيث المنطقة اللبنانية الأكثر أهمية لحزب الله. أما التقدم على محور درعا الشيخ مسكين، فلقد حرم النظام من آخر المعابر الحدودية (ما عدا تلك التي تربط سورية مع لبنان)، قاطعاً بذلك أحد الشرايين الاقتصادية المهمة، ذلك الذي يصل سورية بالأردن، وجعل قوات النظام على بعد (٨٠ كم) عن العاصمة دمشق.

لم تكن نتيجة هذه المعارك فقط تقليص منطقة سيطرة النظام إلى أقل من (٢٠%) من مساحة سورية، بل أيضاً استنزاف العنصر البشري ضمن قواته، نتيجة كثرة القتلى بين عناصره، وكسر معنويات عناصره الذي تجلّى بالهروب الجماعيّ المخزي من كثير من المعارك.

دفع هذا بايران بالزجّ بوحديات من الحرس الثوريّ في الحرب الدائرة في سورية بقيادة "قاسم سليمان"، فردّت السعودية على ذلك بزيادة تسليح المعارضة، ممّا عطّل مفعول التدخّل الإيرانيّ المباشر في المعارك، وأدّى إلى زيادة الإصابات في صفوف الحرس الثوريّ الإيرانيّ، ومنها مقتل "حسين همذاني" قائد فيلق القدس وإصابة "قاسم سليمان" نفسه بجروحٍ بليغة.

عندما استنفدت قوات الحرس الإيرانيّ من غير أن تحقّق تقدّماً ملموساً، ذهب "قاسم سليمان" إلى موسكو لطلب النجدة العسكريّة منها، بحيث تقدّم روسيا غطاءً جويّاً لقوات الأسد وقوات الحرس الإيراني والمليشيات الشيعيّة الأخرى، هكذا دخلت روسيا بشكلٍ أساسيّ بسلاح طيرانها في الحرب الدائرة على الأرض السوريّة، وأصبحت اللاعب الأكبر فيها، والوصي على النظام عسكرياً وسياسياً، ونجم عن هذا تحجيم كبيرٍ للدور الإيرانيّ في سورية.

روسيا دخلت الحرب السورية بحجة محاربة داعش، ولكنها في الحقيقة استهدفت فصائل المعارضة المسلّحة ولاسيّما جيش الفتح. لقد وضعت في البداية سقفاً زمنياً لعملياتها مدته ثلاثة أشهر، ولكنها تراجعته عنه عندما أيقنت أن الانتصار السريع الذي تحلم به لن يحدث.

### اجتماعات فيينا والقرار الدولي (٢٠١٥)

شكّلت الاتفاقات الناجمة عن اجتماعات فيينا نقلةً نوعيّةً في المسار السياسيّ للأزمة السورية، فلقد وضعت خطوات عملية لعملية سياسية مع "برنامج زمنيّ" لتنفيذ اتفاق المبادئ (جنيف ١) الذي تمّ توقيعه بتاريخ (٣٠ حزيران ٢٠١٢)، ولأول مرة يحصل نوعٌ من توافقٍ إقليميٍّ ودوليٍّ على خطة مثل هذه. تتوجت اجتماعات فيينا بقرار مجلس الأمن ( 2254)، الذي أكد على كثيرٍ من النقاط الواردة في اتفاقات فيينا، ولكنه شدّد على ضرورة تحقيق انتقالٍ سياسيٍّ، وليس مجرد تغييرٍ سياسيٍّ، بكلِّ ما تعنيه كلمة انتقالٍ من تغييرٍ جوهريٍّ في طبيعة النظام. كما نصّ علناً على أن الجسم الذي سيتولى سدة الحكم في المرحلة الانتقاليّة، سيكون هيئة حكم انتقاليّ كاملة الصلاحية وليس حكومة وحدة وطنيّة، وبذلك حسم إحدى القضايا الخلافية التي ظلّت عالقةً في اجتماعات فيينا. ولكن في إطار ما أسماه وزير الخارجية الأمريكيّ بالغموض البناء، ظلّت بعض النقاط الأساسيّة غامضةً في القرار (٢٠١٥)، وعلى رأسها مصير الأسد، ومن المعلوم أن المعارضة لن ترضى إلا برحيله. والنقطة الغامضة الأخرى هي موضوع وقف إطلاق النار، الذي لن يسبق العملية السياسيّة، بل سيرافقها، وسيقتصر على الجبهات بين النظام وفصائل المعارضة المعتدلة"، والتي لم تُحدّد بعد، مع العلم أن جبهة النصرة، التي تُعتبر حتماً من الفصائل المتطرّفة، موجودة تقريباً على كلّ ساحات القتال ابتداءً من إدلب وريف حماة إلى الشيخ مسكين والقنيطرة.

### مؤتمر الرياض

على الرغم من تأجيل انعقاده عدّة مرّات، كان لمؤتمر الرياض نتائجٌ إيجابيّةٌ، أولها أنها جمعت لأول مرةً أطرافاً متعدّدة من المعارضة سياسيّةً وعسكريّةً، وخرجت ببيانٍ ختاميٍّ معقولٍ وافقت عليه كلّ الأطراف تقريباً ممّا يشكّل دعماً لها في أيّ مفاوضاتٍ مقبلةٍ مع النظام. كما أنها خرجت بهيئةً تفاوضيّةً لها صلاحية تشكيل وفد التفاوض وتشكيل مرجعيّة له، ويبدو أن هذه الهيئة تعمل بجديّة وباحترافية معقولة على الرغم من بعض الخلافات داخلها التي أدت إلى انسحاب "لؤي حسين" منها. ولكن يجب الإشارة إلى أن اعتذار "هيثم المناع" عن حضور مؤتمر الرياض وانضمامه إلى مؤتمر الرميلان قد يشكّل عاملاً منغصاً لمؤتمر الرياض وللنتائج التي نجمت عنه.

## الصراعات الإقليمية

لا يخفى على أحد حلم إيران بامتداد سيطرتها عالمياً، وبالتحديد حلمها بتحقيق الهلال الشيعي، لهذا ومنذ بدء الثورة قامت إيران بتقديم كلِّ الدعم الماديِّ واللوجستيِّ اللازم للنظام. ولكن مع هزائم النظام العسكريّة المتكررة في القسم الأول من عام (٢٠١٢)، طلب النظام تدخلاً عسكرياً أكبر في المعارك على الأرض، فأرسلت إيران ميليشياتٍ شيعيةً عراقيةً وأفغانيةً، وأصبح ضباطها يقودون العمليات على الأرض. ومع هزائم النظام في أواخر عام (٢٠١٤) وبداية عام (٢٠١٥) تعاظم الدور الإيراني عبر إرسال وحداتٍ من الحرس الثوريّ الإيراني، بقيادة "قاسم سليمان" للمعارك على الأرض. اهتمت إيران بمنطقتين بشكلٍ خاصٍ: منطقة سهل الغاب وجسر الشغور، ومنطقة القنيطرة. اهتمامها بمنطقة جسر الشغور نجم عن رغبتها بفتح طريق إمداد اللاذقية- حلب بغية تخفيف الضغط عن القرى الشيعية المتواجدة في ريف حلب ككفريا والفوعة ونبل والزهراء. أما اهتمامها بريف القنيطرة فبسبب قربه من مزارع شبعا والجنوب اللبناني. ولكن إيران منيت بالهزائم في كلِّ تلك المعارك، والتي انتهت بقتل "حسين همذاني" قائد فيلق القدس وإصابة "قاسم سليمان" قائد قوات الحرس الثوريّ.

أما بالنسبة للسعودية، والتي اعتبرت في عهد الملك "عبد الله" أن خلافها مع إيران هو خلافٌ في التحالفات، لهذا نهجت معها نهج التهذئة ومحاولة احتواء الخلافات، فإنها في عهد الملك سلمان اعتبرت خلافها مع إيران خلافاً إستراتيجياً، وبدأت بالعمل على تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، فقامت بعاصفة الحزم في اليمن، وطوت صفحات خلافها مع تركيا وقطر في الملف السوري، وزادت دعمها العسكري للمعارضة السورية، فكان لهذا دورٌ كبيرٌ في الهزائم التي منيت بها إيران في الساحة السورية عام ٢٠١٥. ثم توجت كلُّ هذا بعقد مؤتمر الرياض للمعارضة السورية على أرضها، لتصبح الراعي المباشر والوكيل الحصريّ لهذه المعارضة.

إذاً ما هي المآلات المستقبلية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران؟ يبدو أن العلاقة بينهما سائرةً إلى مزيدٍ من التوتر. فالسعودية تحاول عزل إيران إقليمياً وإسلامياً. وعلى الرغم من أن وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير" قال في اجتماعٍ لجامعة الدول العربية "إنه لا يعتقد أن الخلاف الدبلوماسي مع إيران سيؤثر على جهود السلام المتعلقة بسوريا"، فإن هذا التوتر يؤثر سلباً على القضية السورية، فإيران التي بدأت ترى أن نفوذها يتحجّم ستعارض أيّ اتفاقٍ لا يوافق مصالحها. اتهم وزير خارجية إيران "محمد جواد ظريف" السعودية باستخدام خلافها مع طهران لكي "تؤثر سلباً" في محادثات السلام حول النزاع السوري وقال في بيان: إن "نهج السعودية يقضي

بإحداث التوتر بهدف التأثير سلباً على الأزمة السورية". وأضاف "لن نسمح لتصرفات السعودية بإحداث تأثيرٍ سلبيّ"

## التجاذبات العالمية

على نقيض ما يبدو فإنّ الرّؤى ما زالت متباعدةً بين روسيا والولايات المتحدة، وهذا الاختلاف في الرّؤى يتمحور حول الموقع الجيو-إستراتيجي العالمي الذي تؤدّ روسيا الاستحواذ عليه، بينما لا توافق الولايات المتحدة عليه. فبوتين أعلن أثناء حملته الانتخابية عام (٢٠١١) نيّته إنشاء كتلةٍ جيوسياسيةٍ جديدةٍ تضمّ معظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وتشمل خمساً من مساحة الأرض يعيش عليه تقريباً (٣٠٠) نسمة، وهو يريد الهيمنة على سوريا لتكون نافذة هذا الاتحاد على البحر المتوسط. ولقد جعل من تشكيل هذه الكتلة عنواناً لرئاسته التي ابتدأها عام (٢٠١٢) ليتّم التوقيع على اتفاقيتها في عام (2015)، ولكن أحداث سورية وأكرانيا جاءت لتعرقل مخطّطه هذا. روسيا التي طالما أهدنت وتمّ تجاهل مصالحها الجيوسياسية من قبل الغرب في السنوات العشرين الأخيرة، ابتداءً من كوسوفو إلى جورجيا وأوكرانيا وليبيا وأخيراً سوريا، أرادت أن تعطي الغرب درساً في القضية السورية، وتجعل الجميع يحسبون حساب مصالحها الدوليّة.

وطبعاً الولايات المتحدة لا توافق روسيا على هذه الرّؤية لأنها بالنسبة لها عودة إلى ما يشبه الحرب الباردة، والتي لا تنوي العودة إليها، لهذا هي ستسعى إلى إحباط مخطّطات روسيا فيما يتعلق بسورية كما حاولت في أوكرانيا ، وكلّ هذا يجري من تحت الطاولة لا فوقها. الولايات المتحدة، مازالت معتمدةً على سياسة إدارة الصراع، مع ترك الآخرين يتورطون في الصراع السوري إن أرادوا التورّط. هكذا تركت روسيا تتدخل عسكرياً في سورية، ولن تمنعها إن أرادت التدخل أكثر أو عمدت إلى إطالة أمد تدخلها، رغم علمها أن هذا قد يجرّ روسيا والمنطقة إلى مستنقعٍ يصعب الخروج منه. مع ذلك حرصت أن تمرّ الحلول السياسيّة عبرها، هكذا شاركت بترؤس اجتماعي فيينا ١ وفيينا ٢، وعمدت إلى عقد الاجتماع الثالث في نيويورك الذي تمخّص عنه القرار (٢٢٥٤).

## إستراتيجيّات أطراف التفاوض

لا شكّ أن موقف المعارضة السورية حرجّ، فهي حتماً لا تستطيع رفض الذهاب إلى مؤتمر جنيف، ولكنها في الوقت عينه تشعر بالحرج أمام استمرار الحرب واستمرار قصف المدنيين، فكيف يمكنها تبرير الجلوس على طاولة المفاوضات مع نظامٍ مازالت قواته وقوات داعميّه تقصف التجمّعات السكنيّة، لذلك ما برحت تطلب إجراءات لحسن

النوايا، من بينها وقف إطلاق النار والإفراج عن محتجزين ورفع الحصار عن مناطق محاصرة قبل المفاوضات، ولهذا أيضاً صرّح جيش الإسلام، وهو من بين الفصائل المسلّحة المشتركة في الهيئة التفاوضية، إنه من غير المقبول الحديث عن حلّ سياسيٍّ للحرب بينما يموت الناس من الجوع والقصف. وأضاف أن "أفضل سبيلٍ لإجبار حكومة دمشق على التوصل إلى تسويةٍ هو تزويد مسلّحي المعارضة بصواريخٍ مضادّةٍ للطائرات". هذا عدا إحساس المعارضة بالمرار من التدخّل العسكريّ الروسي، الذي أمدّ النظام بشريان حياة وقوى موقفه التفاوضي.

أما بالنسبة للنظام، وعلى الرغم من الانتصارات القليلة التي حققها، ومن بينها مقتل زهران علوش والسيطرة على بلدة سلمى في الشمال الغربي لمحافظة اللاذقية، فإنه يشعر بالنشوة الآن ولا يرى أن هناك أيّ وقتٍ للمفاوضات الحقيقية والتنازلات، لهذا سيلجأ النظام لسياسة كسب الوقت عبر إدخال المفاوضات بين أخذٍ وردٍّ وإغراق الوفد المعارض بالتفاصيل، وهي الطريق نفسها التي اعتمدها النظام، وكما ورد على لسان وزير خارجيته وليد المعلم في عام (٢٠١٢) حين قال "سنغرقكم بالتفاصيل"، وسيجد النظام عدّة نقاطٍ غامضةٍ في قرار مجلس الأمن، ومنها وقف إطلاق النار، وتصنيف الفصائل المعتدلة، والتدخلات الميدانية بين الفصائل التي تصنّف على أنها معتدلة (كأحرار الشام) وتلك الموسومة بالتطرف (كجبهة النصرة)، وأولوية محاربة الإرهاب، وأيضاً مصير رئيس النظام وهي النقطة الأصعب. لجأ النظام إلى هذه الإستراتيجية في جنيف ٢، وعندما استفدها، عمد إلى الخطة (ب) وهي توجيه الشتائم الشخصية لأعضاء الوفد المعارض، دافعاً إياهم لتركوا المفاوضات، وعندما لم يفلح في هذا ابتدأ بتوجيه الشتائم للمبعوث الأمميّ الأخضر الإبراهيمي، مما دفع الأخير لإيقاف المفاوضات والاستقالة من مهمته.

## خاتمة

على الرغم من أن اجتماعات فيينا وقرار مجلس الأمن (٢٢٥٤) جعلت ملامح الحلّ في سورية أكثر وضوحاً بوضعها خطواتٍ عمليةً وبرنامجاً زمنياً للانتقال السياسي، فإن النقاط الغامضة في هذا القرار، واحتدام الاستقطاب الإقليمي والدولي لا يبشّر بنضوج التسوية.





## حلقة البحث

### (جولات النقاش والحوار)

(جرت مساء يوم ٢٣ كانون الثاني - يناير ٢٠١٦)

### المشاركون (حسب الأحرف الأبجدية)

أ. رائد جبر - د. راتب شعبو - د. عبد الله تركماني - د. غياث نعيسة - أ. منار رشواني - أ. منير

الخطيب - د. هيثم خوري

### الجولة الأولى

طارق عزيزة: بدايةً مساء الخير للجميع ونشكركم على المشاركة والتعاون معنا في هذه الورشة. نشكركم على المساهمات المكتوبة التي وصلتنا، ونتمنى التوسع بشكل أكبر، من خلال مناقشات اليوم، في مضمون تلك الأوراق وأيضاً في نقاطٍ ربما لم تتناولها.

لا شك أن موضوعنا اليوم يتحمل ليس فقط نقاشاً أو ورشة عمل، على اعتبار أن موضوع المفاوضات والعملية السياسية في سوريا حالياً يكاد يكون شاغل العالم أو شاغل المعنيين بالقضية السورية. والأهم أن الموضوع يجري على أرض متحركة؛ فكل يوم هناك تصريحات جديدة، معطيات جديدة، ولكن قد يكون هناك مشهد عام وعناصر

ما أساسية، هي التي تحدد ملامح ما يجري وما قد يجري. وكما قرأتم في الورقة الخلفية التي قدّمها المركز، فهي محاولة لرصد هذه المعطيات الأساسية، من الوضع الدوليّ إلى المؤتمرات التي عُقدت، والسياسة الأمريكيّة حيال الموضوع السوريّ وتوقّعات ما قد يحصل.

بالنسبة للأوراق المقدّمة، رأينا كيف تناولت ورقة الأستاذ "رائد جبر" الموقف الروسيّ بشكلٍ واضح، كذلك في ورقة الدكتور "عبدالله تركماني"، أشار إلى الوضع الدوليّ ومعطياته. من جهته، تحدّث الدكتور "غياث نعيّسة" عن الإطار الذي تحوّلت فيه ثورات الربيع العربيّ وضرورة إعادة حشد القوى الديمقراطيّة. كذلك الأستاذ "منار رشواني"، توقّف عند الوضع الإقليميّ وموقف دول الجوار السوريّ، وربما يمكننا هنا أن نستغلّ معرفته الجيدة بالوضع الأردنيّ لسؤاله عن "لائحة الإرهاب" التي كان من المفترض أن يعدها الأردن. بدوره تحدّث الدكتور "هيثم خوري" عن الموقف على الأرض وسيطرة المعارضة تدريجياً على مزيدٍ من الأراضي، والتغيّرات الميدانية التي ترافقت مع التطوّرات السياسيّة. سيشارك معنا في النقاش أيضاً الأستاذ "منير الخطيب"، والذي سبق له المشاركة معنا في ورشة سابقة، إذ سيشارك اليوم بالنقاش وليس بورقة مكتوبة. كما سيكون معنا الدكتور "راتب شعبو" من باحثي المركز مشاركاً في النقاش.

رائد جبر: مساء الخير للجميع، فرصة طيبة أن نلتقي. في الحقيقة ليس لدي الكثير لأضيفه على الورقة القصيرة التي قدّمتها، والتي لها علاقة بقراءة للموقف الروسيّ، وأسباب تطوّره بالطريقة التي شهدناها خلال الأشهر الماضية. عموماً، الموقف الروسيّ، كما يعلم الجميع، منذ بداية الثورة السوريّة كان متحفظاً مال شيئاً فشيئاً نحو العدائية الكاملة، ليس فقط للثورة السوريّة إنما لكلّ الربيع العربيّ، ولكلّ التطوّرات التي شهدتها المنطقة. هناك أسباب عديدة أعتقد أن الكلّ مطلع عليها، من بينها الخشية الروسيّة من تمدّد العنصر الإسلاميّ، أو غلبة العنصر الإسلاميّ، حيث يوجد في روسيا أكثر من (٢٢) مليون مسلم. هذا كان العنصر الأساسيّ في التحفّظ الروسيّ على التطوّرات في المنطقة، لكنّ طبعاً تبعته مجموعة من العناصر الأخرى، بما فيها وصولاً إلى المواجهة الروسيّة - الغربيّة التي تصاعدت خلال العام الأخير بشكلٍ قويّ جداً، ولاسيّما بعد التطوّرات التي شهدناها في أوكرانيا.

عودة إلى الموضوع السوريّ، الحراك الذي شهدناه خلال الأيام الأخيرة يدلّ على أن موسكو لا تريد بأيّ شكلٍ من الأشكال التراجع عن مواقفها، بمعنى أنّ هناك ضغوطاً تُمارس الآن من جانب روسيا أو محاولة لجرّ رجل واشنطن من أجل القيام بضغوطٍ على الجانب السعوديّ من جهة وعلى الائتلاف وعلى هيئة المفاوضات التي

نجمت عن اجتماع الرياض من جهة أخرى. هذه هي المهمة الرئيسية لوزير الخارجية الأمريكي في محادثاته اليوم (١/٢٣) في الرياض بطبيعة الحال.

المطلوب روسياً هو: توسيع لائحة المفاوضين، تخفيف اللهجة والتراجع عن الأجندة السياسية، بمعنى الالتزام بالأجندة التي نصّ عليها قرار مجلس الأمن وهي مطاطة وكلّ بندٍ فيها يمكن أن يشكّل قنبلةً موقوتة، لأنه ربما سيكون عنصراً خلافتياً خلال سير المفاوضات نفسها. عموماً، التاريخ (الموعد) لم يكن مقدساً كثيراً بالنسبة لروسيا، تاريخ (٢٥ كانون الثاني/يناير)، لكن موسكو فرضت، أو سعت لوضع هالةٍ بأنه لا بدّ من الالتزام به عندما كثرت الشروط. بمعنى، أنّ المعارضة السوريّة بدأت تطرح فكرة أنه لا بدّ من فكّ الحصار عن المدن، إدخال المساعدات، وقف إطلاق النار... وما إلى ذلك. موسكو اتّجهت إلى التضييق على هذه المسألة، بأنه لا بدّ من الالتزام وعدم وضع أي شروطٍ مسبقة. الآن موسكو تريد بالفعل إطلاق هذه العملية السياسيّة، لديها رغبةٌ بإطلاقها وإن كان هناك فهمٌ بأنها ستكون (العملية) عرجاء. أما المناورة التي قدّمها الروس أخيراً، حول مسألة إذا لم يحضر وفد المعارضة فسيتمّ الاكتفاء بالوفد الذي تمّ اقتراحه، أو لائحة الـ (١٥) اسماً التي تمّ اقتراحها، وهي بالمناسبة لم تعد (١٥) فهناك أكثر من اسم انسحبوا من هذه اللائحة بشكلٍ أو بآخر. بكلّ الأحوال، اعتقد أن موسكو مقتنعةٌ بأن هذا الأمر ليس واقعياً ولن يكون مجدياً، لأنه لن يدفع إلى عملية مفاوضاتٍ جدية. لكن، في كلّ الأحوال، المماثلة في هذا الاتجاه والمضي في هذا الاتجاه يخدم أغراض موسكو، لأنه في المحصلة النهائيّة موسكو تريد المحافظة على الوضع الراهن لأطول فترةٍ ممكنة، إن كان عبر العملية التفاوضيّة، بمعنى أن تستمرّ إلى (١٨) شهراً أو تستمرّ لسنتين أو ربما أكثر من ذلك، أو وصولاً إلى العملية التفاوضيّة، بمعنى أن كلّ هذه الإرهاسات التي تحدث الآن قبل العملية التفاوضيّة هي، أيضاً، وقتٌ يُصرف. هذا الوقت يجري استخدامه على الأرض من أجل نقطتين؛ النقطة الأولى: محاولة تعزيز مواقع النظام أكثر، والترتيبات الجارية على الأرض بما فيها توقعاتٌ عن سلسلة اغتيالاتٍ شبيهة بما حدث مع "زهرا ن علوش"، سلسلة اغتيالاتٍ تهدف لإعادة تموضع بعض القوى الميدانيّة وإعادة اصطفاقاتها بشكلٍ أو بآخر، هذا العنصر الأول. النقطة الثانيّة أو العنصر الثاني: هو تعزيز المواقع الروسيّة نفسها وليس فقط على المستوى العسكريّ ميدانياً. فالיום نحن نسمع عن توجّه روسيّ للتواجد في القامشلي، وربما كان هناك حديثٌ في فتراتٍ سابقةٍ عن توسيع التواجد العسكريّ الروسيّ المباشر في أكثر من قاعدة، بمعنى ليس فقط "حميميم"، إنما الآن نتحدث عن (٤ إلى ٥) مطارات في مناطقٍ مختلفةٍ من سوريا. تعزيز التواجد العسكريّ الروسيّ يتزامن ويترافق مع تصعيدٍ في اللهجة السياسيّة الروسيّة، ومحاولة فرض

أوسع قدرٍ ممكنٍ من الشروط من أجل الوصول إلى أعلى قدرٍ ممكنٍ من المكاسب. هذا ما أردت قوله باختصارٍ كبدائية، ويمكن أن نستكملة من خلال الحوار.

د. عبد الله تركماني: مساء الخير للزملاء والأصدقاء جميعاً. مبدئياً، ورشة عملنا حول العملية السياسيّة في سوريا، والمنهج الذي أتبعه في هذه الورشة هو دائماً الانطلاق من البدايات. بمعنى أننا اليوم عندما نتحدث عن العملية السياسيّة الآن، يجب أن ننطلق - حسب اعتقادي - بالأساس من أهداف الثورة السلميّة التي قامت في سوريا، والتي كانت تستهدف الحرية والكرامة. بالتالي، السؤال الذي يدور في ذهني: إلى أيّ مدى العملية السياسيّة الجارية الآن، بعد فيينا وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤)، إلى أيّ مدى تفتح أفقاً من أجل تحقيق هذين الهدفين، أو أهداف الثورة؟ هذا أولاً.

ثانياً، عندما يريد أيّ إنسان أن يبحث موضوع عمليّة جارية، يجب أن يتساءل ما هي الفرص التي تفتحها هذه العمليّة، وما هي الأخطار التي تنطوي عليها؟ من هذه الزاوية، أنا سأحدث، في الحقيقة، عن الفرص والأخطار التي تنطوي عليها العملية السياسيّة الجارية والتي ستجري في جينيف.

أنا أعتقد أن توازن الضعف القائم بين المعارضة السوريّة وبين النظام، والتدخل الواضح للقوى الإقليمية والدوليّة في رسم مستقبل سوريا، عملياً ترك الأطراف السوريّة، معارضةً وسلطةً، كهامشيين في تقرير مصير ومستقبل سوريا. في هذه الحالة، وخاصة أنني أنطلق من مواقع المعارضة بشكلٍ عامٍّ، ولاسيّما المعارضة الديمقراطيّة، أقول إن هذه الوضعيّة، توازن قوى المقتلة السوريّة وما نتج عنها، يتطلّب منا نحن الطامحين إلى تغييرٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ في سوريا، أن نبحث عن كلّ السبل التي تفتح أفقاً لهذا الحلّ. وبالتالي، أنا أعتقد بأننا يجب أن نستقوي بالمجتمع الدوليّ، على عجره وبجره، بكلّ ما فيه من تناقضاتٍ وبكلّ ما فيه - للأسف - من عدم اهتمامٍ بالقضية السوريّة التي اعتبرت الكارثة الإنسانيّة الأكثر بشاعةً منذ الحرب العالميّة الثانية، على الرغم من هذا أقول ليس هناك فرصةٌ للحسم العسكريّ، وليس هناك إمكانيّةٌ لحلّ صفرّيّ. من هنا، أنا مع الدخول من هذا الباب الذي فُتح في سياق العملية السياسيّة في سياق المفاوضات، وأعتقد أنه ينطوي على فرصٍ عديدة، لأنه فعلاً بغض النظر عن التفاصيل كما قال الزميل رائد منذ قليل وهو محقٌّ طبعاً، تفاصيل القرار (٢٢٥٤) فيها الكثير ممّا يمكن قوله، لكن بشكلٍ عامٍّ هي خطةٌ، مفصّلةٌ زمنياً وبقدر ما تتضافر جهود كلّ الخيّرين، ولاسيّما على صعيد القوى السوريّة والحلفاء الدوليين والإقليميين، يمكن بالفعل أن تفتح الأفق للوصول إلى الأهداف الرئيسيّة للثورة في الحرية والكرامة. طبعاً العوامل التي تدفع في هذا الاتجاه عديدةٌ جداً، فاليوم حتى حلفاء النظام وتحديداً موسكو وطهران،

كما هو معروف، ليسا مستعدين أن يستمرّا في دعم النظام حتى النهاية، فهما طرفان يحسبانها جيداً، بالتالي ليسا مستعدين لدفع التكاليف إلى النهاية. حتى الدول الإقليمية المجاورة لسوريا أيضاً تخاف من انتقال المشكلة إليها، ولاسيما موضوع اللاجئين والتأثير على التركيبات الديموغرافية في دول الجوار، والصراع السعودي الإيراني، والأهم من كلّ ذلك هو أن ثمة رغبة لدى السوريين بالخلّاص من هذه المقتلة التي نشهدها منذ ما يقرب من خمس سنوات. وفي الحقيقة حتى أغلبية المعارضة السوريّة الآن تبدو أنها مستعدة لإجراء تسوية بعد أن أيقنت بأنّه لا يمكن للحسم العسكري أن يؤدي إلى أيّ نتيجة.

لا شك أن التقارب الروسي الأمريكي، على الرغم من أنه هو نفسه تقارب كاذب لأن كلاً منهما يحفر للآخر ويدرك الأخطار من الآخر، على الرغم من هذا أنا أعتقد أنه شيء مهم أن هاتين القوتين الكبريتين في عالم اليوم تتقاربا في الملف السوري أو في العملية السياسيّة السوريّة. لذلك أنا أعتقد أن هذا الباب الذي فتحه قرار مجلس الأمن يحتم على القوى السوريّة الطامحة فعلاً إلى التغيير في الحياة السياسيّة السوريّة، أن تدلف منه وأن تحاول الدفع شيئاً فشيئاً، على الرغم من كلّ المصاعب التي تكتنف هذه العملية باتجاه التسوية.

طبعاً هناك أخطار، مثلاً هل يمكن أن تسير روسيا في طريق النموذج الشيشاني، وهل يمكن أن تستغل هذا الوقت من أجل فرض حقائق ووقائع ميدانية على الأرض كما حصل في الأيام السابقة؟ وهذا سؤال يمكن أن يوجّه للزميل راند فيما بعد. هذه بلا شك أخطار قد توجّل العملية ولكن، برأيي، لن تنتهيها. الأهم من كلّ ذلك، وهذه في الحقيقة التي أراها جوهرية جداً، هو أنه على الرغم من ضعف القوى السوريّة المعارضة بكلّ تنوعاتها إلا أنه هناك مسؤولية كبيرة لهذه القوى أن تستدرك أو تحاول أن تستدرك ما فاتها من انقسامات ومن صراعات ومن شخصانيّة ومن نرجسيّة لدى بعض رموزها، وتتجه نحو توحيد جهودها، من أجل القدرة على تحسين موقعها في هذه العملية السياسيّة، وألا يُترك الأمر فقط لتقرّره القوى الإقليمية والدوليّة. وشكراً.

**د. غياث نعيمة:** مساء الخير وتحياتي لمن التقينا وللذين لم نلتق بعد. حقيقةً النقاش ضروري، مهم، وجميل. سأطلق ما قاله الصديق عبد الله، وهو جملة مفيدة وتختصر الوضع الراهن في سوريا اليوم، هي أن مصير سوريا والسوريين يبدو إلى حدّ كبير، أنه خرج من أيدي السوريين أنفسهم. هذه الحقيقة صادمة ولكنّها صحيحة إلى حدّ كبير. ما نراه اليوم هو دولّ كبرى تقرّر مسار بلد بالاتفاق مع دولٍ إقليمية، تقرّر من هي الأطراف المعارضة التي يجب أن تمثل السوريين، تقرّر وتتنازع حول هذا الموضوع أصلاً. وأيضاً تقرّر طرف النظام نفسه الذي يفترض أن يشارك في هذه المفاوضات. بالمختصر، إلى حدّ كبيرٍ وبتفاوتٍ طبعاً، النظام وقوى وأطراف

المعارضة هي في الواقع رهينة لقوى إقليمية ودولية، بمعنى أن النظام اليوم لا يستطيع أن يناور، أو هامش مناورته صار أضعف بكثير ممّا كان عليه، رغم التقدّم العسكري النسبيّ الذي يحققه على الأرض بفضل التدخّل الروسيّ، ولكن هامش المناورة عنده تقلّص. وهو مرتهنّ إلى حدّ كبير في بقائه لإيران وحلفائها وميليشياتها الطائفية كالميليشيات العراقية أو حزب الله، وأيضاً لروسيا وتدخلها العسكريّ المباشر. من جهة أخرى المعارضة "السياسيّة" السورية، من البداية فيها علّة وراثيّة، ولاديّة منذ الولادة. فالمجلس الوطنيّ منذ ولادته كان عبارة عن تجلّ لـرغبة قوى إقليمية هي التي بنته وشكّلتها، وانقطع كامل، حقيقة، عن متطلبات الكفاح الذي كان سلبياً ورائعاً وشعبياً، أي الثورة الشعبيّة الكبيرة التي كانت قائمة على الأقل في السنتين الأولتين بعد عام (٢٠١١). وفي السياق نفسه جاء تشكيل الائتلاف، أيضاً برغبة إقليمية، فكلمة "المجلس" لم تعد نافعةً لتغييرها إذن بكل بساطة، وبالطاقم نفسه تقريباً. فالمجلس والائتلاف ليسا تعبيراً فقط عن إرادة إقليمية ودولية، ولكن هما أيضاً ورقة بيد القوى الإقليمية، هامش استقلاليتها ضعيف جداً، رأيناها ولا داعي لتعيد المهزلة التي شهدناها بالتصريحات والمواقف والفساد الذي ضرب هذه الهيئات المعزولة عن الناس وهمومهم. وفي الوقت نفسه هو يراهن على قوى إقليمية، على الأقل، إذا لم نقل تابعاً لها. وفي الوقت نفسه هيئة التنسيق التي كانت قائمة في الطرف المعارض الآخر، وانشطاراتها لاحقاً، سيان. بمعنى أن رهاناتها أيضاً كانت على حلفاء النظام، وأنهم سيمارسون ضغطاً على النظام لتقديم تنازلات. فأيضاً كان رهانها على روسيا، وما نزال نرى مستتبعات هذا الرهان نجد القوى التي تمارس السياسة نفسها، وهي قوى محسوبة على هيئة التنسيق حتى لو انسحبت منها، وعلى روسيا وإيران. بالتالي، الطرفان الرئيسيان الذين كرستهما القوى الدولية والإقليمية كممثلين سياسيين للشعب السوري، بالأساس هما وما بينهما هيئات منغلقة عن هموم الناس وكفاح الناس ومطالب الناس وتضحياتهم الكبيرة والعظيمة في سوريا. وهما رهينتان لسياسات ومصالح قوى إقليمية ودولية. هذا هو الواقع، بالتالي للتفكير بمآلات المفاوضات التي فُتح الباب لها في جنيف، ومن ثمّ في فيينا وبعدها قرار مجلس الأمن، في الواقع سيكون الرهان بكلّ بساطة اليوم فقط على أن نستقرئ مواقف القوى الإقليمية والدولية، هذا ما يجري معنا، نستقرئ، السعودية قالت وإيران قالت وروسيا قالت وأمريكا قالت وكيري قال وفلان غضب وفلان استاء... الخ.

في الواقع، أصبح في الحراك الداخليّ السوريّ فصائل مسلحة لها شيء من الاستقلالية، مثل داعش والنصرة وغيرهما، هؤلاء لهم إلى حدّ ما أجنداتهم ومشاريحهم التي لا تتوافق بالضرورة مع ما تتطلبه القوى الإقليمية أو الدولية بل تتناقض معها أحياناً. إنه استقراء لما نرغبه وتريده القوى الخارجية، فالسوريون في هذه اللحظات غائبون وليس لديهم سوى الاستقراء. من جهتي، ليس لدي أوهام ولا أكون صادقاً وصريحاً لا أراهن على

المفاوضات، المسألة ليست معها أو ضدها وبرأيي النقاش ليس هنا. أنطلق من فكرةٍ أساسيةٍ في اللحظة الراهنة من الوضع السوريّ الرهيب هذا، الدمار الهائل الذي حصل، المذبحة الكبيرة الحاصلة في سوريا، العذاب الذي يعانيه نصف سكان سوريا بين تشردٍ وجوعٍ وفقرٍ وهجرة... الخ، فأبني إجراءً بأيّ صيغةٍ كان، أي إجراءً يوقف هذه المطحنة لا يمكن أن نقف ضده. أي إجراءً يرفع الحصار عن المدن كيف نكون ضده، أي إجراءً يسمح بدخول المساعدات كيف نكون ضده، أي إجراءً يسمح بعودة اللاجئين والمهجرين كيف نكون ضده. هذه مسائل غير السياق السياسيّ العامّ الذي يمكن أن نتناقش فيه.

لهذه الأسباب أنا أعتقد أن الموضوع في مجالٍ آخر، وأعطي مثلاً ألا نراهن على الأطراف السياسيّة التي تتحاور للأسباب التي ذكرتها. بل نراهن على شيءٍ آخر، على من تبقى، رغم التفتت الموجود الآن في سوريا، لكلّ الناشطين والمناضلين الذين دفعوا ثمناً غالياً، الذين كانوا حاملين شعارات الثورة الشعبيّة الأصليّة في الحرية والمساواة والعدل الاجتماعيّ والكرامة، الكرامة الوطنيّة التي تداوس اليوم بالأحذية، كرامتنا الوطنيّة كسوريين تُذلل، كرامتنا كسوريين في تقرير مصيرنا. أعتقد أن ما يمكن فعله، بتواضعٍ شديد، هو تجميع ما تبقى من هذه الحالات المشتتة من الديمقراطيين والعلمانيين واليساريين الذين كانوا في صلب الحراك الشعبيّ، على الأقل في سنتيه الأولى، تجميعهم لا لقلب موازين القوى لأننا لن نستطيع قلب موازين القوى لا نحن ولا غيرنا في هذه اللحظة لكن كلّ شيءٍ متغيّر. على الأقل لكي نكون عامل ضغطٍ على هؤلاء الذين يتفاوضون فيما بينهم وكلّ منهم هو الوجه الآخر والمرآة لمن يفاوضه، كي لا تحصل تنازلاتٌ، ولكيلا يكون ما سيجري في سوريا لاحقاً من خلال التسويات التي تتمّ بين القوى الإقليميّة والدوليّة، ألا يكون هناك تنازلات نحو محاصصةٍ طائفيةٍ مثلاً، على شاكلة العراق أو ما شابه، وكلي لا يكون هناك إمكانية لبقاء هذا النظام كما هو عليه... الخ. أن نكون عامل ضغط، على الأقل في هذه اللحظة، من أجل الإجراءات الإنسانيّة التي تحدّثت عنها في البداية. عامل ضغط، في الواقع، على هؤلاء الذين يتفاوضون باسم الشعب السوري أكثر ممّا هو الرهان عليهم، بحجة أن هذا هو الباب الوحيد المتاح الآن. لا نراهن على أحد، لأنه لا توجد أيّ ثقةٍ بهذه المعارضات وهذا ما ثبت خلال سنوات، في بلدان أخرى كان هؤلاء ليخسروا الانتخابات ويتمّ تجاوزهم، رغم ذلك تراهم يستعيدون أنفسهم ويعيدون إنتاج أنفسهم في كلّ مرّة، فالرهان في مكانٍ آخر.

بالنسبة لي، نحن الآن في الحراك الثوريّ، وأقصد الشعب السوريّ والجماهير السوريّة التي ثارت، نحن الآن في لحظة هزيمةٍ ويجب أن نقرّ بذلك. نحن هزمنّا في هذه الثورة لصالح ما أسميه قوى الثورة المضادة التي تتصارع فيما بينها. النظام من جهة والقوى الرجعيّة الفاشيّة الجهاديّة التكفيريّة التي تسود الآن في المشهد السوريّ، على



حساب الحراك الثوريّ والجيش السوريّ الحرّ، الذي أصبح مجموعاتٍ ضعيفةً مهمشةً وشبه غائبةٍ وإن كانت ما تزال موجودةً. الحراك الشعبيّ سُحق تماماً، ونحن في لحظة هزيمة، وعلى أساس هذه الهزيمة نحن نقول إن علينا في هذه اللحظة أن نعيد بناء تحالفٍ من أجل أن نؤثر قليلاً، ولنمنع حصول تنازلاتٍ كبيرةٍ وتسوياتٍ مذلةٍ ومهينةٍ لتضحيات الشعب السوري، والإعداد للمعارك القادمة.

يبقى أن أشير إلى مسألةٍ يمكن التوسّع بها خلال النقاش، وهذا موضوعٌ طويلٌ وقد كتبت فيه منذ زمن وليس ابن ساعته، وهو التالي: إذا كان ما يزال لدى أيّ أحدٍ منا أيّ وهمٍ على أنّ أيّاً من الدول الإقليمية أو الدولية كانت مع كفاح شعبنا فهو بحاجة مصحّ عقليّ. لا أولئك الذين قالوا إنهم أصدقاء الشعب السوريّ كانوا مع كفاحنا، ولا الآخرون كروسيا والصين وإيران بل هؤلاء كانوا واضحين أنهم ضدّ الثورة الشعبيّة. في الواقع، الجميع كان مذعوراً من الفكرة، وأقصد السعودية وتركيا وقطر وسواها، الذين كان لهم أدوارٌ كارثيّةٌ في هزيمة وسحق وإجهاض الحراك الشعبيّ والثورة الشعبيّة التي كانت في سوريا. كان لدى هؤلاء جميعاً خشية من انتصار ثورةٍ شعبيّةٍ حقيقية عميقة مثلما كانت في سوريا، لأنها تشكّل تهديداً حقيقياً ليس فقط على سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، وإنما لأن تأثيرها سيكون أكبر من ذلك وبالدرجة الأولى عليهم. ورأينا ارتدادات الثورة السوريّة إن كان في المظاهرات في السعودية نفسها أو في البحرين أو الأردن والعراق.. الخ. فهؤلاء جميعاً في الأساس ليسوا مع كفاح الشعب السوريّ من أجل تحرره وكفاحه من أجل الحرية والمساواة والعدل. هناك ملاحظةٌ علينا الإشارة لها، وتحتاج نقاشاً خاصاً ربما، وهي أنه من بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق، لم يكن خروج أميركا من العراق لأنهم قرروا الخروج بعد "إنهاء المهمة" كما كانوا يقولون عادةً، لا. كان هذا الخروج هزيمةً وانسحاباً، والسياسات التي تلتها، وكما ذكرتم في ورقة المركز عن انحسار الدور الأمريكيّ وهذا صحيحٌ وله تأثيراته بشكلٍ واضح، لكنّه فتح في المجال للدول الإقليمية أن تؤدي دوراً أكبر، وهامشاً أكبر لها في الحركة، لذلك رأينا كيف أخذ الدور السعودي والدور التركي والدور القطري مساحة أكبر ممّا كان سابقاً، وأصبح له هامش يبقى نسبياً، من الحرية والاستقلالية في حراكه على الصعيد الإقليميّ وكان هذا مناسباً للدول الكبرى. وفي نقاشنا اليوم عن المفاوضات يجب أن نأخذ بالاعتبار مسألة أن الدول الإقليمية لها هامش اليوم أكبر ممّا كان، وبالتالي هي قادرةٌ على إعادة رسم توافقات الدول الكبرى.

**منار رشواني:** تحياتي للجميع، سأبدأ من القضية التي أشار إليها طارق، وأعتقد أنها مهمّةٌ لنبدأ منها بتوضيح بعض القضايا والإشكالات التي تواجه الثورة السوريّة، حتى في بعدها المسلّح، وهي مسألة قائمة الإرهاب التي طُلب من الأردن وضعها، بالتنسيق بين الدول المعنية كافةً. طبعاً كان هنالك قلقٌ شديدٌ بهذا الشأن، ولربما مازال هذا القلق موجوداً. فالأردن، عدا عن مسألة استضافة اللاجئين، يشكّل ممر إمدادٍ رئيس لفصائل الثورة، ولاسيما

في الجبهة الجنوبيّة. والجبهة الجنوبيّة تحديداً، كما نعرف، ربّما مازال فيها حضورٌ جيّدٌ للجيش السوري الحرّ، لا أستطيع تقييم حجمه. فكان هنالك قلقٌ، حقيقةً، بحكم العلاقة الوثيقة التي تربط الأردن بروسيا وتربط حتى العاهل الأردنيّ الملك عبد الله الثاني ببوتين، أن يكون هنالك نوع من الانقلاب الأردنيّ على الثورة السوريّة بدرجة ما، ولاسيّما أنه بدأ يظهر حديث حتى عن جفوة أردنيّة - سعوديّة. هذا الأمر هو ما يبرر، على مستوي الشخصيّ، أن أراقب بشكلٍ حثيثٍ معركة "الشيخ مسكين" ومستوى تقدّم النظام، والدعم الذي يمكن أن يقدمه الأردن، أو حجم السلاح الذي يمكن أن يقدمه الأردن لإجهاض العملية كما أجهضت عملية إيرانيّة سابقة. وربّما، بدرجة ما، الملك في مقابلته الأخيرة أجلى الموقف قليلاً بشكلٍ إيجابيّ لكن ما تزال تصريحاته عندما اعتبر أن روسيا يجب أن تقدّم عمليةً سياسيّةً لتفنع السوريين بوضع السلاح، وأنا أعتبر هذا الأمر شديد المنطقيّة، بغض النظر عن المشاعر تجاه نظام بشار الأسد، والمسألة الأخرى أنه يحاول التوصل إلى هدنةٍ وأن أيّ تسويةٍ سياسيّةٍ لا بدّ أن تتضمن، وربما كان هذا أوضح تصريحٍ للملك منذ سنوات، لا بدّ أن تتضمن رحيل بشار الأسد.

الآن عودة لقائمة الإرهاب، الأردن يحاول الموازنة فعلياً بين المملكة العربيّة السعوديّة، أكبر داعميه مالياً، وبين روسيا التي يعوّل عليها بمشاريع اقتصاديّة، ولربّما يشعر الأردن أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهي بالطبع أكبر داعمٍ له بالمساعدات العسكريّة، بدأت تنسحب من المنطقة، وبأن روسيا باقيةً قدمت إلى سوريا لتبقى وليس لتتجزّ مهمةً ما، أيّاً كانت هذه المهمة. لهذا الأمر، أوضح الأردن، وفق ما بيّن الناطق باسم رئيس الحكومة الأردنيّة الدكتور "محمد المومني"، أنه سيتمّ وضع قائمةٍ بثلاثة أصناف: قائمة تضمّ تنظيماتٍ إرهابيّةً، وهذه غالباً تضمّ داعش وجبهة النصرة وأعتقد أنه ليس هناك داعٍ لها لأن هناك قراراً من مجلس الأمن بهذين التنظيمين. وقائمة تضمّ ما يسمّى "الفصائل المعتدلة"، وقائمة ثالثة تضمّ "الفصائل مختلفٌ عليها. الآن نعرف أن هناك خلافاً تحديداً حول إدماج الفصائل الإيرانيّة، أو الإيرانيّة العراقيّة الأفغانيّة الممولة من إيران، في هذه القائمة ما استقرّ وزير الخارجية الإيراني، وأعيد تشكيل لجنة ضمّت أيضاً فرنسا وموسكو... الخ، لأن ليس هناك حسمٌ لهذا الموضوع وأعتقد أن مؤتمر الرياض أراد قطع الطريق فيما يتعلّق بجيش الإسلام وحركة أحرار الشام بشأن تصنيفهما كحركتين إرهابيتين، وبالتالي رفض المؤتمر هذا الأمر وحتى بموافقة هيئة التنسيق.

القضية الأساسيّة التي نتحدث فيها، أهميّة اللاعبيين الإقليميين بالنسبة للثورة السوريّة، وطبعاً الزملاء الدكتور غياث والدكتور عبدالله أشارا إلى أن المسألة خرجت من يد السوريين، كلام صحيح ولكن ربما أختلف في جانبٍ واحدٍ فقط وهو أن القضية خرجت من يد السوريين ولكن السوريين ما زالوا قادرين أن يقولوا كلمتهم، وهذا الموضوع أعود له لاحقاً.

أعود لورقتي، حقيقةً أنا أريد تشاؤمي من التوافق الدولي. هنالك نوعان من التوافقات ميّزت بينها: هنالك توافقٌ حالياً على ضرورة التوصل إلى حلّ، وهذا تمّت ترجمته من خلال قرار مجلس الأمن الدولي، لكن بقيت أيضاً العبارات غامضة بما يسمح بتفسيره، ووجدنا ديمستورا أول من أمس يقول أنه لم يعد يحتمل هذا الغموض في تحديد فصائل المعارضة، لكنّه لم يتحدث بالنبرة ذاتها عن أنه لم يعد يحتمل هذا الغموض، مثلاً، فيما سيتمخض عن هذه المفاوضات، هل هي هيئة حكم انتقاليّة فعلاً كما تضمّن قرار مجلس الأمن أم حكومة وحدة وطنيّة كما تحب روسيا أن تتحدث هي والنظام الفاقد لأمره تماماً، وكما تحب أن تتحدث طهران. وبالتالي هذا الغموض، ورغم هذا التوافق، يؤدي إلى أنه لا صوت يعلو لأن على صوت المعارك الميدانيّة. وبالتالي سبب تشاؤمي، كما نرى الآن فعلاً، هو أنه توافقٌ على حلّ ولكن تُفرض شروطه في الميدان، ويفسّر هذا الأمر تصعيد موسكو لسياسة الأرض المحروقة، بمعنى أن الثمن الباهظ سيدفعه الآن الشعب السوري، وهو بدفع الثمن بالتأكيد، لدينا الآن عمليات تهجير ضخمة جداً، وقصف للمناطق الآهلة من قبل الروس بشكلٍ غير مسبوق، وربما نفصل بهذا الموضوع أكثر لاحقاً. لكن نقطة التشاؤم الأكبر بالنسبة لي، وأنا أتفق تماماً هنا مع الزميل غياث، هي أنه ليس هنالك مصلحةٌ لا إقليمية ولا دوليّة برؤية سوريا ديمقراطية. وبالتالي لا على المستوى العربيّ ولا عالمياً. فروسيا وإيران لديهما نماذج، نظم حكم تضمن السيطرة إلى الآن خصوصاً بحكم إيرادات النفط سابقاً، والغاز في روسيا، ولدينا نظام الولي الفقيه ومجلس صيانة الدستور في إيران، وهو ما يسمح بإجراء ديمقراطيّة شكلية لكن مع ضبط النتائج كما تريدها القوى المهيمنة في البلدين. لكن حتى في البلدان العربيّة الأخرى، ولا أستثني تركيا أيضاً، ليس هنالك مصلحةٌ لأيّ كان في ظهور نموذجٍ ديمقراطيّ في سوريا أو في أيّ بلد عربيّ. حتى ما يسمّى "أصدقاء الشعب السوري" هم يستخدمون ما حصل من فظاعاتٍ بحقّ الشعب السوريّ من قبل نظام بشار الأسد باعتباره درساً وعظةً لشعوبها ألا يحاولوا محاكاة تجربة الشعب السوريّ. وهم بالدرجة ذاتها لا يريدون، بعد كلّ هذه التضحيات، أن يروا نموذجاً، يريدون أن تكون سوريا عبرةً لشعوبهم أنه بعد كلّ هذه التضحيات لم ينجح الشعب السوريّ في تحقيق مراده في إنشاء دولةٍ متماسكةٍ أساسها المواطنة، وهي ليست فقط مسألة خلق نظام محاصصة وإنهاء القتل، لكن لا نريد، كما تفضّل بقيّة الزملاء، لا النموذج اللبناني ولا نريد النموذج العراقيّ. هذا ما تتفق عليه روسيا كما تتفق عليه المملكة العربيّة السعوديّة وقطر وربما الأردن بدرجةٍ كبيرة. أيضاً ليس هنالك مصلحةٌ لأيّ دولةٍ في رؤية جيشٍ سوريّ وطنيّ يضمن هذه الدولة بشكلٍ متماسكٍ وقويّ، ولاسيّما أنه بحكم التجربة سيحاول الكلّ التأثير بالجيش، لأنه سيعتقد، بحكم التجربة التاريخيّة السوريّة، أن الجيش هو من سينتج الزعامات. الآن، من هذه الأمور أعود إلى النقطة التي ذكرتها، كيف خرج الأمر من يد السوريين ومع ذلك ما زال لديهم ما يقولون؟

فعلياً الدول لا تتصارع من أجل حرية وديمقراطية، ليس هنالك دولٌ ديمقراطية داعمة للشعب السوري، وبالتأكيد ليس هناك من ديمقراطي أو يحترم حقوق الإنسان ويدعم بشار الأسد، من البداية ولاسيما بعد كلّ الفظاعات التي ارتكبتها، لكن هذا الصراع فعلياً الدائر بين المحور السعودي وانضمت له تركيا وقطر الآن ويضاف لهم بدرجة ما الإمارات التي يبدو موقفها، نوعاً ما، متميزاً وبشكلٍ غامضٍ إنما بالمعنى السلبي وليس الإيجابي، لأن الإمارات علناً تدعم الثورات المضادة بشكلٍ كبيرٍ. في مقابل هذا المحور السعودي لدينا المحور الإيراني، وبالتالي، أيّاً كانت مواقف هذه الدول من حقوق الإنسان وصلت مرحلة كسر العظم، بمعنى هي مصالحهم بألا يتخلّى كلّ فريقٍ عن الفريق الذي يدعمه، لذلك نجد أن بشار الأسد رغم خروج الأمور من يده مازال قادراً على المناورة حتى مع خلفائه. في المقابل، يستطيع أيضاً الثوار السوريون دون وجلٍ ودون خوفٍ المناورة. لن يستطيع ما يسمّى "أصدقاء سوريا" وهم ليسوا كذلك، لن يستطيعوا أيضاً التخلّي عن السوريين بشكلٍ كامل، لأن مصالحهم الوطنية تقتضي ألا تهيمن إيران على سوريا. ربما لا يكون لديهم تعارضٌ مع هيمنة روسية على حساب إيران، لكنهم لن يقبلوا بهيمنة روسية يكون سندها إيران. هذا الأمر يسمح، بدرجةٍ ما، بوجود هامش.

لكنّ القضية الأساسية من وجهة نظري هي: عندما تكون كلّ الدول متفكّة على عدم وجود دولةٍ ديمقراطية في سوريا، فهذا الأمر يعيدنا مرّةً أخرى إلى أنه إذا أردنا بناء دولةٍ سوريةٍ فالمسألة بدايةً ونهايةً بيد الشعب السوري. هذه الدول، كلٌّ لأسبابها، دعمت الثورة وكلٌّ لأسبابها تحتاج لإنهاء الصراع، لأسبابٍ اقتصاديةٍ ولأسبابٍ سياسيةٍ وغيرها، مع إيقان الجميع بعدم إمكانية الحسم العسكري. هذا الأمر، مع نهاية الصراع وقبل نهايته يعيدنا مرّةً أخرى إلى الإنسان السوري، كيف نستطيع بناء دولةٍ سوريةٍ حقيقية، كيف نستطيع رأب الصدع الطائفي الشديد جداً؟ كيف نستطيع معالجة التطرف الذي تولّد عمّا رأيناه من فظائع؟ داعش ربما تكون محلّ إجماعٍ على أنها عدو الثورة وأقرب إنجازاتها أو بما فعلته لخدمة النظام من أيّ طرفٍ آخر، بينما جبهة النصرة تقاوم مع الثوار. جبهة النصرة لم تزد قوتها فقط بسبب تماسكها التنظيمي، وهذا بالطبع أمرٌ رئيسٌ مهمٌ وهو ما افتقدته المعارضة السورية، وهذه قضية أخرى يندى لها الجبين خصوصاً المعارضة السياسية، لكن المسألة أن قوة النصرة ازدادت بسبب ما شاهدناه من فظاعات النظام، وبسبب ما شاهدناه من تفكك المعارضة، ولعدم وجود بديل. هذا الأمر دفع الشباب، ودفع عائلات حتى فكرياً وليس بالضرورة أن يكونوا أناساً مقاتلين لتبني الرؤية المتشددة لجبهة النصرة والتنظيمات الأخرى الشبيهة. بالتالي، نجد الآن بعضهم يتحدث عن الثورة ولكن يتحدث بروحٍ طائفية، وهذا الأمر يجب ألا يكون مقبولاً. قد تكون المسألة صعبة جداً لكنّها ليست مستحيلةً وإلا لما طرحناها، وهي إحياء منظمات مجتمع مدنيّ فعلاً، من المستوى الأضيق ولو على مستوى الحي. خلق بدائل وأفق للناس، وإعادة

التوعية بأن تكون سورياً وليس أن تنتمي لطائفتك، لأن الناس إذا تعبت فعلاً من الصراع والموت فلا بدّ أن يكون هذا نقيض المسألة الطائفية، لأن المسألة الطائفية تعني أن أقاتل حتى آخر فردٍ من الطائفة الأخرى، فإذا اعتبرت نفسي سنياً يجب أن أقاتل حتى آخر علويٍّ أو إذا اعتبرت نفسي مسلماً يجب أن أقاتل حتى آخر مسيحيٍّ والعكس صحيح. بالتالي ما ينهي الصراع فعلياً إعادة بعث المواطنة، لكن مرةً أخرى هذا الأمر ليس من مصلحة كلّ داعمي سوريا، ويعيدنا مرةً أخرى للسوريين أنفسهم، ويجب أن تبدأ من الأرض، ممّن بقيوا داخل سوريا، وبدعم حقيقيٍّ ممّن هم مؤمنون بالفكرة من خارج سوريا ويملكون مساحةً أوسع بالتأكيد، كونهم متخفين من مناظر الدم المباشرة ومن التضحيات الجسدية المباشرة، مع أن التضحيات المعنوية ربما تكون أيضاً عاليةً جداً.

**منير الخطيب:** مساء الخير. أنا أعتقد أنه يجب التمييز بين مسألتين، بين مسألة وقف الحرب وبين مسألة التسوية السياسية، وهاتان المسألتان مختلفتان باختلاف المعطيات الداخلية في سوريا. مسألة وقف الحرب لن تكون بإرادة سورية، ستكون بتوافقٍ دوليٍّ بإشراك دولٍ إقليميةٍ وفرضه على السوريين، أو على الفصائل التي تقاتل النظام. أما الحلّ السياسيّ أو التسوية السياسية فهي شأنٌ داخليٌّ برأيي، فليس بالضرورة أن تحصل تسوية وتستمر ما إن تتوقف الحرب، وذلك لمجموعة أسباب. السبب الجوهري، في تقديري، هو طبيعة الانكسار الطائفي في سوريا، فالانكسار الطائفي في سوريا يختلف عن الانكسار الموجود في لبنان أو في العراق، وبالتالي من الصعب أن تتجح صيغة محاصصة طائفية كما هو موجودٌ في لبنان أو العراق. فالانكسار الطائفي يفرض طبيعة التسوية، التي لن تكون عبارة عن توافقٍ بين طوائف وأقليات قومية، وهذا يعيدنا إلى اللحظة الوطنية السورية ما قبل انقلاب البعث. أنا برأيي، تتمثل اللحظة الوطنية السورية بأن الكتلة الأساسية من المجتمع السوري، وهم السنة، قدّموا للسوريين مشروعاً دستورياً، مشروعاً حديثاً، وأقبل عليه السوريون بكل طوائفهم ومذاهبهم وقومياتهم، من دون حسابات العدد ومن دون حسابات التمثيل السياسي. هذه اللحظة الوطنية ما زالت هي المرشحة لإعادة إنتاج نظامٍ سياسيٍّ وتسويةٍ سياسيةٍ في سوريا. هذه اللحظة كان من الممكن إنتاجها في آذار (٢٠١١) أو في نيسان (٢٠١١). لكن التوازنات الدولية والرؤية الأمريكية بالضبط لم تكن بوارد التأسيس لإعادة إنتاج النظام السوري ما قبل البعث، رغم أن ظروف سوريا الداخلية وظروف الثورة السورية آنذاك كانت ترشّح مثل هذا الخيار.

عندما جاء "روبرت فورد" إلى حماه، واستقبله ستمئة ألف متظاهرٍ بالورود والزهور، كان هؤلاء يؤكّدون شرعية هذا الخيار، الخيار الوطني السوري. في تقديري، هذه اللحظة فاتت خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، فاتت اللحظة التي كان من الممكن استغلالها لأن الدول الإقليمية والولايات المتحدة لم يلتقطوا هذه اللحظة التي عبّرت، لذلك وصلنا الآن إلى وضعٍ مازقيٍّ، يتمثل بوجود عدّة أغام، هي عملياً مازق. الروس يفكرون بإعادة إنتاج النظام

برأسه الحالي أو من دون رأسه الحالي، وهذه مسألة لم تعد ممكنة، فالسوريون ما عادوا يقبلون بإعادة هذا النظام الذي سقطت كل مرتكزاته عملياً. كلّ مرتكزات الدولة التسلّطية في سوريا سقطت، ولم يعد ممكناً إعادة بنائها، وباعتقادي الروس يسيرون وراء أوهام، وهذه الأوهام تواجهها الأطراف الإقليمية، تركيا والسعودية، برّد عسكريّ ليس له أفقٌ سياسيٌّ أيضاً. وليس لدى الأمريكان جدية في التفتيش عن حلّ سياسيّ في سوريا. هم مختبئون وراء الروس، وبالتالي من هنا يأتي تعقيد المسألة، فليس السوريون وحدهم من خرج من المعادلة، فالانقسام الداخليّ السوريّ الذي هو انقسامٌ مجتمعيّ، ركبت عليه الانقسامات الدوليّة والإقليمية، وباتت هذه الانقسامات الدوليّة والإقليمية التي همّشت دور السوريين، هذه الانقسامات باتت الآن هي الفاعلة، وحدّها الأقصى هو أن توقف الحرب. مؤتمر فيينا والقرار (٢٢٥٤) إذا استطاع إيقاف الحرب فهذا شيءٌ جيّد جداً، لكن متابعة الحلّ السياسيّ فهذه مسؤولية السوريين، وهذه مسؤولية الكتلة التي تهجرت.

الحلّ السياسيّ الذي كان يجري التفكير فيه في بداية الأزمة السوريّة، كان العمل لبناء كتلةٍ تكون قاعدةً لمشروع تحوّلٍ سياسيّ، مؤلفة من المحيط الرخو للنواة الأمنية للنظام، أي البعثيين والاتحادات والنقابات والهيئات العلميّة وغير العلميّة، وإدماج هذا المحيط الرخو للنواة الأمنية مع جسم الثورة الشبابيّ، ومحاولة إقامة نظامٍ سياسيّ من الناس الذين لم تتلخّح أيديهم بدماء السوريين، "كفاروق الشرع" مثلاً، حيث كان اسمه متداولاً. هذا الحلّ لم يعد ممكناً الآن لأن هذه الكتلة التي كانت ممكنةً في بداية الثورة تهجرت الآن وأصبحت في الخارج، لذلك يفكر الروس والأمريكيون الآن في إدماج فصائل الجيش الحرّ أو ما تبقى منها، وبعض الفصائل الإسلاميّة المعتدلة مع ما تبقى من جيش السلطة. عملياً هذا الدمج غير ممكن، إذ لا يمكن أن تبني مؤسسةً عسكريّةً وطنيّةً بهذا الدمج الذي سيكون رجراجاً وحرّجاً، وينهار عند أول اختبار. فسوريا الآن، لكي تعيد لّمها عليك إنشاء مؤسسةً عسكريّةً وطنيّةً، والحلّ السياسيّ الذي ترعاه الدول الآن يجب أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، وأرى أنهم غير مهتمين بها.

لم يعد ممكناً الجمع بين ميليشيات السلطة وميليشيات المجتمعات الأهلية، لدينا مجتمعاتٌ أهليّةٌ في سوريا أنتج كلّ منها الميليشيا الخاصّة به. ليست فقط ميليشيات سنّية تلك التي أفرزها قاع المجتمع، فقيعان المجتمع أفرزت ميليشيات بات من الصعب لجمها الآن أو إدماجها في مؤسسةً عسكريّةً وطنيّةً على نحو ما تفكر الدول الراعية.

ومن خلال اطلّاعي أحياناً على بعض التقارير التي تقدمها مراكز الأبحاث في تلك الدول، أقرأ أشياء تثير الضحك، وكأن مراكز الأبحاث تلك ليست لديها أدنى فكرةٍ عن الوضع الداخليّ في سوريا، ووضع الطوائف

والميليشيات، وأعتقد أن صنّاع القرار في تلك الدول يستندون بطريقة أو بأخرى إلى ما تقدّمه مراكز الأبحاث هذه. لذلك، لا أتوقّع أن التسوية السياسيّة سوف "تشيل الزير من البير"، ولكن إذا أوقفت الحرب، وسمحت بعودة الكتلة التاريخيّة التي هاجرت من سوريا، ونعود لبناء حياةٍ سياسيّةٍ مدنيّةٍ ديمقراطيّةٍ، تنهض بمسألة الوحدة الوطنيّة ومسألة الاندماج المجتمعيّ، ويمكننا الرهان على إمكانات الاندماج المجتمعيّ عند السوريين، رغم توحّش السلطة والحرب التي شنتها على المجتمع السوريّ، وبالتحديد على الأكثرية السنيّة، لكنني أعتقد أن إمكانات الاندماج المجتمعيّ مازالت قائمةً في سوريا، والسوريون عندهم نخبٌ قادرٌ على أن تعيد إنتاج هذه المسألة. وأعتقد أن هذا مرتبطٌ بإعادة بناء معارضةٍ سوريّةٍ جديدةٍ منفتحةٍ على مسألة "السياساتاريخ" بتعبيرات "ياسين الحافظ"، معارضة هي غير تلك التي طفت على السطح وتتفاوض الآن مع النظام أو اندرجت في موازين القوى الإقليميّة أو الدوليّة. الطريق طويلة، ومؤتمر جينيف القادم لا يجب أن نراهن عليه كثيراً بمسألة التسوية، لكن رهاني عليه أن يضع ضوابط لوقف الحرب، وإذا ما تمّ ذلك فهو مدخلٌ مناسبٌ لإعادة بناء السياسة في سوريا، ورهاني هو على إعادة بناء السياسة في سوريا، وشكراً لكم.

**د. هيثم خوري:** سأبدأ من السؤال الذي طرحه الدكتور "عبد الله تركماني"، عن العملية السياسيّة وأهداف الثورة. يجب أن ننظر إلى أن الثورة لم تعد فقط ثورة، فهي وإن كان فيها الآن عنصرٌ ثوريٌّ لكنّها أصبحت حرباً أهليّة. فمنذ تشكّل لواء خالد بن الوليد أصبحت حرباً أهليّة، ثم أصبحت حرباً إقليميّة من اللحظة التي بدأت فيها القوى الإقليميّة تدعم هذا الطرف أو ذاك الطرف، وطبعاً هي حربٌ عالميّة لأن الروس أدركوا منذ بدء الثورة أن مصالحهم هي العليا وأن أيّ تغييرٍ في سوريا سيؤدّي إلى تهديد هذه المصالح، وهم ضدّ أيّ تغييرٍ قد يحصل لأنه سيهزّ مصالحهم. بالتالي، الثورة لم تعد ثورة، وأصبحت حرباً أهليّة وإقليميّة وعالميّة على الأرض السوريّة. لا أعتقد أن هدف العمليّة السلميّة سيكون تحقيق أهداف الثورة. هدف العمليّة السلميّة هو إيقاف الحرب الأهليّة، وهو إيجاد نوعٍ من التوافقات على المصالح الإقليميّة والدوليّة في سوريا. إذن هذا ما سيكون هدف العمليّة السلميّة، أما هدف الثورة فهذا ما سيكون عمل السوريين فيما بعد عن طريق تأسيس الأحزاب وسوى ذلك. فالحديث عن أهداف الثورة من خلال العمليّة السلميّة هو حديثٌ خاطئ، لأن هدف العمليّة السلميّة ليس تحقيق أهداف الثورة، وإنما إيقاف النزيف وتحقيق شيءٍ من التوافقات الدوليّة والإقليميّة حول الوضع في سوريا.

النقطة الثانية، وأيضاً أنطلق ممّا قاله الدكتور عبد الله، هي أن موسكو وطهران ليستا مستعدتين لدعم النظام حتى النهاية. أنا لا أعتقد أن موسكو وطهران تدعمان النظام بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما تلاحقان مصالحهما. وأعتقد

أنهما ستستمرّان في الحرب إذا لم تتحقق مصالحهما، ولاسيّما موسكو. وكما توقع رائد قد تستمرّ الأمور (١٨) شهراً أو حتى سنتين أخريّتين، فموسكو وطهران لا تدعمان النظام حباً به وإنما النظام هو وسيلتهما لتحقيق مصالحهما. وبالتالي سيكون من الصعب وقف الحرب طالما لم تتحقق هذه المصالح. وهي مراهنات كبيرة ولاسيّما بالنسبة لموسكو، التي وضعت في الحرب السورية أكبر رهانٍ بالنسبة لها. أرادت أن تصارع الغرب وأن تقنع الغرب أنها قادرةٌ أن تصارعه في سوريا، وأن لها مصالح حيويّة في سوريا، وبالنسبة لروسيا فإنّ خسارة هذه المصالح وخسارة الحرب في سوريا سيعني الرجوع إلى الوراء إلى ما قبل الكثير من الزمن، إلى المرحلة اليلسنية (نسبة لبوريس يلسن)، أي مرحلة الإذعان الروسي للغرب. وبالتالي هناك مصالح لروسيا وإيران أمّا النظام، بمعزل عن هذه المصالح، فلا يعني لهما شيئاً. من الواضح أن إيران لن تجد أفضل من النظام لتأمين مصالحها في المنطقة، خصوصاً من ناحية حماية صبيها، حزب الله. أما من ناحية روسيا، فما يهمها هو بقاء نفوذها في الجيش السوري، إن تأمّن هذا من غير النظام فهي ستفرط به.

برأيي، المصالح الروسيّة هي العامل المهمّ الذي سيقدر إلى متى ستدوم الحرب، ومتى ستتحقق التسوية. من هنا أنا أظن أن جينيف (٣) لن يكون مؤتمر تسويةٍ لأن التسوية ليست ناضجةً بعد، فالمصالح الروسيّة لم تتحقق بعد، والحال أنها لن تتحقق أبداً إن لم تتخلّ روسيا عن جزء من مصالحها، والتي أعتبرها بكليتها غير قابلةٍ للتحقيق. إذاً، ما لم تتنازل روسيا عن جزء مصالحها كما هي، ستمتدّ الحرب لفترةٍ طويلة، ولن نحصل على تسويةٍ قبل حلّ هذه العقدة.

أنا أوافق الأستاذ منير بأن التراكمات الدوليّة تعمّقت بناءً على الاستقطابات الداخليّة، وشدّة الانقسام الداخليّ هي التي عمّقت التراكمات الدوليّة، وكان من الممكن منذ البداية انتهاج طرقٍ أسهل من هذه في عدم تعميق الخلافات الدوليّة، وعدم خلق نوعٍ من الشكوك والريبة بين الأطراف الدوليّة. برأيي الأطراف السوريّة زادت من الشكوك والريبة بين الأطراف الدوليّة. مثلاً، برعونة بعض أطراف المعارضة التي طالبت بتدخّل الناتو، فوضعت نفسها موضع شكّ موسكو لأن تدخّل الناتو خطّ أحمر بالنسبة لها. ومثال آخر على رعونة المعارضة نفسها: لقد كتبت منذ أيلول (٢٠١١) لبعض أصحاب القرار في المجلس الوطني بأن روسيا تحاول صياغة معارضة تتوافق مع مصالحها، وقلت لهم اجعلوا من هيئة التنسيق هذه المعارضة ولا تجعلوا من "قذري جميل" هذه المعارضة. لكن المجلس الوطني فشل في هذا، وحاول دائماً تكسير هيئة التنسيق. كان من الممكن جعل هيئة التنسيق هي المعارضة الروسيّة بطريقةٍ معينة، بدلاً من خلق معارضةٍ أخرى لا وجود لها، وهمية، على الطريقة الروسيّة. إذن، المعارضة فشلت في فهم الصراعات الدوليّة على سوريا، وبدلاً من تخفيف هذه الصراعات عملت على



زيادتها، وعلى زيادة الشكوك والريبة بين الأطراف الدولية، وبرأيي مازالت الشكوك والريبة حتى الآن وطالما استمرّت لن يكون هناك أيّ مجالٍ لاتفاقٍ سياسيّ، لأن الاتفاق السياسيّ يعتمد على الثقة، فالاتفاق السياسيّ كالاتفاق المصلحيّ بين الشركات أو الاتفاق التجاريّ بين الناس، إذا كنت لا أثق بك فلا يمكن أن أصل معك إلى اتفاق.

إنّ الشك والريبة ما زالا قائمين بين الأطراف الدوليّة، وكما كتب رائد في ورقته حول شكوك روسيا بالغرب، وهذا لم يتغيّر وما زال قائماً، وكذلك بشكل كبير بين روسيا ودول الخليج، ورأينا ذلك كلّما يحاول الخليج وروسيا التقارب لا تمضي أيامٌ قليلة حتى ينفصّ الطرفان عن الاتفاق. إنّ مازالت الشكوك كبيرةً، ومازالت المصالح الروسيّة كبيرةً وغير واقعيّة، وبالوقت نفسه تتناقض مع الكثير من المصالح الأخرى، ومن هنا أرى أن جينيف (٣) سائرٌ إلى فشل. سيبقى هناك عمليّة سياسيّة بعد جنيف (٣)، ولكن مؤتمر جينيف بحدّ ذاته ككتلة مفاوضات خلال أربعة أو ستة أشهر ستقول إلى الفشل، ولكن سيبقى هناك عملية سياسية لأنه ليس هناك أحدٌ مستعدٌ لأن يكسر العملية السياسيّة كلياً. الحرب ستمتدّ في سوريا، وكلّ طرفٍ سيغذي الطرف الآخر. والإشارات الأميركيّة المتناقضة سيئةٌ جداً، فزيارة "بايدن" إلى تركيا وقوله إنه سيدعم تدخلاً عسكرياً برياً في سوريا، هذا سيئٌ جداً لأن هذا يعني أن الإدارة الأميركيّة مازالت تعطي إشاراتٍ متناقضةً، وبرأيي هي مصممةٌ على إعطاء الإشارات المتناقضة لكي تعلق الكل في الكلّ، ستجعل الكلّ يحارب الكلّ ومن ثمّ ستؤدي دور الإطفائي في النهاية، ولكن هذا سيمتدُّ إلى سنة أو سنتين أخرتين.

د. راتب شعبو: مساء الخير على الجميع. للاختصار، لاحظت أن هناك اتفاقاً عاماً على مجموعة نقاط: خروج المسألة من يد السوريين، تحوّل المسألة السوريّة إلى مسألة إقليمية بل عالميّة، هذه نقاط أساسيّة هناك اتفاق واضح عليها، لذلك لن أتكلّم فيها وإنما سأتناول نقطة ربما لم يجرّ التركيز عليها في حديثنا اليوم، وهي ما يتعلّق تماماً بالعملية السياسيّة، وهي عنوان الورقة التي جرى الحديث عنها. الأستاذ منير قال إن هناك فرقاً بين وقف الحرب وبين العملية السياسيّة. ما أراه، حقيقةً، أن هناك ترابطاً بين الاثنين وأرى العملية السياسيّة أقرب لنا من وقف الحرب، وهذا شيءٌ معلن، على الأقل ما قيل من أن الحرب قد تتوقف بين النظام والأطراف المعتدلة، ولكن لا وقف للحرب مع جبهة النصرة وداعش. إذًا، فالحرب مستمرّةٌ والعملية السياسيّة ستتمّ في موازاة الحرب، قد تختلف الحرب مع المضى في العملية السياسيّة، لكن الحرب مستمرّةٌ ولا أرى أن مبرر الدخول في العملية السياسيّة هو وقف الحرب. الحرب ستستمرُّ ولكن الدخول في العملية السياسيّة قد يشكّل مدخلاً ما لوقف الحرب، ولكن وقف الحرب ليس هو المكافأة التي نبحث عنها للبدء في العملية السياسيّة.

أنا أرى الآن تشتتاً من جانب المعارضة السوريّة، من وجهة نظري غير مفهوم. وكان الفكرة المسيطرة لدى المعارضة السوريّة أننا إذا ما بدأنا بشيءٍ فكأننا نضع اللمسات النهائيّة لمستقبل سوريا، بالتالي هذه التحفظات غير مفهومة، علينا الدخول في العمليّة السياسيّة. أنا أقول إنه يُفترض اقتناص الفرصة من العمليّة السياسيّة التي ابتدأت بشكلٍ وازنٍ مع القرار (٢٠١٤). الذي أفهمه أن القوى الإقليمية والقوى الدوليّة لها مصالحٌ وكلٌّ منها يشدّ باتجاهه، لكن ما لا أفهمه أنه لماذا هذا التشدد لدى المعارضة السوريّة فيما بينها وعجزها عن تشكيل وفدٍ مشتركٍ؟ يظهر أحدهم ليقول إذا دخل فلان أنا أخرج، أو إذا انضمّ أحدٌ من جهة معينة أخرج، هذا شيءٌ غريبٌ. حسناً، نحن السوريين خرج الموضوع من أيدينا، لكننا مازلنا، ولا بدّ أن نكون متّكاً للقوى التي تحاول أن تفرض ما تريد، فكلُّ طرفٍ إقليميٍّ أو دوليٍّ له ناسه السوريون بالضرورة. من هنا مازلنا كسوريين نمتلك شيئاً من القيمة في سياق العمليّة. التشدد المتبادل في صفّ المعارضة يدعو للسخرية. لنسأل أنفسنا ولنفكر بصوتٍ عالٍ: سورياً، ما هو التعارض الذي قد يوجد بين ما أفرزه مؤتمر الرياض والمؤتمر الآخر في ديريك (ميلان)، أو بينهم وبين مؤتمر القاهرة الأول أو الثاني. ما التعارض الذي يدفع أحدهم للقول إنه يمكن أن يلغي العمليّة السياسيّة ولا يمكن أن يقبل بأحد من الآخرين. هذا ما لا أفهمه، وهو الذي يعبر حقيقةً عن معضلة، أو ربما عن مرضٍ سوريٍّ يُضاف إلى، ويتّوج، الأمراض التي عانينا منها خلال خمس سنوات.

طُرح الكثير من الأفكار ولا أريد الإطالة، لكن هناك نقطة تحدث عنها الأستاذ منار رشواني عن كيفية الخروج من مسألة التمزّق الطائفيّ، واقترح فكرة إحياء المجتمع المدنيّ، وأشرت إلى هذه النقطة لأنطلق منها إلى فكرة أرى أنها قد تكون علاجاً لا بأس به للوضع السوريّ بانقساماته الحادّة وأحياناً اللاعقلانيّة. ما أراه أن الوضع السوريّ يعاني من إشباعٍ سياسيٍّ هائلٍ مع فقر بالمضمون، فالكُلُّ يسعى إلى تطبيق أجندةٍ سياسيّةٍ بعد الوصول إلى السلطة. والسلطة ما زالت محور اهتمام السوريين، وهذا ما أعنيه بالإشباع السياسيّ. عشرات الأحزاب السياسيّة، كلّ حزبٍ منها يعتقد أنه يمتلك الحلّ في سوريا والرؤية المستقبلية، ولكن كلّها تنتظر الوصول إلى السلطة. من وجهة نظري، العمل المفيد في سوريا بعد هذا الدمار هو المعارضة التي يمكن أن أسميها المعارضة غير السياسيّة، والبدء ممّا هو أدنى من السياسة، وعدم النظر إلى السلطة السياسيّة كهدف. العمل من الأسفل لبناء تنظيماتٍ "مطلبيّةٍ" أو "مدنيّةٍ" أيّاً يكن، متخصصة على شكل نقابات ولكن من طرازٍ جديد. منظمات تسعى، فرضاً، لمنع الاعتقال التعسفيّ، لمنع الحدّ من حرية التعبير أو مواضيع مثل الغلاء... الخ، والتركيز على هذا الجانب، كأننا من يكون الذي في السلطة السياسيّة. لا يجب أن نقع فيما نحن واقعون فيه اليوم، من أن القمع من فلان مقبول ولكنه غير من مقبول من فلان. يجب تكريس فكرة مفادها القمع مرفوض أيّاً كان مصدره، ولا يبرر القتل أو القمع

أو التمييز من يقوم به. برأبي هذا التأسيس التحتي مفتقرٌ جداً في سوريا، وهو مغطى عليه بمظلةٍ سياسيّةٍ كاذبة، فيبدو المجتمع السوري وكأنه مشبعٌ سياسياً ولكن تحت هذا المظهر من الإشباع هناك خواءٌ فظيع. عندما ترى أناساً يهللون لموت أناس آخرين أو لجوعهم فهذا يعني أن المجتمع السوري مهلهلٌ ويجب بناؤه من الأسفل، وليس إشباعه بالمزيد من الأحزاب السياسيّة الطامحة إلى السلطة.

### الجولة الثانية

يوسف فخر الدين: أرحب بالجميع باسم إدارة المركز. هناك اتفاقٌ بين العديد من الزملاء على نقاطٍ أساسيّة، منها خروج الصراع من يد الأطراف السياسيّة السوريّة، وتراكم الانقسام الداخليّ مع الانقسام الإقليمي كما أشار الأستاذ منير الخطيب. وهناك رأيٌ متقاطع بأنه لا مصلحة لأيّ من الدول حتى الآن في إنهاء الصراع، إما لأن هناك تمسكاً بمصالح غير عقلانيّة ورفض إجراء تسويات عليها، أو لأنه لا مصلحة لهذه الأطراف بنجاح سوريا ديمقراطية، وقد وصل الدكتور هيثم إلى القول بأن جولة المفاوضات القادمة محكومةٌ بالفشل.

وهو ما يجعلني أمل أن يستكمل المشاركون في الجولة الثانية من مداخلاتهم توضيح تراكب المصالح الذي حصل، الأمر الضروري أيضاً من أجل أن تكون هناك أجوبة في الجولة الأخيرة عن "ماذا يمكن أن نفعل ضمن هذه الظروف؟".

أقترح إذاً، أن يجري في الجولة الثانية التوسع في موضوع الأطراف الخارجيّة، من القوى الإقليميّة والدوليّة: إراداتهم ومصالحهم؛ ومدى استعدادهم لمواصلة الصراع في سوريا وعليها.

**طارق عزيزة:** اقتراح الزميل يوسف فيه نقطة أساسيّة وجوهريّة. ونحن نناقش مسألة المفاوضات والعملية السياسيّة يجدر مناقشة، إلى أيّ مدى هذه الدول الفاعلة في الوضع السوريّ قادرة على الاستمرار في ما تقوم به في سوريا، هل ما يجري الآن هو تكتيكات من هذه الدول أم إنّه إستراتيجيات طويلة المدى؟ وإلى أين يمكن أن يؤدي "الاستثمار" في الحرب السورية الذي يقوم به كلّ طرف؟ وما تأثيره على المفاوضات؟ أضغ هذه النقاط أمامكم لمناقشتها خلال هذه الجولة من النقاش.

**رائد جبر:** أودّ التركيز في هذا المجال على عدّة نقاطٍ أساسيّة. تتعلّق النقطة الأولى بالعملية التفاوضيّة نفسها، والتي ننتظر أن تبدأ خلال أيام، ويبدو أن هذه العملية تقف أمام طريقٍ مسدودٍ من البداية. أنا لا أرى أنها ستنتقل كثيراً إلى الأمام، رغم اتفائي مع الزملاء على فكرة أهميّة وجود مسارٍ للتسوية السياسيّة تمّ الاتفاق عليه وتمّ إقراره بقرار مجلس الأمن. ولكن، الفكرة أننا لدينا وثيقة تعود إلى عام (٢٠١٢) هي وثيقة جينيف، التي اشتملت على رؤيةٍ شاملةٍ للتسوية في سوريا، ولم تتضج الظروف حتى الآن للبدء بتطبيقها. إذن نحن أمام المشكلة نفسها والمعضلة نفسها والتناقض نفسه، كما أشار أكثر من زميل، التناقض بشأن التفسيرات والتأويلات للبنود المختلفة. هيئة حكم انتقاليّ ذات صلاحياتٍ تنفيذيّة كاملة، أو أن هذه تؤدي إلى حكومة وحدة وطنيّة وفق وجهة نظر النظام، وما إلى ذلك. فالفكرة الأساسيّة لم تتضج، وليس لدينا إلى الآن رؤيةً دوليّةً لهذا الصراع، والذي أصبح بالفعل صراعاً دوليّاً، لا توجد رؤيةً دوليّةً ناضجةً لوضع التسوية على مسارها الحقيقي. بمعنى أنه ما زال هناك اتفاقٌ ضمنيّ بين واشنطن وموسكو على ضرورة الاستمرار بإدارة الصراع وليس تسوية هذا الصراع.

هناك قناعة لدى موسكو، وقد أوردتها في ورقتي، بأنه لا يمكن التقدّم قبل معرفة هوية الرئيس الأميركي المقبل. بمعنى أنه إلى حدّ كبير، كلّ المناورات الجارية حالياً تهدف إلى الاستمرار بإدارة الصراع لحين ظهور تفاهماتٍ من نوعٍ ما بين موسكو وواشنطن في مرحلةٍ مقبلة، لأن الروس مقتنعون بأنه لا يمكن أو لم يعد ممكناً التفاهم مع أوباما، والملفات الخلافيّة مع الإدارة الأمريكيّة الحالية هي ملفاتٌ كثيرةٌ جداً، وليس فقط سوريا. مشكلةٌ ثانيةٌ تجب

الإشارة إليها، أن الملفّ السوريّ ليس فقط لم يعد بيد السوريين، بل المشكلة أن التسوية لم تعد تقتصر فقط على سوريا، بمعنى أن التسوية المقبلة ستكون أوسع من سوريا، وستشمل الشرق الأوسط بكامله، أي إعادة بناء وترتيب منطقة الشرق الأوسط كلّها. سياسة المحاور والتحالفات التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة، بطبيعة الحال ستؤدي إلى ما ستؤدي إليه. نحن أمام إعادة ترتيب للمنطقة، انطلاقاً من الصراع في سوريا والأزمة السوريّة، لكن بالتأكيد ستكون النتائج أوسع بكثير من سوريا مهما كانت طبيعة التسوية في سوريا نفسها. فالانعكاسات، إقليمياً، ستكون على المنطقة كاملةً. لذلك نجد هذا التشدّد الروسيّ، وهذا الإمعان في وضع كلّ الملقّات على طاولة واحدة وتسخينها من أجل الوصول إلى لحظة ينضج فيها الوضع إلى تسوياتٍ معينة، تنطلق من سوريا ولكنّها تغطي المنطقة كلّها كما أسلفت. هذه النقطة الأولى التي أردت الإشارة إليها.

النقطة الثانية، وهي ردّ على سؤالٍ مهمّ وجهه الدكتور عبد الله تركماني، وهو هل يمكن لروسيا أن تسير على طريق النموذج الشيشاني في سوريا؟ هذا يعطينا فكرة إلى أين تذهب مآلات الوضع الآن سياسياً وميدانياً، لأنه بالفعل إذا أخذنا النموذج الشيشاني على مستوى الوضع الداخلي؛ عمليات الاغتيال ومحاولات إعادة ترتيب الاصطفافات. النظر إلى تكرار النموذج الشيشاني مهمّ جداً لأنه يجري الآن بالفعل في سوريا. مثلاً، أثناء الحرب الشيشانيّة قامت روسيا بتصفيّة كلّ القيادات السياسيّة التي كانت مستعدّة للجلوس إلى طاولة المفاوضات. أصلان مسخادوف كان أبرز رئيسٍ شيشانيّ، وجلس بالفعل مع يلتسين إلى طاولة المفاوضات، ثم بعد ذلك مع كلّ المفاوضات الروس، لكن تمّ اغتيال كلّ هذه القيادات وترك لشامل باسايف ومجموعة متطرفة لا تفهم إلا لغة السلاح، أي بمعنى داعش الشيشانية، أو نموذج داعش نفسه بالنسبة لسوريا الآن.

هذه التجربة يتمّ الآن تكرارها، وبعضهم يقول إنّ تصفية زهران علوش، وربما مجموعة اغتالاتٍ أخرى كانت تهدف، من ضمن ما تهدف، إلى إعادة تموضع القوى التي لا ترغب روسيا بجلوسها إلى طاولة المفاوضات، وإعادة تموضعها إلى جانب داعش والنصرة وغيرها من التنظيمات. لم يكن مريحاً لروسيا أن جيش الإسلام وأحرار الشام وغيرها من الفصائل السوريّة المسلّحة وقّعت على اتفاق (بيان) الرياض، بصرف النظر عن كلّ الملابس حول الرياض، ولكن أن توقّع هذه الفصائل على دولة مدنيّة، وأن توقّع على انتقالٍ سياسيٍّ للسلطة وما إلى ذلك، هذا كان أمراً مهمّاً، وهذا الأمر المهمّ لم يكن مريحاً بالنسبة لروسيا، وكان هناك تعويلٌ بأنّه سيتمّ في وقتٍ لاحقٍ إعادة اصطفاف بعض هذه الفصائل إلى جانب المنظمات التي يمكن أن تدرج على لائحة الإرهاب. هذه النقطة الثانية. لكن أريد أن أشير، بالمناسبة في هذا الموضوع، إلى أن السؤال الآخر الذي يطرح حول مسألة النموذج الشيشاني، هو هل يمكن أن تنزلق روسيا إلى حربٍ مباشرةٍ على الأرض السوريّة؟ في الواقع هناك مؤشرات سيئة

في هذا الصدد، لأنه بالفعل هناك معطيات عن وصول وحداتٍ خاصّةٍ روسيّةٍ وأنها تتقدّم عمليات. طبعاً لدى المعارضة السورية كثيرٌ من التسريبات حول أن هناك بعض الضباط الذين يشاركون في عمليّاتٍ معيّنةٍ في مناطقٍ معيّنةٍ وما إلى ذلك، لا أريد أن أتطرق إلى هذا لأنّه لا علم لي في هذا الموضوع وليس لدي إثباتات، ولكن المثبت أن هناك وحدات خاصة تمّ نقلها إلى سوريا من أجل القيام بعمليات خاصة. ربما تكون عمليات اغتيال أو تفجيرات معيّنة أو ما شابه ذلك. هذه، ربما، أولى خطوات الانزلاق نحو تواجدٍ أوسع إذا اقتضت الحاجة بالنسبة لروسيا، إنما حتى الآن هذه الحاجة لم تظهر. وكما لا نتسرّع، روسيا ما زالت مقتنعةً بأداء الفصائل الموالية، أي الجيش أو ما تبقى من الجيش، والمليشيات الإيرانيّة وحزب الله وغيرها. روسيا مقتنعةٌ بأن هذا يفيد بالغرض، حتى الآن، على صعيد التحركات الميدانيّة.

أنطلق من تلك النقطة إلى النقطة الثالثة وهي الوضع مع إيران، لأن التحالفات الإقليمية القائمة حالياً سيكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على مآلات تسوية الأزمة السوريّة. هناك تنسيقٌ كبيرٌ الآن بين روسيا وإيران، لأن روسيا تحتاج الآن إلى الإيرانيين بقدر ما طهران تحتاج للروس في سوريا حالياً. لكن، كما يعلم الزملاء بطبيعة الحال، على المدى المتوسط والبعيد ننتظر أن تبدأ هوة الخلافات بالانتساع بين الطرفين، لأن الأولويات ستكون متباعدةً جداً على المدى المتوسط والبعيد. باختصارٍ شديدٍ هناك عدّة عناصرٍ أساسيّةٍ تفرض هذا التباعد: الأول هو أن مدخل روسيا للتعامل مع الوضع في سوريا هو مدخل التواجد العسكريّ الدائم، وإذا اقتضى الأمر لذلك أن تحافظ على مؤسسات الدولة وأهمها بالنسبة للروس مؤسسة الجيش، أو أن تنتقل إلى الخطة (ب) تقسيم سوريا، خلافاً للإيرانيين الذين يسعون لتكرار تجربة حزب الله في سوريا، فإيران تعزّز دور المليشيات على حساب الجيش. والعنصر الثاني هو موضوع العلاقة مع إسرائيل، هذه نقطةٌ خلافيةٌ ستتوضح أكثر فأكثر. تنسيق روسيا مع إسرائيل يجري على مستوى عالٍ منذ زيارة نتنياهو إلى موسكو، والتنسيق ليس أمنياً وعسكرياً فقط، هناك رؤيةٌ سياسيّةٌ مشتركةٌ تمت بلورتها بين موسكو وتل أبيب، وهي تقوم على حساباتٍ طويلة الأمد. طبعاً هذا الأمر مزعج لإيران.

والنقطة الخلافية الأخرى تتعلق بالأجندة الإقليمية للطرفين. روسيا، على رغم الخلافات الحالية مع بلدانٍ مثل السعودية وقطر حول سوريا، لكنها على المدى المتوسط والبعيد تحتاج بقوة لتطبيع العلاقات معها ونقلها إلى مستوى جيدٍ من التعاون، نظراً لتركيبية الاقتصاد الروسي القائم كما هو الحال في الخليج على صادرات المواد الخام. لذلك، تنسيق سياسات الأسعار والأسواق سيكون مهماً جداً لروسيا بدلاً من التنافس. وهذا يفسر حرص موسكو على إبقاء قنوات الاتصال مع الرياض مفتوحة، وهي بالمناسبة لم تنقطع على رغم الخلاف الحاد حول

سوريا. وقبل أيام زار موسكو وفدٌ سعوديٌّ عسكريٌّ رفيع المستوى وأجرى محادثات خلف أبوابٍ مغلقة. بالمقياس نفسه يمكن الحديث عن قطر، فالاستثمارات القطرية قوية في روسيا رغم التصعيد الإعلامي، والحملات التي يشنها الإعلام الروسي ضد قطر .

نقطةٌ أخيرةٌ، سأتناول فيها بعض الملاحظات على أداء المعارضة السورية، وهو أداء متواضع ولهذا أسبابه. ولكن أشير إلى ما يتعلق بالعلاقة مع موسكو. عندما كانت تأتي المعارضة لزيارة موسكو، من الهيئة أو الائتلاف، تتحدث الوفود للروس بأن تخلّوا عن الأسد ونحن نضمن مصالحكم، ولكن روسيا تقول من أنتم لتضمنوا مصالحنا، نحن نضمن مصالحنا عبر الدول والقوى القادرة مباشرة وليس عبركم. كان الخطاب ضعيفاً عموماً في التحادث مع الروس، ولم تتجح القوى المعارضة في بلورة رؤية شاملة ومقنعة لا للروس ولا لغيرهم لمرحلة ما بعد الأسد، وهذا نقص مهم ينبغي الالتفات إليه.

**د. عبد الله تركماني:** سأقسم مداخلتي إلى قسمين، يناقش الأول بعض المسائل التي تضمّنها اقتراح الزميل يوسف، والقسم الثاني يتفاعل مع ما قاله الزملاء.

أعتقد، زملائي وأصدقائي، أن العالم اتجه منذ بداية الألفية الثالثة نحو النظم الإقليمية الوظيفية. أي نظرة في كل القارات ستجد منظومات للأمن والسلام والتنمية إلا في الشرق الأوسط، حيث فشلت هذه المنطقة في إقامة مثل هذه المنظومة. بالتالي، فإن مقارنة قضية الصراع على سوريا من المدخل الجيوستراتيجي أمرٌ ضروري. القوى الإقليمية الرئيسية، إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية، وأيضاً القوى الدولية الكبرى، تحاول كل منها أن يكون لها الدور الرئيسي في هذا النظام الإقليمي القادم، من خلال سوريا، فالصراع على سوريا، بموقعها الجيوستراتيجي الهام، نقطةٌ جوهريةٌ لهذه المسألة.

من هذه الزاوية يمكن أن نقارب معاهدة الانتداب الروسي على سوريا التي نُشرت أخيراً، فإذا منعت ثورة أكتوبر الروسية في عام ١٩١٧ الشراكة الروسية لاتفاقية سايكس - بيكو، فإن روسيا - بوتين اليوم لن تكتفي بعمقها الأورو - آسيوي، بل تطمح إلى فرض نفوذها في الشرق الأوسط، وترى في سوريا مدخلها إلى ذلك.

كذلك يجدر بنا أن نلاحظ أن إيران تسعى إلى إجراء تغييرات ديمغرافية في سوريا تضمن لها نفوذها في المنطقة، كما تسعى السعودية لبيسط نفوذها على جنوب سوريا، وتركيا على الشمال، أما إسرائيل فهي سعيدة لما تشهده سوريا من تدمير لقواها الحية.

ومن زاويةٍ أخرى، فإنّ مفاوضات جنيف ستكون صعبةً يكتنفها الكثير من التعرّجات، لكنها السبيل الأقوم لتحقيق أهداف الثورة السورية على المدى المتوسط. ومن هنا على المفاوضين السوريين من الهيئة العليا للمفاوضات أن يستغلوا إرادة المجتمع الدوليّ لتنفيذ خريطة طريق فيينا والقرار (٢٢٥٤)، وأن يحاولوا "التسلّل" متسلحين بخطاب عالم اليوم حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوصيف الأمم المتحدة لما شهدته سوريا بأنه "أكبر كارثة إنسانية" منذ الحرب العالميّة الثانية. وحذا لو يكون المفاوضون من أهل الكفاءة الذين يتقنون علم وفن التفاوض.

ما أحوجنا اليوم إلى إحياء الوطنيّة السوريّة الجامعة التي ألهمت قادة الحركة الوطنيّة في مرحلة النضال الوطنيّ ضد الاستعمار الفرنسيّ وخلال السنوات الأولى من الاستقلال، وحذا لو تتجاوز قوى المعارضة مشكلاتها، لاسيما نرجسيّتها وادعائها الفارغة من المضامين الفعلية، وتتجه إلى العمل كفريق عملٍ متناغمٍ. لسنا بحاجة إلى إضافة وثائق توافقية جديدة، وإنما البحث عن تفعيل وسائل العمل المجدية التي تقرّب شعبنا من تحقيق أهدافه في الحرية والكرامة.

هذا يتطلب منا بالفعل تضافر جهودنا جميعاً، جهود كل أطراف المعارضة، وعدم الادعاء أو تصوّر إقصاء هذا الطرف أو ذلك. هذه قضيةٌ أساسيةٌ لاسيما وأنه، كما فهمت من مجمل المداخلات، أننا جميعاً ديمقراطيون وعلمانيون، والإقصاء ليس من سمات الديمقراطيين والعلمانيين.

**د. غياث نعيّسة:** الموضوع يتعمّق رويداً رويداً، وسأنطلق من فكرة المفاوضات والطرف السوريّ المشارك في المفاوضات، وأشير إلى ما أشار إليه الصديق راتب، إلى سؤاله واستغرابه حول كيف أن أطرافاً معارضةً سورية تقول الكلام نفسه تقريباً في بعض الوثائق التي أصدرتها، مثل الائتلاف وهيئة التنسيق، وفي الوقت نفسه متعارضة إلى هذا الحدّ في مواقفها وسلوكها، وتنفي الآخر "إذا حضر فلان لا نحضر". في الواقع، هذا السؤال الذي كان فيه استغرابٌ يجيب عنه إلى حدّ ما ويكتفه واقع الحال، تحديداً ما قلّته وقاله الأصدقاء والزلاء، وتحديداً القول، مع شيءٍ من التحفظ، إنه في هذه اللحظة من تاريخ سوريا وتاريخ شعبنا وبلدنا، مصير السوريين لا يمتلكه السوريون كاملاً، وهو يفلت من أيديهم. ولهذا السبب، ولأنه توجد قوى إقليميةً متناقضةً ومنتازعة المصالح في هذه اللحظة، هذه الأطراف المعارضة التي ترعاها، بشكلٍ أو بآخر، دولٌ إقليميةً متنافرة، نرى مواقفها متنافرة، وهنا يكمن الجواب تحديداً للوضع الذي نحن عليه. هناك قوى إقليمية نافذة في المصير السوري لها هامش استقلاليّة مهمّ ومنتازعة المصالح وتتصارع.



الفكرة الثانية، وهي حول مسألة الدول الكبرى والدول الإقليمية. أنا من الأشخاص الذين يعتقدون بأن الدول الكبرى لا يمكنها أن تتحارب فيما بينها خوفاً من حربٍ نووية، لكنّها تتحارب من خلال وكلاء لها بأشكالٍ متعدّدة من الصراع وتتحكّم بالصراع كي لا ينفلت. أعتقد أن روسيا والولايات المتّحدة توصلتا خلال هذه السنوات إلى توافقاتٍ في إطارٍ عامٍّ حول سوريا، إذا كنا نتحدث عن سوريا، وربما أبعد من سوريا. ومنذ (٢٠١٢) وجنيف (١) كان واضحاً أن هناك بدايات تُكتب بشأن سوريا، عدا عن أشياء غير مكتوبة، بأن هناك خطوات ستحصل رويداً رويداً، جينيف (١) وجنيف (٢) ثم فيينا وبعدها قرار مجلس الأمن (٢٢٥٤)، تعطي تصوّراً واضحاً بوجود توافقاتٍ إلى حدٍّ ما على صعيد الدول الكبرى، وما تزال هناك نقاطٌ نزاعيةٌ وخلافيةٌ، هذا كان موجوداً في كلّ الحالات في الأزمات الكبرى، ولكن هناك توافقات ومحاولات تجري لتحديد تخوم انفلات النزاع في سوريا.

علينا أن نتعامل مع روسيا ليس بصفقتها روسيا السوفييتية التي كانت. روسيا هي دولةٌ مثل أمريكا تحكّمها القوانين والمصالح نفسها وليس لديها أيديولوجيا خاصّة كما في السابق أيام الاشتراكية. لها مصالحها المادية والجيوسـتراتيجية، وبالتالي تحالف روسيا مع إيران لا علاقة له بالأيديولوجيا، ولا بالكلام الفارغ عن "محور المقاومة". هذه مصالحٌ ماديةٌ صرفة، كما تفكر فيها الولايات المتحدة تفكر فيها روسيا وتفكر فيها فرنسا وغيرها، فقط لكي ننهي من أن روسيا ماتزال روسيا السوفييتية، فالأمر لم يعد كذلك. نعود إلى التوافقات، هناك إذن توافقٌ بين الدول الكبرى وأعتقد أن المشكلة الأكبر لهذه الدول الكبرى هي الدول الإقليمية، وهو ما قلته في البداية. روسيا تقول إن همّها المحافظة على سوريا كبلدٍ موحدٍ والمحافظة على مؤسسات الجيش والأمن وكذا. وبالمناسبة، أوّد التنكير أن هذا هو موقف الولايات المتّحدة منذ البداية، بالمفهوم الذي طرحته في المنطقة حول ما يسمّى "الانتقال المنظم"، وكلام الإدارة الأمريكيّة المكرّر هو تماماً نفسه، الحفاظ على سوريا موحّدة والحفاظ على مؤسسات الدولة كما يقولون، والدولة اليوم في سوريا أصبحت عاريةً ولم تعد تعني سوى الجيش والأجهزة الأمنية بشكلٍ أساسيٍّ، فكأيّ دولةٍ تتعرّض للانتهيار لا يبقى فيها سوى الجيش والأجهزة الأمنية وهم مهتمون بالحفاظ عليها.

هذا لا يلغي أن الولايات المتحدة كانت فاترةً جداً في البداية بشأن تحجيم الصراع، وتركت الباب مفتوحاً للدول الإقليمية لكي تعزّز مجموعات مسلّحة لكي تنهك الدولة السوريّة والنظام السوريّ لمصلحة إسرائيل، لأن الجيش السوريّ كان يمتلك إمكاناتٍ ماديةً كبيرةً فحصل استنزاف له ولإمكانات البلد، فحتى لو جاء أيّ نظامٍ حكوميٍّ، فهناك صعوباتٌ شديدةٌ لإنهاض البلد وإعادة لحمتها وإعادة ما كانت عليه قدراتها وبنائها التحتية. بالتالي، كان أحد الأهداف التي يريدها الأمريكيون إنهاك النظام، وهذا البلد بقدراته العسكريّة والمادية وبنائه، وهذا قد تمّ ولم يعد لهم

من مصلحة أكثر من ذلك سوى أن تبقى مصالحهم في المنطقة مأخوذةً بعين الاعتبار. مصالح الدول الإقليمية غير ذلك، فإيران مصطلحتها إستراتيجية تتعلّق بنظام حليفٍ ومنطقة نفوذ، أيضاً السعودية لها مصلحةٌ أخرى. إيران مثلاً لا مشكلة لديها أن يبقى نصف سوريا فقط وتابع لها، كذلك تركيا والسعودية ليس ليهما مشكلة في دولة سنّية تابعةٍ وهذا يناسبها. بالتالي هناك تناقضٌ وتنازعٌ بالمصالح أسبابه عديدة، ليس فقط اقتصاديّة وماديّة وإنما بعضها أيديولوجي، وأعتقد أنه رغم ما بينهما من خلافاتٍ، هناك صعوبةٌ تواجهها الدول الكبرى، وبالذات روسيا والولايات المتحدة، أن يدفعوا بالدول الإقليمية إلى نوعٍ من التفاهم. وقد لاحظنا أن الدول الكبرى تمارس ضغوطات، مثلاً الولايات المتحدة تجاه تركيا، بشأن موضوع ضبط الحدود بسبب وجود داعش، وكذلك عند إسقاط الطائرة الروسية. أيضاً الضغط على السعودية لكيلا تقدّم سلاحاً نوعياً للأطراف الموالية لها، والتي تحمل مشروعاً أيديولوجياً معادياً للشعب السوري، من القوى الإسلاميّة المتشدّدة.

بالتالي مسألة المفاوضات ستكون تحديداً مترافقةً مع سياق توافق الدول الإقليمية، وإذا لم تتوافق الدول الإقليمية ولم تستطع الدول الكبرى فرض توافقاتٍ عليها فسيكون مشوار المفاوضات بشأن سوريا طويلاً، بصرف النظر عن وفود التفاوض ونواياها. في كلّ الأحوال، ورغم نقدنا الشديد لهيئات المعارضة وأدائها ومواقفها التي كانت كارثيةً على الشعب السوري وكرثيةً على الثورة حتى هذه اللحظة وستكون كارثيةً في الأيام القادمة، ورغم ذلك لم نلق بهم في المحرقة. نحن نقول إنه قد تمّ اختبار هذه الهيئات، ولو قلنا إننا لا نريدها لن يهتمّ لكلامنا أحد، ولكن على الأقل يمكن أن نبني شيئاً ما لنمنعها من ممارسة تنازلاتٍ كبيرةٍ تجاه ما قدّمه الشعب السوري من تضحياتٍ من أجل حريته وكرامته.

نقطةٌ أخيرة، فيما يتعلّق بمسألة الطائفية والتمترس الطائفي وما يحصل في سوريا، أعتقد أن لدينا تجربة، أي إنّ الكلام ليس نظرياً ولا فلسفياً. فالثورة انفجرت في عام (٢٠١١) بشكلٍ عفويّ، لم يكن هناك حزبٌ علمانيٌّ أو يساريٌّ أو ديمقراطيٌّ أو جماهيريٌّ كبيرٌ فجّرها، الناس بشكلٍ عفويّ هم من فجّروها، وبالذات في المناطق الشعبيّة في أطراف المدن وفي الأرياف والمدن الصغرى، ولكن خلال عامين، بشكلٍ عامٍ عدا بعض الحوادث، كانت الشعارات المطروحة أولاً شعاراتٍ وطنيّة وشعارات ديمقراطيّة، وهو ما نتحدث عنه اليوم بأنه برنامج وأهداف الثورة الشعبيّة، في الحرية والكرامة والمساواة، و"الشعب السوري ما بينذل" و"الشعب السوري واحد". هذا كلّهُ عفويٌّ، لم يأت حزبٌ ويقول للناس اخرجوا بهذه الشعارات. هذه نقطة.

النقطة الثانية، هؤلاء الناس، عامّة الناس وليس النخب، مئات الآلاف من البشر خلال سنتين، استطاعوا أن يشكّلوا هيئاتٍ وتنسيقيّاتٍ لتنظيم نشاطهم، ثم المجالس المحليّة التي ابتدعوها، لم يأت لهم بها أحدٌ من السماء، ولا من الكتب والأفكار. إذن، كانت تجربةً رائعةً في تلك اللحظات، ولكن لاحظنا الانحسار رويداً رويداً، والانزلاق في الخطاب من جهةٍ وبعض الشعارات التي بدأت، وذلك مع انحطاط الوضع الماديّ للبشر، عندما دمر النظام المدن والأحياء. اليوم أطراف دمشق مدمرةً بالكامل، ويستطيعون أن يبنوا عليها مدناً سياحيّةً حول دمشق، أو في حمص وغيرها.

هذا الخراب الذي حصل نتيجة القتل والدمار الرهيب، والدعم الذي قدمته الدول الإقليمية لعددٍ من القوى التكفيرية والجهادية، على حساب الجيش الحرّ الذي كان، كما تحدث أحد الزملاء، هو شكّل من دفاع الناس عن أنفسهم في القرى والبلدات، وهذه كانت سمته ونقطة قوته، وفي الوقت نفسه نقطة ضعفه بعدم مركزيته وافتقاده للتنظيم وعدم وجود قيادةٍ واحدةٍ وإستراتيجية واحدة، ولكنّه كان تعبيراً حقيقياً عن المقاومة الشعبيّة، ودفاع الناس في بلداتهم وأحيائهم عن أنفسهم ضدّ الموت والقتل الذي يمارسه هذا النظام المجرم. فهذا التدهور، تدهور الأحوال، والخراب الذي وقع أدى إلى تدهورٍ وخرابٍ في الوعي يفسر ما نحن عليه الآن. أقصد أنه علينا أن نبني على واقع الحال وليس فقط على ما تريده القوى الإقليمية والدوليّة ولحظتها الراهنة لأنها متغيّرة. وأخيراً، المفاوضات موجودة في كلّ الثورات، والتدخلات الإقليمية والدوليّة حصلت في كلّ الثورات الكبرى، ولكن في كثيرٍ من الثورات كانت القوى المحلية عاملاً أساسياً، وما تريده يؤخذ بعين الاعتبار لأنها كانت تستند، إلى حدٍّ ما، إلى الإرادة الشعبيّة، وهذا هو ما افتقدته المعارضة السوريّة منذ البداية وحتى اليوم، وهو ما يجب بحثه في الشقّ الأخير من النقاشات.

منار رشواني: قبل أن أبدأ، هناك مسألةٌ أودّ معرفتها من الأستاذ رائد حبذا لو يجيبني عنها في الجولة التالية إن أمكن. أودّ أن أعرف، بحكم التدهور الحاصل في أسعار النفط والغاز وانخفاض سعر الروبل حالياً، كيف يمكن لهذا الأمر أن يؤثّر على الموقف الروسيّ في سوريا، سواءً بتصعيد العمليات العسكريّة كسباً للوقت بشكل أكبر ممّا نراه الآن، أو ربما بمحاولة الوصول فعلاً لتسوياتٍ ما مع الدول الإقليمية.

بخصوص النقطة الأساسيّة التي تفضّل بها الأستاذ يوسف، وباعتبار القضية السوريّة أصبحت ربما حرباً عالميّةً، وأنا أتفق مع هذا التوصيف، ولكن هي بالتأكيد حربٌ إقليميةٌ ولم تعد حرباً بالوكالة مع الوجود الإيراني والروسيّ المباشر. في هذه المسألة، أعتقد أن هذا الأمر يعيدنا مرّةً أخرى إلى موضوع المعارضة، كيف يمكن لنا الآن أن نستميل أكبر عددٍ ممكنٍ من الفاعلين الدوليين والإقليميين إلى جانب الثورة السوريّة، وإلى جانب القوى الراضية

لحكم النظام الاستبداديّ وليس فقط استبدال استبدادٍ باستبداد. علينا هنا أن نستذكر مسألةً مهمّةً جداً قد تكون المفتاح، ورغم أنه عنوانٌ فقط وليس آليّة، علينا أن نستذكر أن العالم كان يرى مصلحته الحقيقية فعلاً في العالم العربيّ ككلّ في دعم أنظمة الاستبداد، من خلال تبني مفهومٍ محدّدٍ لما يسمّى الاستقرار في هذه الدول، وفي الوقت نفسه مقابل هذا الاستقرار كانت الأنظمة الحاكمة تعرف ما هي حدودها التي لا يجوز لها تجاوزها وإلا تمّ استبدالها بأخرى أو الإطاحة بها. وهنا نستذكر عندما هدّد "أبيغدور ليرمان" في عام (٢٠٠٨) بشار الأسد، أنه في حال وقوع عمليةٍ أخرى ضدّ إسرائيل فإنه سينهي حكم آل الأسد في سوريا، وفعلاً استجاب بشار الأسد. وهذا ما يفسّر أيضاً سياسة ضبط النفس التي طالما سمعنا بها واختيار الزمان والمكان المناسبين للردّ على الاعتداءات الإسرائيليّة على سوريا.

بناءً على هذه الرؤية أنا أعتقد أن المسألة الآن، وهو ما فشلت به المعارضة ولذلك أسبابه، هي كيف نقتنع أكبر عددٍ ممكن من الفاعلين الدوليين والإقليميين بأن سوريا ما بعد بشار الأسد هي أيضاً مصلحةٌ للعالم. بمعنى أنها لن تكون تهديداً، وليس القول أن تكون سوريا من مصلحة العالم لا يعني أن يكون على حساب التضحية بسوريا على الإطلاق، أبداً. السؤال الآن هو كيف يمكن إقناع العالم بأن سوريا ما بعد بشار الأسد، أي سوريا المواطنة وسوريا التي تعني السوريين هي مصلحةٌ عالميّة، وعامل استقرار وعامل ضمان، ليس فقط في داخلها وإنما أيضاً على مستوى الإقليم. عندما تركت سوريا بمنزلة القدر المحترق الذي ظنّ العالم أنه لن يفيض، عندما تركت بهذا الشكل رأينا كيف ظهرت داعش، وأصبحت الرقة معقلاً للتدريب، وبات الآن لدينا انقسامٌ مذهبيّ وطائفيّ يهدّد كلّ دول المنطقة، ناهيك عن تهديد دول العالم.

وحتى نستطيع أن نقدّم أنفسنا للعالم، باعتبارنا عامل استقرار، سوريا الديمقراطيّة عامل استقرار، هذا الأمر يتطلّب ألا تؤدي الديمقراطية إلى وصول عناصر تعتبر معاديةً ابتداءً للنظام الإقليمي بشكل عام، وحتى لدول فاعلة، وهذه هي الذريعة التي يستخدمها بشار الأسد وسواه من معادي الشعب السوري، من خلال التلويح بأن الديمقراطية سوف تجلب السلفيين. هذا الأمر يعيدنا مرّةً أخرى إلى وجود معارضةٍ سوريةٍ حقيقيّةٍ معبّرة عن الشعب السوريّ فعلياً وتفهم المعطيات الدوليّة. بمعنى ألا تضخّي بمصالح الشعب السوريّ كما حصل على امتداد السنوات الماضية، وعلينا أن نقرّ بذلك. إحدى كوارث المعارضة أنها اعتقدت أنها قادرةٌ على استنساخ النموذج الليبي، وأنه بمجرد أن ينتهي التدخل في ليبيا سيبدأ التدخل في سوريا، وهذا الأمر أدّى فعلياً إلى عنجهيّةٍ وإلى استئثارٍ بين فصائل المعارضة، كما أنه يدلّ على عدم فهمٍ نهائيّ، فعندما لا ندرك أين هو موقع سوريا وأين اختلافها عن ليبيا، هذا يدلّ على ضحالةٍ سياسيّة. الآن، كيف نوجد هذه المعارضة السوريّة المعزّزة بتأييدٍ شعبيّ حقيقيّ من

الشعب السوريّ، وبالتالي ذات كلمة ومصداقيّة في المحافل الدوليّة والإقليميّة، هو السؤال الرئيس. المسألة ليست إحلال معارضة محلّ معارضة. الأمل أن تكون المعارضة قد وصلت إلى نتيجة أنه لا أحد يبالي بالشعب السوريّ، وربما تكون توافقات القاهرة، بدرجة ما في حال صمودها، بدايةً لإعادة تقويم هذه المعارضة لنفسها. نحن بحاجة لتيار معارضة جديدٍ حقيقيّ قادرٍ على طمأنة الشعب السوريّ، قادر على طرح بدائلٍ حقيقيّة، أوراق عمل على الأرض بأن سوريا لكلّ السوريين أيّاً كان المذهب أو الدين أو الطائفة أو القوميّة أو الانتماء السياسيّ.

أنا أعتقد، وكما أثبتت تجربة الربيع العربي وفشله، أن المسألة الرئيسة كما تفضّل أحد الزملاء وأظنه الدكتور راتب، ليست المسألة انتظار الوصول للسلطة، القوة الديمقراطيّة الحقيقيّة تتبع من المجتمع القوي، وأنا أعتقد أن الهدف الأول والأخير يجب أن يكون بناء مجتمعٍ سوريّ قوي على أي مستوى كان، نقابات، مجموعات، مصالح... وفعلاً بشار الأسد ووالده حافظ الأسد، لم يجهزوا على المجتمع السوريّ ويخضعوه إلا عندما أخضعوا أهم مؤسسات المجتمع المدنيّ القائمة على أساس الالتقاء على مصالحٍ مجتمعيّة بعيدة عن أيّ انتماءاتٍ طائفيّة وعرقية ومذهبيّة، هذا ما يجب أن نعيد إحياءه، وهذا ما نستطيع أن نواجه به المجتمع الدولي، وما نستطيع أن نواجه به أيّ نظامٍ سياسيّ يأتي وفق أيّ تسوية. المجتمع القوي هو فقط من يحجم أي سلطةٍ مستبدّة والمجتمع الضعيف يحيل أصحاب النوايا المثالية إلى مستبدين. لدينا تجربة في إفريقيا ولدينا تجربة في الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد.

**منير الخطيب:** في سياق الحديث عن الدور الدوليّ، أوّد التركيز على الدور الدوليّ في إنشاء الكيان السوريّ. أعتقد أن الدور الدوليّ في إنشاء الكيان السوريّ كان دوراً محبباً، وقد مرّ هذا الدور في ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى نشأة الكيان. الكيان السوريّ تأسس، بالأساس، في إطار الصدمة الكولونيالية، في إطار صدمة الحداثة، والوطنية السوريّة هي بنت الاستعمار الكولونيالي الفرنسيّ. بلاد الشام التاريخيّة عندما فقدت ثقلها الجيوبوليتيكي، الشام التي كان يتبع لها كلّ الساحل السوريّ من لواء إسكندرون حتى عكا وجنوب فلسطين، كلّ هذا الساحل السوريّ كان يتبع للشام ومن هنا هذا الثقل التاريخيّ. اتفاق سايكس - بيكو أفقد الشام ثقلها التاريخيّ، وحول دمشق إلى عاصمةٍ شبه صحراويّة على حدود بادية الشام. إذا خرجت من شارع بغداد إلى جسر بغداد تصبح في الصحراء. هذا الثقل الذي كان لدمشق انتهى. الفرنسيون، بإنشاء الكيان السوريّ، هم من حاولوا أن يصنعوا شيئاً من الوطنية السوريّة، والنخبة السياسيّة السوريّة آنذاك لاقتهم في منتصف الطريق. تلك النخبة التي كان يعبر عنها حزب الشعب (حلب) والكتلة الوطنية (دمشق)، والتي هي، وفق تعبير الأخوة اللبنانيين، "أم الصبي" في بناء الوطنية السوريّة. ومرحلة الحداثة العالميّة، مرحلة الرأسمال العالميّ آنذاك هي من أنشأ الكيان

السوري، فالكيان السوريّ مدينٌ بإنشائه إلى مرحلة الحداثة العالميّة. ما أودُّ قوله إنّ صدمة الحداثة الأوروبيّة وتوسّع الرأسمال العالميّ هو الذي أنشأ الكيان السوريّ وأنشأ الدولة الوطنيّة السوريّة، وأنشأ الإرث الليبراليّ السوريّ، والنخبة السياسيّة السوريّة التي شكّلت آنذاك لاقت الصدمة الكولونياليّة في منتصف الطريق.

مع الوحدة السوريّة المصريّة دخلنا مرحلة الحرب الباردة، ودخلنا مرحلةً شكّلت فيها الستالينيّة السقف الأيديولوجيّ العالميّ لما سمّي آنذاك بـ "عصر الانتقال من الرأسماليّة إلى الاشتراكيّة". هذا الانتقال من الصدمة الكولونياليّة إلى عصر الحرب الباردة رافقه انتقال سوريا من مرحلة الدولة الوطنيّة، أو مرحلة انخراطها في سياق تشكّل الدولة الوطنيّة إلى موضوعة "الدولة الشعبيّة" أو "الدولة الكدحانيّة"، وذلك بعد الوحدة السوريّة المصريّة. وهذا الغطاء الستالينيّ العالميّ وقرّ الغطاء الأيديولوجيّ والمشروعيّة الثوريّة لإجهاض البراعم الليبراليّة في سوريا التي كانت تتبرعم في المرحلة الوطنيّة. وإن تحويل سوريا إلى دولةٍ وظيفيّةٍ في نظام الحرب الباردة الذي اشتغل عليه حافظ الأسد، هو جزءٌ من هذا الانتقال العالميّ.

بتقديري، ما يهّمنا الآن هو انتهاء الحرب الباردة وانتقال النظام العالميّ من مرحلة القطبيّة الثنائيّة إلى عالم ما بعد الحداثة، وهذا انعكس على الوضع السوريّ الداخليّ وعلى طبيعة الدولة وعلى طبيعة المجتمع. الأزمة التي نعيشها اليوم هي أزمة انهيار كيانٍ ودولةٍ تسلّطيّةٍ كانت متعشّقةً مع نظام الحرب الباردة، ونحن الآن نعيش تبعات انهيار الدور الإقليميّ لسوريا. الدور الإقليميّ الذي كان وبالأعلى على السوريين أثناء صعوده وأثناء سقوطه. أثناء بناء دورٍ إقليميّ لسوريا من قبل حافظ الأسد، كان وبالأعلى على السوريين، والآن نعيش سقوط الدور الإقليميّ لسوريا مترافقاً مع انهيار الثنائيّة القطبيّة. المشكلة التي تواجه السوريين الآن هي تراكم وضعين: وضع داخليّ ما قبل حدثيّ مع وضعٍ دوليٍّ ما بعد حدثيّ. فالوضع الداخليّ الذي أنتجه حزب البعث في سوريا والعراق هو وضعٌ ما قبل حدثيّ، لأن الوضعين السوريّ والعراقيّ انقسما، راح أحدهما ليلتحق بالتجربة الداعشيّة، وهو البعث العراقيّ، فيما التحق البعث السوريّ بالتجربة الخمينيّة، وكلا التجريبتين هما المسؤولتان عن إعادة إنتاج التأخر التاريخيّ في المنطقة العربيّة وفي المشرق العربيّ. نحن الآن نعيش أزمة التحاق التجربة البعثيّة السوريّة بالخمينيّة والتجربة البعثيّة العراقيّة بالداعشيّة، وما بينهما إعادة استنفار القيعان المجتمعيّة بكلّ تأخرها. لأن التجربة البعثيّة هذه هي التي قطعت سيرورة الحداثة التي كانت تقوم بها الدولة الوطنيّة في مرحلة ما قبل الوحدة السوريّة المصريّة.

إذن، إذا أردنا أن نحلّ الوضع الدوليّ الآن، في اعتقادي، يجب تحليله على أرضية أنّ هناك نظاماً عالمياً لم يستقرّ، نظام فوضي عالميّة يتعشّق مع نظام فوضي إقليميّة. نظام الفوضى الإقليميّة هذا أنتجته بالأساس

التجربتان الخمينيّة والداعشيّة التي هي أحد إفرازات الوهابيّة وتجربة محمد بن عبد الوهاب. فأنا أعتقد أن النظام الدوليّ لم يستقرّ بعد، وهذه أزمة الثورة السوريّة، أنها أتت في هذا المفصل، نظام إقليميّ ينهار، ذلك النظام الذي ظهر في السبعينيات، معمر القذافي وصادم حسين وحافظ الأسد وأنور السادات وحسني مبارك، نظام إقليميّ ربض على صدورنا منذ السبعينيات، ونظام دوليّ لم يتشكّل. هذه أزمة الثورة السوريّة، أنها جاءت في هذا المفصل المتغيّر والموار الذي لا يمكن التحليل فيه، فقدرتنا على التحليل صارت محدودة. اليوم يصرّح "بايدن" أنه إذا ما فشل الحلّ السياسيّ فسيتبعه الحلّ العسكريّ، وأيضاً يصرّح كيري وغيره، لكن كلّ هذا الكلام لا يمكن أخذه بالاعتبار، لا كلام بايدن ولا كيري ولا أوباما. الأزمة في أن هذا النظام الدوليّ لم يستقرّ ولم يتكوّن، موار ومتغيّر، وفيه مصالح متضاربة ومتعددة، يترافق مع انهيار النظام الإقليميّ، وهنا أزمة الحلّ السياسيّ في سوريا كما أعتقد. كيف انعكس هذا التعشّق أو هذا التراكم ما بين نظامين ينهاران، نظام إقليميّ ينهار، كان متعشّقاً مع الحرب الباردة، ونظام دوليّ لم يستقرّ وأيضاً يتغيّر، ينعكس هذا في القوى الحدائيّة في المجتمع السوريّ التي يجب أن تبني المسألة الوطنيّة، وحتى النظام اللامركزيّ أو النظام الفيدراليّ، فهذا نظام راقٍ وجديد، لا يبنى إلا على أرضيّة حدائيّة، فالبداءة والعشائر والطوائف لا تبني نظاماً فدراليّاً أو لا مركزياً وأيضاً لا تبني نظاماً وطنياً.

فالأزمة في طبيعة النظام الدوليّ غير المستقرّ الآن، وعدم وجود سياسات واضحة، والانكفاء الأمريكيّ، كما أرى، هو انكفاء أبعد من الهزيمة في أفغانستان والعراق. الدور الأمريكيّ يجب أن يناقش في إطار أن الأمريكيين لم يستطيعوا أن يصفوا آثار الحرب الباردة، فعندما سقط الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى في التاريخ لها مسؤوليات أخلاقيّة وتحريّة في العالم، كان على الولايات المتّحدة أن تمضي بعيداً في تصفية آثار الحرب الباردة، وهنا يكمن فشل الأمريكيين التاريخيّ، أنهم لم يمضوا كما يجب في تصفية آثار الحرب الباردة. فمثل إيران وكوريا وكوبا وفنزويلا، كان يفترض بالأمريكيين أن ينتهوا منها بعد الاتحاد السوفييتي، أعني ثقافياً ومن حيث الدور والحضور. أعتقد أن الأمريكيين لم ينجحوا في تصفية آثار الحرب الباردة وذيول الحرب الباردة وهذا، برأيي، ناجم من الفرق بين الليبرالية الفرنسيّة والأوروبية وبين الليبرالية الأمريكيّة. فالليبراليّان الفرنسيّة والبريطانيّة تطورتا من بدايات تنويريّة وانتهيتا إلى نهايات متروبوليّة، في حين أن الأميركيين بدؤوا مباشرة من بدايات متروبوليّة. عندما اقتحم الإنكليز أمريكا اقتحموها ميتروبوليا وقطعوا بذلك كلّ صلة بجذورهم الليبرالية، فهناك فرق واضح بين الليبراليّين، كان لدى الفرنسيين والإنكليز تصوّر واضح لبناء دول في المنطقة.

أعتقد أن المسار التاريخيّ للكيان السوريّ هو مسارٌ يجب أن يناقش من تاريخ إنشائه، فالفرنسيون والصدمة الكولونيالية هي التي بنت الكيان، في حين أن الفوضى الراهنة ودور روسيا والولايات المتّحدة تنهي الكيان السوريّ

كصيفةٍ وطنيّةٍ. هم يحاولون إعادة إنتاج بصيغة المكونات، وبرأيي صيغة المكونات تتناقض مع صيغة الشعب. صيغة الشعب نافية جدلياً لصيغة المكونات، والروس والأمريكان يتعاملون اليوم مع السوريين كمكونات، أما الشعب فهو مجموع مواطنين أحرار ينفي صيغة المكونات.

د. هيثم خوري: سأنتقل من النقطة التي طرحها رائد، وهي أن الروس ينتظرون الرئيس الأمريكي القادم. أنا أقول، سيصاب الروس بالخيبة أمام الرئيس الأمريكي القادم لأن أيّ رئيسٍ أمريكيٍّ قادم سيكون أسوأ تجاه روسيا من أوباما. أوباما متصلّب في المواقف تجاه روسيا لكنّه لَيَنْ في الخطاب، في حين أن الرئيس الأمريكيّ القادم سيكون متصلّباً في الموقف وفي الخطاب، إن كان ديمقراطياً (هيلاري كلينتون) أو أيّاً من الجمهوريين، والأرجح أن هيلاري كلينتون هي من سينجح، ولكن مهما كان، إن كانوا جمهوريين أو كانت كلينتون فهم سيكونون أكثر تشدداً مع روسيا. المشروع الروسي لا يتوافق مع العقلية الأمريكيّة الحالية. هناك مشروعٌ روسيٌّ لتقاسم النفوذ في العالم، وفق طموحات بوتين فهو يرى أنه يجب أن يكون له منطقة نفوذٍ في العالم هو الذي يتصرّف بها، وأيّ أحدٍ يريد أيّ شيءٍ من منطقة النفوذ هذه عليه الرجوع إليه، وهذه النظرة ممّا لا يمكن للإدارات الأمريكيّة الحالية أو القادمة أن توافق على هذه النظرة. وبالتالي هناك تناقضٌ جوهريٌّ بين النظرتين الأمريكيّة والروسية إلى العالم، وكيف يجب أن يكون الوضع الجيوبوليتيكي والجيوسراتيجي في العالم، لهذا أقول إن الروس سيتفاجؤون كلياً بالرئيس الأمريكيّ القادم.

النقطة الثانية التي سأتناولها، هل يمكن تكرار النموذج الشيشاني في سوريا؟ لا يمكن لروسيا أن تكرر النموذج الشيشاني في سوريا. الشيشان كانت جزءاً من روسيا، ولروسيا علاقاتٌ كثيرةٌ مع الشعب في الشيشان، ولها معرفةٌ كبيرةٌ بالوضع الشيشاني، ولها صلاتٌ كثيرةٌ بالناس العاديين على الأرض. في سوريا ليس لها صلاتٌ إلا من خلال النظام أو الأطراف السياسية التابعة لها كقذافي جميل، وبالتالي لا يمكنها تكرار النموذج الشيشاني في سوريا. يمكنها أن تقتل زهران علوش، ولكن هذا لن ينهي جيش الإسلام. لا أنطلق في كلامي هذا من موقع المدافع عن جيش الإسلام، ولكنني أتكلّم من ناحيةٍ موضوعيّةٍ فقط. هذا لن يؤدي إلا لزيادة الأفغنة في سوريا، أي زيادة تطرف الفصائل الإسلامية في سوريا وتسليحها، إذ كلّما زاد تشدّد روسيا وتورّطها على الأرض السورية سيزداد تشدّد الفصائل الإسلاميّة وسيزداد تسليحها من قبل الأطراف الذين يعارضون المخطط الروسي.

النقطة الثالثة التي سأحدث عنها قبل أن أنهي، ليس هناك انكفاءٌ أمريكيٍّ عن الشرق الأوسط أو انكفاءٌ عمّا يجري، ولكنّ هناك تغييراً في المصالح في الشرق الأوسط. سياسة الأميركيين هي التالي: توريث الجميع في الشرق



الأوسط، وإعطاء الجميع دروساً. فالأميركيون ذاقوا المرارة في أفغانستان والعراق، والآن يريدون أن يذيقوا الجميع المرارة في سوريا. هذه سياسةٌ خبيثةٌ جداً من الولايات المتحدة، وسياسة سيئة جداً، يريدون توريث الجميع وفي النهاية سيؤدون دور الحكم، وخطاب الأمة الأخير لأوباما كان واضحاً فيه أن أمريكا في أوج مجدها العالمي، حيث لا أحد يقترب من مجدها العالمي، وهذا بالضبط ما تريد الولايات المتحدة عن طريق إغراق الجميع بالمشكلات.

النقطة الأخيرة، وهي التي طرحها الأستاذ منير، نحن ندفع ثمن الوزن الإقليمي الذي جعله حافظ الأسد لسوريا، لأنه ربط سوريا بالكثير من المصالح المتداخلة مع القوى العالميّة والإقليمية، ولكن هذا لا يمنع من أن سوريا بحد ذاتها مهمةٌ لأن جغرافيتها مهمةٌ. نابليون كان يقول إن أهمية أيّ دولةٍ تتبع من جغرافيتها، وبالتالي سوريا بذاتها مهمةٌ ولكن حافظ الأسد عقّد الوضع السوريّ بربط سوريا بالكثير من التوازنات الإقليمية والعالمية، ولكن سوريا مهمةٌ للجميع، والآن نجد هذا الاستئثار على سوريا، فموقع سوريا الجغرافي كان مهماً عبر التاريخ، في صراعات الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية، والصراعات بين العثمانيين والمماليك، وحتى الصراعات القديمة بين الفراعنة والسومريين على سوريا، فموقع سوريا مهمٌ جداً وكان دائماً موضع صراعٍ وسيبقى كذلك. وإن لم نفهم أهمية سوريا وحساسيتها بالنسبة للوضع العالميّ كسوريين، لن نستطيع أن ندير الصراعات العالميّة على سوريا. ونحن لا نستطيع أن نديرها لأننا تعاملنا بكثيرٍ من السذاجة والاختزالية مع الوضع السوريّ تجاه العالم.

**د. راتب شعبو:** سأحدث ضمن الإطار الذي اقترحه يوسف فيما يخصّ التأثير الإقليمي والدوليّ على الثورة السوريّة، باختصارٍ شديد. انطلاقاً من فكرة طرحها الأستاذ منار، كيف يمكن أن استمالة أكبر عددٍ من القوى الإقليمية والعالمية لصالح الثورة، أقول، بنظرةٍ عامّةٍ، الربيع العربيّ أو ما سمّي بالربيع العربيّ كان ينطوي على بعدٍ عالميّ من حيث إنه كان محاولةً شعبيةً للدخول إلى منطقة القرار السياسيّ وهذا الأمر مرفوضٌ عالمياً، ليس فقط من جانب الدول أو الأنظمة المستبدّة سواء كانت في تونس أو مصر أو سوريا أو اليمن أو ليبيا، وإنما هذه النقطة مرفوضةٌ عالمياً. لن نتوقع أن يكون هناك قبولٌ لدولةٍ مواطنة، لدولةٍ ذات معايير ديمقراطية، لا نتوقع أن تكون مقبولةً عالمياً، لا يشكّل هذا التحوّل مصلحةً عالميةً، لذلك وجدت الثورة السوريّة والربيع العربيّ إجمالاً، ولكن الثورة السوريّة كحالةٍ قصوى، وجدت نفسها في مأزقٍ هو أن الدول الداعمة لها هي دولٌ معاديةٌ لها في الوقت نفسه. أي إن نقطة القوة في هذا الدعم هي نقطة المقتل للثورة السوريّة، فالعلاقة بين طموح الشعب السوريّ إلى نظام حكمٍ ينطوي على شيءٍ من العدل والمشاركة السياسيّة والنفوذ إلى السلطة، هذا الطموح تمّ "تبنيه" من قبل قوى لا تؤمن به على الإطلاق، بل ربما هي من أشدّ الأنظمة عداً لمثل هذا الطموح.

فإنّ، أصبح ما يمكن أن نسميه معسكر الثورة، أي التنظيمات المنبثقة عن حراك الشعب السوريّ والدول الداعمة لها أو ما سمّي أصدقاء سوريا، معسكراً متناقضاً، وتشكّل فكرة الثورة السوريّة فيه اللبّ اللين والضعيف والهشّ، وهي في هذا المعسكر كالكريم على مائدة اللثام. فالمسار الطبيعيّ الذي حدث هو مسار انسجام بين هذه التنظيمات والتعبيرات السياسيّة مع الدول، أي تحوّلها إلى تنظيماتٍ استبداديّة، إقصائيّة، ضيقة الأفق، لا ديمقراطيّة. دعونا نذكّر ذلك المشهد التاريخيّ، كما أصفه، عندما دخل معاذ الخطيب، لأول مرّة ولآخر مرّة، كممثّل حراكٍ شعبيّ على مؤتمر القمة العربيّة، ووجد نفسه في وسط ملوك ورؤساء كلّ واحدٍ منهم يشبه الرئيس أو الدكتاتور الذي يمثّل معاذ الخطيب ثورة ضدّه، فيجد نفسه معاذ الخطيب وهو يطالب الآخرين الموجودين معه في القاعة نفسها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الموجودين لديهم. هذا التركيب، أو هذا المشهد يمثل بوضوح التناقض الذي عاشته الثورة السوريّة، ودفعت تحت هذا الضغط لأن تتخلّى عن مسارها الحقيقيّ وتحوّل باتجاه مسارٍ نراه الآن وهو مسارٌ يغلب عليه الطائفية والإقصائية، والقادمة وليس الحداثة.

## الجولة الختامية

### (خلاصات وتوصيات)

رائد جبر: بخصوص سؤال الأستاذ منار حول انخفاض أسعار النفط والروبل، ومدى تأثير ذلك على العمليات الروسية. إن تأثير هبوط الأسعار ذاك له تأثير بلا شك على روسيا، وهناك تخفيض للنفقات بنسبة ١٠% لكنّ هذا الأمر شمل كل الوزارات باستثناء وزارة الدفاع. روسيا تموّل حملتها في سوريا من ميزانية التدريب في وزارة الدفاع، وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير لهذا الموضوع على العملية العسكرية الروسية في سوريا. مازالت الحملة معقولة وليست مكلفة للروس بالمعنى المالي، وحتى العسكري، والتكلفة السياسية ليست باهظة حتى الآن. فقط كان من الممكن لحادثة إسقاط الطائرة من قبل تركيا أن تعقّد الوضع مع الحلف الأطلسي، لكن المسألة مرّت مرور الكرام ولم يجري التعامل معها بجديّة، ولا حتى بعد نشر الروس صواريخ S400، رغم الأهمية الاستراتيجية

لذلك، ليس فقط على موضوع فرض منطقة حظر جوي فقط، ولكن أيضاً على الكثير من التحركات العسكرية في شرق المتوسط.

نقطة أخيرة تتعلق بالمعارضة والعلاقة مع روسيا. كان تعامل المعارضة سيئاً تجاه روسيا والتعامل مع كل ما تطرحه روسيا كشرّ مطلق، والتناقض معه ثم العداء، وهذه سياسة أقل ما يقال عنها أنها غير مثمرة. يجب التعامل بجدية مع الطروحات الروسية والرد عليها بطروحات جديّة، فالمسألة ليست أن ترمي القفاز في وجه روسيا. يجب أن تتجاوز المعارضة هذا الأداء لأنه لا يصلح لفهم السياسة الدولية الجديدة والسياسة الدولية المعاصرة.

طموحات روسيا كبيرة جداً، يجب أن نفهم إلى أيّ درجة يمكن أن تذهب نحو تسوياتٍ معينةٍ مع الأطراف الإقليمية، ومع الأطراف الدوليّة. في كلّ الأحوال تقديم العنصر السوريّ هو أحد النقاط الهامّة جداً، وأعتقد أن غالبية الزملاء تحدّثوا اليوم عنها، صحيح أنه تمّ تدويل الملفّ السوريّ، ولكن يجب أن يكون العنصر السوريّ متقدّماً، بمعنى أن يطرح وجهة نظره لأنه، في المحصلة النهائيّة، يمكن أن يقال أنا سأتفق مباشرة مع السعودية أو مع قطر أو مع الولايات المتّحدة.

ليس لدي الكثير لأقوله وأرغب بالاستماع للزملاء الآخرين لأنه، في الحقيقة، حوارٌ غنيٌّ وشكراً جزيلاً لكم.

**د. عبد الله تركماني:** ونحن في الجلسة الختامية للقائنا أو ورشة عملنا، أعتقد من المفيد أن نقف أمام بعض المسائل التي طرحت، ولاسيما وصف النظام العالميّ بأنه "نظامٌ عالميٌّ رهيب". هناك بالفعل زوايا رهيبّة في هذا النظام العالميّ، ولكن لا ننسى أيضاً أن هذا النظام مازال يعمل بالشرعة العالميّة لحقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة. وحتى مرحلة ما بعد الحداثة، فهي لم تقطع، عملياً، مع الحداثة وقيمها تماماً. بالتالي، أنا أرى أننا بقدر ما نستطيع أن نعيد لربيع الثورات العربيّة بما فيه الثورة السوريّة، قيمها الأساسيّة التي انطلقت منها، بأنها جزءٌ من الموجة الرابعة للديمقراطية في العالم، فكأننا يعرف بأن العالم مرّ بموجاتٍ من الديمقراطية، هذه المنطقة من العالم تأخّرت عن الانضواء في هذا المسار. هذه سيرورة تاريخيّة قد تطول بعض الشيء ولكن لا بدّ أن تصل إلى ما تصبو إليه. وأنا أعتقد أنه ربما في المستقبل المنظور لبلدنا سوريا، وللحراك الشعبيّ السوريّ قد تكون الأمور مظلمة، ولكن السؤال الرئيس الذي طرحه أحد الزملاء: كيف يمكن أن تكون سوريا في المستقبل، ما بعد الأسد، عامل استقرارٍ وأمنٍ وسلامٍ وتنميةٍ في هذه المنطقة. في الحقيقة، هذا الأمر مرهونٌ بمدى قدرة القوى الديمقراطيّة والحداثيّة، بمعنى آخر التيار الاجتماعيّ الديمقراطيّ الواسع، أن يستطيع توحيد جهوده وأن يستطيع بالفعل على

المدى المتوسط أن يكون فاعلاً في مستقبل سوريا من أجل أن تندرج في إطار هذه الموجة العالميّة، وأن يستند بالضرورة إلى أن المطمح الرئيس هو دولة المواطنين الأحرار المتساويين في الحقوق والواجبات في ظلّ دولة الحقّ والقانون، وأن يأخذ بالسرعة العالميّة لحقوق الإنسان بكلّ مكوناتها، المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. هذا ما أردت قوله، وأعتقد أن ورشتنا كانت مفيدةً، وأشكر الزملاء في المركز على هذه الدعوة الكريمة، وشكراً.

د. غياث نعيسة: نحن في نهاية النقاش الآن، وبالتأكيد لا يمكن أن نفهم ما حصل في سوريا بسياقٍ منفصلٍ عن تاريخ البلد، وأيضاً الوضع الاقتصاديّ - الاجتماعيّ والسياسيّ الذي كانت عليه، والتي أدت إلى الانتفاضة الشعبيّة الكبيرة في عام (٢٠١١). لا أريد العودة إلى الديناميات الداخليّة، الاستعصاء الاقتصاديّ - الاجتماعيّ، تطبيق السياسات الليبراليّة بشكلٍ عنيفٍ للغاية في سوريا، تدهور الحياة المعيشيّة للبشر، الظلم الاجتماعيّ واللامساواة الاجتماعيّة التي تفاقمت بسرعةٍ كبيرةٍ مع وجود بشار الأسد، الوريث الديكتاتوريّ لأبٍ ديكتاتوريّ. وإن هذا النظام صحيحٌ أن اسمه "بعثيّ" و "قوميّ" وما شابه من شعارات، ولكن كان له طابعٌ طغمويّ يتشابه مع الأنظمة الأخرى الموجودة في المنطقة، سواء كانت ملكيّة أم جمهوريّة، وفيه ميلٌ إلى التوريث. وجاءت الثورة السوريّة في سياق ثوراتٍ في المنطقة، لم تكن معزولةً، من تونس إلى مصر إلى البحرين إلى سوريا إلى اليمن... الخ. وأعتقد أننا الآن في لحظةٍ، مهما يكن ما سيحصل في سوريا، فلن نكون بمعزلٍ عن تأثيرات الوضع العالميّ. فتدهور الثورة السوريّة وانحسار الحراك الشعبيّ جاء أيضاً في سياق انتصار الثورة المضادة على الصعيد الإقليميّ، وهو انتصارٌ مؤقتٌ طبعاً، كالانقلاب في مصر وتأقلم النظام مع الأحداث في تونس والتدخل العسكريّ السعوديّ في البحرين وما يحصل في اليمن.. الخ، إذن هناك محاولة إجهاضٍ لهذا الحراك الثوريّ على الصعيد الإقليميّ. في كلّ الأحوال، ثوراتٌ من هذا النوع لا تضع الأنظمة فقط أمام معضلةٍ كبيرةٍ هي مسألة وجودها من عدم وجودها، وإنما تضع النظام الإقليميّ بكامله موضع التساؤل وتفتكّه، لهذا السبب كان الحديث عن سايكس - بيكو وغيرها وتغيير الخريطة، كما أعتقد، له طابعٌ إقليميّ أكثر ممّا له طابعٌ سوريّ. وإذا سمحتم لي، لدي ملاحظةٌ صغيرةٌ على جملة قبيلت، وفي الواقع أنا لا أتفق معها، إنّ الولايات المتحدة شجّعت على التغيير. لا أشاطر هذا الرأي أبداً، فالولايات المتحدة تفاجأت بالموجات الثوريّة، نهايات (٢٠١٠) ثم (٢٠١١)، وارتبكت في البداية تجاه هذه المسألة، وبالذات لأن بداية الثورات أصابت أنظمةً مواليةً للولايات المتّحدة والغرب، هذه نقطةٌ أساسيّة، فقد تفاجأت كما تفاجأت القوى السياسيّة والأنظمة.

النقطة الثانية أن الولايات المتحدة، من البداية، دعت إلى تغييرٍ فوقيّ: يذهب رئيس ويأتي آخر ويبقى النظام نفسه قائماً. لقد حاولت الحفاظ على النظام الإقليمي وبقاء الأنظمة مع بعض التعديلات الفوقية. وللتذكير فقط، طلب أوباما مغادرة "بن علي" بعد نحو أسبوعين أو ثلاثة من بداية الثورة، وطلب مغادرة مبارك بعد خمسة عشر يوماً. بينما فيما يخصّ سوريا، تحديداً في (١٧ أو ١٨ آب ٢٠١١) صدر أول تصريح للولايات المتحدة يطالب برحيل الأسد. هذه المعطيات وأخرى غيرها تؤكد أن الرغبة الأميركية بتغيير الأنظمة لم تكن موجودة، وإنما تغير سلوكها كما كانوا يقولون بشأن سوريا، ولكن ليس إسقاط الأنظمة تماماً.

الآن أعود إلى ما يخصّ الوضع الراهن ومسألة المفاوضات وماذا يمكن أن نفعل. في الوضع العامّ الكارثي في سوريا، والوضع الكارثي الآن للمعارضة التي هي رهينة للقوى الإقليمية، أنا شخصياً ليس لدي أيّ وهم ولا أيّ رهان من دون أن نضع هذه المعارضة على المحرقة، بقدر ما هو ضروري أن يكون هناك عمل موازٍ شعبيّ وليس طرفاً مفاوضاً آخر. أي خلق حالة من الرأي العامّ، على الأقل من الناشطين المدنيين والسياسيين يتبنّى شعارات الثورة، ويكون عامل ضغطٍ على أيّ مفاوض، أيّاً كان الوفد المفاوض، كي لا يكون هناك تنازلات فيما يتعلّق بالمبادئ الرئيسية للثورة، الحرية والكرامة والمساواة، إضافة إلى مسألة غابت عن خطاب المعارضة هي مسألة العلمانية، وهي أساسية في وضع كالوضع السوريّ بعد كلّ ما جرى، ليس بالمعنى الأتاتوركي الذي يعادي الدين والمتدينيين أو الإسلاميين. نجد هذا في بيان فيينا الذي رسمته القوى الإقليمية والدولية، بينما المعارضة التي أتت إلى الرياض، وبينهم أناس لا يحتملون مجرد سماع لفظة العلمانية، حولوا الكلمة إلى "دولة مدنية" تلك العبارة التي لا نجد لها معنى، ثوب لا نعرف لونه أو مقاسه أو ماذا يعني تحديداً. يجب إعادة مسألة العلمانية إلى مطالبنا وكفاحنا.

بخصوص ما يمكن فعله، أعتقد أنه دعم وتشجيع فكرة السلام، فشعبنا تعب وأنهك وأرهق، والناس بحاجة إلى وقف القتل والدمار والتهجير والحصار والتجويع. يجب الدعوة أولاً وبكلّ الإمكانيات إلى وقف آلة القتل والدمار، هذا شرطٌ أساسيٌّ لأيّ نشاطٍ آخر، إن كان على مستوى المجتمع الأهليّ أو المدنيّ أو السياسيّ. وهذا يعني، ثانياً، طرد الميليشيات الطائفية الموجودة من كلّ حدبٍ وصوب. أخيراً، أدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية سواء كانت تتوافق مع جينيف أو لا تتوافق، يكون هدفها الدعوة والإعداد لانتخاب جمعية تأسيسية تقوم على أساس سورية دائرة واحدة وعلى أساس النسبية، ومهمتها الأخرى هيكل المؤسسة العسكرية والأمنية في سوريا، بشكلٍ يسمح بإجراء انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهة. وعلينا أن ندافع عن قيمٍ أساسية هي المساواة والحرية والديمقراطية والعلمانية والكرامة الوطنية، وتشجيع كلّ الحالات التي يمكن أن تنشأ الآن في سوريا أو خارجها، أكان طابعها مدنيّاً أو

حقوقياً أو إغائياً، لأعتقد أن هذه فيما لو نهضت سيدفع إلى نهوضٍ سياسيٍّ وبالتالي إلى نهوض الأشكال النقابية والجمعياتية وسواها، ولا يمكن أن نضع "سوراً صينياً" يفصل بين هذه المجالات وبين السياسة أعتقد أن هذا المجال واحدٌ ومشاركٌ ويعبر عن حيوية المجتمع، وغيابه يعني أن حالة المجتمع تعبئةً وبائسةً. يجب تشجيع كلِّ أشكال التنظيم من الأسفل، والعمل على تشبيكها، وأنا من الذين يدعون إلى تحالفٍ واسعٍ للقوى الثورية الديمقراطية، قوى الثورة الديمقراطية من يساريةٍ أو غيرها، على أساس مبادئ الثورة السورية، هذا ضروريٌّ الآن وضروريٌّ للقادم من الأيام، وشكراً.

**منار رشواني:** مداخلتني سريعةً لأنني أعتقد أننا جميعاً ننتهي، نوعاً ما، إلى القضية نفسها وهي أن المنطلق لأيّ تغييرٍ حقيقيٍّ على الأرض يعيدنا دائماً إلى سوريا، إلى المجتمع السوري. لكن، من حيث انتهى الدكتور غياث، طالما نحن متفقون على مسألة أن الخلاص بمعنى ضمان المجتمع السوري ما بعد بشار الأسد، وحتى لضمان زوال نظام بشار الأسد كي لا يكون هناك التقاطٌ كما حصل في كلِّ الدول العربية الأخرى تقريباً، من مصر إلى تونس، تكون بالعودة إلى المجتمع السوري. لكن، طالما نعرف من أين نبدأ، فالسؤال الحقيقي الذي يستحق الكثير من الدراسة هو كيف نبدأ. هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه الآن وربما نحتاج لمحاورةٍ أخرى. المسألة الأساسية هل تأخر الوقت، وأعتقد أنه لم يتأخر الوقت، لأن الجميع أمام الثمن الذي تمّ دفعه. نحن بحاجة إلى القوى الديمقراطية جميعاً. لكن علينا أن نعترف أنه مع ما خلفته السنوات الخمس الماضية يجب أن نستطيع مخاطبة كلِّ المكونات بالمعنى العرقيّ والطائفيّ والدينيّ والمذهبيّ، والقاسم المشترك هو الالتقاء على سورتنا والالتقاء على كرامتنا وحرّيتنا، فالمسألة أن تلتقي هذه القوى المعبرة عن المكونات السورية بشكلٍ غنيٍّ. ومن خلال الأحداث وما تُنبئ به أنا أزعم أنه لم يتمّ الإجهاز على الربيع العربيّ، وأن الربيع العربيّ جُمِدَ وجُمِدَت معه أسبابه. ما نراه اليوم في مصر وفي تونس والدول الأخرى وما سنراه يعني أن العملية مستمرة. لم يبق للعربيّ، ولاسيماً للسوري شيءٌ يخسره، ولكن يستطيع أن يكسب دولته ومواطنته، ولا يمكن أن نستمرّ بالاقتتال إلى ما لا نهاية. وأنا أختتم بالقول مرّةً أخرى، نحن نعرف من أين نبدأ ولكن كيف نبدأ؟ كما أشكر الأستاذ رائد على جوابه والذي كان وافياً لكنّه للأسف محببٌ، كنت أتمنى أن يكون لتراجع أسعار النفط أثرٌ سلبيٌّ على عمليات روسيا. وشكراً جزيلاً.

**منير الخطيب:** أعتقد أننا عدنا بشكلٍ أو بآخر إلى إشكاليةٍ مشابهةٍ للإشكالية التي قاربها عبد الله العروي في بداية القرن العشرين. حينها قارب العروي مسألة أن المجتمع التقليديّ هو الذي حارب الاستعمار الأوروبيّ، وأعتقد أن هناك إشكاليةً مشابهةً لها في بداية القرن الحادي والعشرين، فالمجتمع التقليديّ هو الذي تصدّى للاستبداد. الآن في سوريا، الذي تصدّى للبنية الأمنية للسلطة هو المجتمع التقليديّ، وكانت السلطة تفضّل أن يتصدّى لها

المجتمع التقليديّ وأن تحجّم دور المجتمع الحداثيّ لأن المجتمع الدوليّ يفضّل التعامل مع الفئات الوسطى ومع الفئات الديمقراطيّة والمدنيّة، ولا يفضّل التعامل مع الفئات التقليديّة والفصائل العسكريّة، لذلك نجح النظام في أن يستجرّ ويستجلب ويستقدم قيعان المجتمع التقليديّة. برأيي، عدنا إلى هذه الإشكاليّة لأن النظام نجح في هذه المسألة، وقد ساعده في ذلك تلكو المجتمع الدوليّ، ساعده في "تفطيش" الحامل الاجتماعيّ أو القاعدة الموضوعيّة للمعارضة الوطنيّة الديمقراطيّة، هذه هي الإشكاليّة التي ابتليت بها سوريا الآن، والتي تعشقت، كما أسلفت، مع نظام عالميّ لم تُعرف صبغته بعد، ليس معروفاً هل هو نظام قطبيّة ثنائيّة أم نظام استعماريّ واضح، وليس نظاماً مستقرّاً على ثوابتٍ محدّدة، مع نظامٍ إقليميّ يساعد على التفتيت وهنا فكرة المكونات. إن فكرة المكونات، وهي فكرة تتعارض مع فكرة الشعب، ركّبت عليها الصراعات الإقليمية الماقبل حداثيّة، صراعات ما بين شيعة وسنة، وركّبت عليها الصراعات الدوليّة التي هي صراعات مصالح خالية من البعد الأيديولوجي. فالصراع الاستعماريّ في بداية القرن العشرين كان يحمل التحديث على ظهر الدساتير الكولونياليّة، لأنه كان يحتاج بحكم إدارته لمناطق الاستعمار إلى إجراء تحديثٍ سطحيّ. الآن التدخل الروسيّ قادمٌ بالبوط العسكريّ، لا يهّمه مسألة البناء السياسيّ ومسألة البناء الثقافيّ. الروسيّ يفكر بإنشاء مطار، قاعدة عسكرية.. أما الفرنسيون فقد أنشؤوا مستشفياتٍ ومدارسٍ وجامعاتٍ، ولأن أفضل المستشفيات في سوريا هي المستشفيات الفرنسيّة، وأفضل المدارس في سوريا هي المدارس الفرنسيّة. الروسيّ لا يفكر هكذا، يفكر أن يبني مطاراً أو قاعدةً عسكريّةً، وهذا المطار لا يركّب على حزبٍ سياسيّ وإنما على ميليشيا، فالنظام أصبح ميليشيا. المشافي الفرنسيّة والمدارس الفرنسيّة ركّبت على حزبٍ سياسيّ. برأيي هنا تكمن أزمة السوريّين ومأساتهم ونكبتهم، فالتجربة الخمينيّة تُنشئ ميليشيات في سوريا، والتجربة الوهابيّة تردّ عليها بإنشاء ميليشياتٍ مضادّة، والتجربة الروسيّة تشجّع ميليشيات السلطة. والأمريكيّون ليس لديهم ذلك المشروع الحداثيّ الذي يليق بدولةٍ عظمى. الدولة العظمى ليست فقط جيوشاً واقتصاداً، الدولة العظمى مهماتٌ كونيّة.

في موضوع المعارضة، أعتقد أن معارضةً جديدةً بديلةً ممكنة. أرى أن المعارضة الوطنيّة هي معارضةٌ تميل إلى المركزة والتوحيد، توحيد السوريّين، في الوقت الذي نجد المعارضات التي طفت إلى السطح معارضات تفتيتٍ وتشظّي، بحكم انتماءاته الأيديولوجيّة وارتباطاتها الإقليمية والدوليّة. وسواء أعيد إنتاج النظام في سوريا، بشكلٍ أو بآخر، أو تحوّلت سوريا إلى دولةٍ لا مركزيّة، فالمعارضة الوطنيّة التي تتحوّ باتجاه المركزة والتوحيد والتكتّل ضروريّة. نحن يجب أن ننحاز إلى الخيار الوطنيّ السوريّ الذي يدعو إلى دولةٍ مركزيّة، والسوريّون بحكم انقساماتهم وبحكم تراثهم الوطنيّ، فإنّ هذا الاحتمال قائمٌ بقوةٍ وممكنٌ لهم، وتحويله من طور الإمكان إلى طور

القوة مرهونٌ بمجموعة عواملٍ أهمّها، باعتقادي، هو تجاوز واقع التشظّي لدى المعارضة الرهانة، وأنا أعتقد أنّ المعارضة القادمة لم تولد بعد، لم تتوجد بعد، وما يتركّب الآن هو النظام السياسيّ القادم في سوريا. المجتمع الدوليّ سيركّب نظاماً سياسيّاً، أما نحن أصحاب الخيار الوطنيّ فعلينا العمل على خيار الدولة الوطنيّة وليس خيار اللامركزيّة أو الدولة الفيدراليّة. هذا الخيار، سواء سمح الطرف الدوليّ والإقليميّ في تحقيقه أو لم يسمح، يبقى خيار سوريا القادمة، هذا خيارنا وعلينا العمل لأن نكون معارضة النظام القادم الذي سياتركّب في سوريا، وشكراً لكم.

د. هيثم خوري: أنا مازلت أرى أنه يمكن للسوريين المساهمة في صناعة الحلّ، لا بل أرى أنه من غير وجود سوريين واعين، ولا سيّما من طرف المعارضة، لا يمكن الوصول إلى هذا الحلّ. مشكلة السوريّين أنهم نظروا إلى ثورتهم دائماً كثورة، ولم ينظروا إليها بعيون الآخرين، فالمعارضة نظرت إلى الثورة بكلّ أحلامها وبكلّ جمالها وظلّت على أنها ثورة، ولكن هي بعيون الآخرين ليست ثورةً ولا يمكننا أن نفرض هذه النظرة عليهم. مثال على ذلك، عندما ذهب "برهان غليون" إلى روسيا وسأله الروس بشأن موضوع الحوار مع النظام أو التفاوض مع النظام، قال لهم "لن نتفاوض مع كلّ من تلوّثت أيديهم بالدماء"، وهذه نظرة غير سياسيّة. إن لم تصل المعارضة لأن تدرك السياسة فعلاً، وتدرك أن السياسة مصالح وتوازنات قوى وليست نظراتٍ حالمّة أو نظراتٍ طوباويّة، فلن تساهم في الوصول إلى الحلّ وسيتمّ تحييدها أيضاً وأيضاً.

المشكلة الأخرى هي دائماً تغيير الفريق، بمعنى أن المعارضة تنتقل دوماً من فريقٍ إلى فريقٍ، ومن فشلٍ إلى فشلٍ، ويتمّ تغيير الفريق ولا تجري الاستفادة مما سبق. مثال على ذلك لو أخذنا جينيف (٢)، كم من الأشخاص الذين شاركوا في جينيف (٢) سيكونون مشاركين في جينيف (٣)؟ قلّة. إذن هناك حالة من عدم البناء على الماضي وكسره دوماً، وكسر الخبرة، لا يوجد تراكم خبرة عند المعارضة.

هل يمكننا المساعدة؟ طبعاً، ولكن أظنّ أن المساعدة لن تتمّ إلا عندما نكون بالقرب من الناس الذين يتخذون القرارات أو الذين يصنعون القرارات، ليس لنعلّمهم وإنما للحوار معهم. أظنّ أنه يجب دعوة الناس الذين يصنعون القرار في المعارضة إلى مثل هذه الورشات، وجعلهم يتناقشون مع الناس الذين يمكن أن نسمّيهم "think tank"، وهؤلاء في الولايات المتحدة، مثلاً، ومنهم مراكز الأبحاث، هم القاعدة التي تركز عليها الإدارة الأمريكيّة في صياغة الكثير من سياساتها. عندنا، هناك انفصالٌ بين ما تقوم به مراكز الأبحاث وبين صانعي القرار، أنا أظنّ



أنه على الأقل يجب أن يعمل المركز، مركزكم، على ردم هذه الهوة بين الباحثين والذين لديهم نظرة إستراتيجية للأمر، وبين صانعي القرار.

د. راتب شعبو: سأبدأ بالتوصيات أو المقترحات. بنظرة إجمالية لمن سيفاوض من جهة المعارضة، سنلاحظ أن الجانب الديمقراطيّ العلمانيّ لا يمتلك على الأرض أيّ قوة فاعلة قادرة على فرض شيء ما في المفاوضات. في الواقع، القوى الفاعلة على الأرض هي قوى مستبدة من الجهتين، والمعبّرون عن الحلم الديمقراطيّ العلمانيّ في سوريا مفصولون عن مصادر القوة، وهم يستمدون قوتهم فقط من قيم المجتمع الدوليّ، ليس من المجتمع الدوليّ بالمعنى السياسيّ، لأن النظام العالميّ نظامً استبداديّ في مجمله، كما أرى وربما يختلف معي في هذا الدكتور عبد الله، لكن يجب على المفاوضين الديمقراطيين العلمانيين أن يستثمروا القيمة الأخلاقية والمعنوية لحقوق الإنسان، والتي ما يزال السياسيون الغربيون يحترمونها أمام الصحفيين والكاميرات، ومن هنا يمكن أن تأتي القوة التي يمكن أن يستند إليها الجناح الديمقراطيّ العلمانيّ في المفاوضات بوجه نظام الأسد.

نحن نتكلم الآن براحة، ولكن الأزمة التي يعيشها المفاوضون أو المنتطعون لهذه المهمة هي أزمة حقيقية، فالأمر خارجة عن سيطرتهم. ربما هناك أشخاص ذوو عقلية استبدادية ويحاولون الاستئثار بالأمر، ولكن هناك آخرين قد يكونون محترمين بالفعل، ولكن غير قادرين على الفعل بسبب وجود أجنادات معينة ملزمين بها أو أنهم يصبحون خارجاً. مع ذلك أقول، الدخول في المفاوضات الآن واستثمار القرار الدوليّ أمر مهمّ، ومن وجهة نظري، يجب عدم إعطاء ذريعة على الإطلاق لتعطيل المفاوضات، أو لنقل لتعطيل الدخول في المفاوضات على الأقل، وهو ما تسعى إليه روسيا في إيجاد عذرٍ من خارج النظام لتعطيل المفاوضات والاستفادة من الوقت في عمليّاتها على الأرض. لذلك أنا مع الدخول في المعارضات وتشكيل وفدٍ مفاوضٍ دون تشنجاتٍ شخصانيةٍ ونرجسيّاتٍ فارغة.

أخيراً، أؤكد على فكرة قالها الأستاذ منير، وهي أننا يجب أن نؤسس لنكون معارضة النظام القادم، لأن النظام الذي سيأتي لن يلبّي طموحات من قام بالثورة في البداية ومن تشردّ ومن أصبح في القبور للأسف. يجب العمل على تأسيس معارضة للنظام القادم من الآن، وشكراً.